

المدخل إلى تخريج الحديث وطرقه ووسائله

الأستاذ الدكتور

عبد الله عبد العليم أبو العيون

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م



المدخل إلى

تخريج الحديث

وطرقه ووسائله

الأستاذ الدكتور

عبد الله عبد العليم أبو العيون

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الأزهر

المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٤	الفصل الأول بيان المراد بـعلم التخريج
٣٥	الفصل الثاني نشأة التخريج ومراحل تطوره
١٠٥	الفصل الثالث مطالب التخريج
١٢٧	الفصل الرابع أنواع وكيفية التخريج وبيان أساليبه

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك نستعين، إهدنا الصراط المستقيم، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، نزل أحسن الحديث كتاباً كريماً، وأشهد أن نبينا ورسولنا محمد - صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وبارك اللهم آمين .

أما بعد

فإن علم الحديث ضروري لكل قاصد علم شرعي ، لا يستغنى عن طلبه فقيه ولا عالم ولا عابد، فهو النجاة لمن تمسك به، والعصمة لمن التجأ إليه والهدى لمن استهدى به.

وأهله حفاظ الشريعة وحراسها، وهم أهل النضرة، وعدول هذه الأمة وكفاهم شرفاً إمامة النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم، فهم أهل الخلافة في الأمة من بعده، وملوكاً عادلين بسنته، حفظهم الله تعالى ورعاهم، وآتاهم تقواهم.

إن جهد أهل الحديث تواصل منذ العهد النبوي الكريم، فهو جهد دائم الوفاء، متجدد العطاء، لا يكل ولا يمل، ولا يعتريه اليأس والفشل، ولا تعوقه المشقة والتعب، فقد نفعوا لخدمة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - بليمان صديق، وحب صادق، وهذه آثارهم دالة طيبهم، دائمة الثمار والأزدهار، لا تعلموها خبرة، ولا يصحبها اندثار، فكان من ثمار جهودهم تخرج أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان منهمجهم في هذا العلم منهجاً عملياً، فلم يفتروا هذا الفرع في علم مستقل كفروع علم أصول الحديث، فكان الاعتماد فيه على

انتلقى المباشر بين السلف والخلف، وأفاد الخلف من منهج السلف، واستمر الأمر على هذا المنهج إلى عصرنا، ولاختلاف الأزمان والأحوال تطلب الأمر بيان الطرق والأساليب التي يتبعها المخرج عند تخريجه حديثاً للنبي - صلى الله عليه وسلم - ووضع ذلك في إطار علمي، يتمكن عن طريقه كل مسلم - فضلاً عن طلاب العلم والسنة النبوية الشريفة - تخريج أي حديث للنبي - صلى الله عليه وسلم - من مصادره المعتبرة عند علماء الحديث، وحتى تكون عملية التخريج سهلة وقريبة المال لمن أراد التحقق من أي رواية بين يديه.

لهذا نشط علماء السنة للقيام بهذه المهمة الجليلة القدر الرفيعة المقام، أعانهم الله تعالى وسدد خطاهم.

ولهذا - أيضاً - ويجهد المقل - قمت بوضع هذا الكتاب راجياً من الله تعالى أن يجعله لبنة صالحة في صرح السنة النبوية الشريفة وقد اشتمل على بيان المراحل التي مر بها علم التخرج من العهد النبوي الشريف إلى عصرنا بصورة مختصرة ومبسطة، ثم بيان طرق التخريج وأساليبه المختلفة، هذا والله ولي التوفيق، وهو حصبي ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المؤلف

د/ عبد الله عبد العظيم أبو العيون

الفصل الأول

بيان المراد بعلم التخريج

تعريف التخريج:

التخريج فى اللغة: يقال خرج خروجاً ومخرجاً. والمخرج موضع الخروج. يقال: خرج مخرجاً حسناً، وهذا مخرجه، والمخرج بالضم يكون مصدر أخرج، ومفعولاً به، واسم مكان، واسم الزمان. تقول: أخرجته مخرج صدق وهذا مخرجه^(١).

والاستخراج والاختراج الاستباط وخرجه فى الألب فتخرج^(٢) والتخارج عند الجرجاني: مصالحة للورثة على إخراج بعض منهم بشئ معين من التركة^(٣).

والتخريج - أيضاً - من خرج يخرج خروجاً، أى برز من مقبره، لو حاله، سواء أكان مقبره داراً لو بلداً.... وسواء أكان حاله حالة فى نفسه لو فى أسبابه الخارجة.

والإخراج أكثر ما يقال فى الأعيان أى الذوات والأشياء المحسوسة، والتخريج أكثر ما يقال فى العلوم، والصناعات. وأفاد ذلك كله أن التخريج فى اللغة: «إبراز الحديث وإظهار بنقله من مكانه»^(٤).

(١) انظر مختار الصحاح ص ١٧١، ١٧٢.

(٢) انظر القاموس المحوط ج ١ ص ١٨١، ١٨٥.

(٣) انظر مكتب التنزيلات للجرجاني ص ٥٣.

(٤) راجع «تخريج ودراسة الأسانيد، أد/ عزت على عطية.

التخريج فى الاصطلاح:

وللتخريج فى الاصطلاح عدة تعريفات:

أولاً: عرفه السخاوى بقوله: التخريج إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيوخات، والكتب، ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه، أو بعض شيوخه، أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب، والدواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج^(١).

وهذا التعريف قد اشتمل على أمور منها:

- ١- بذل الجهد فى البحث والتفتيش عما فى يد الباحث من حديث فى المصادر المختلفة التى يوجد فيها بسنده، كتباً أو شيوخاً فوقه أو أقرانه أو دونه فذلك يكون من فقهه ونبله.
- ٢- عزوها إلى من رواها من أصحاب المصنفات المعتبرة عند المحدثين مع سرق هذه الأحاديث المجموعة فى مجال واحد.
- ٣- يشير قوله (مع بيان البذل والموافقة) إلى ضرورة قيام المخرج، بالمقارنة بين مجموعة الأسانيد التى توصل إليها، وكذا المتن، ليتوصل بذلك إلى جهة الاتفاق والاختلاف فى كل، أو الزيادة والنقصان.
- ٤- أن دراسة جزئى الحديث (الاسناد والمتن) من حيث اتصال السند، والعدالة والضبط، والخلو من الشذوذ والخلو من العلة، وشرح غريب

(١) فتح المغيث للسخاوى ج ٢ ص ٣٣٨، ط مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م.

الحديث، وبيان ما يؤخذ وما يستنبط منه إنما هو أمر زائد، في عملية التخریج^(١) وأن كان هذا الأمر قد اندرج ضمن عملية التخریج في عصرنا الحاضر، ويمثل ذلك ما يقرم به المخرجون، في الموسوعة الحديثية لكلية أصول الدين - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

وعلى ذلك فوظيفة المخرج أو عمله الذي يقوم به - كما يقول الأستاذ الدكتور عزت على عطية^(٢) - جمع الأسانيد المختلفة، والمتون المختلفة للحديث من المصادر التي يجمع منها كتباً أو شيوخاً يروون الحديث، ثم المقارنة الظاهرة التي تبين مواطن الاتفاق أو الاختلاف، ثم يقول سيانته: «وإذا اكتفى في الجمع إذا مهر في التخریج - بنكر الأشياء المتفق عليها من الأسانيد أو المتون ونسبتها إلى مصادرهما المتفقة ثم بيان مواطن الاختلاف، يظهر ذلك جلياً فيما يتصل بالتخریج، لأحاديث الكتب الستة في كتاب «تحفة الأشراف» حيث يخرج الأسانيد، وكتب «جامع الأصول» لابن الأثير فيما يتصل بالمتون»^(٣).

ثانياً : للتخریج عند المتقدمين (٢) : هو إيراد الحديث بإسناده في مصدر ما من مصادر السنة . لكن هذا الاصطلاح قد خفت حدته كثيراً عند المتأخرين حتى كاد يتلاشى بينهم وإن ظل قائماً - على ندرة - حتى عصرنا هذا^(٤). ويعنى

-
- (١) راجع كتاب «تخریج ودراسة الأسانيد» ص ٥، ٦، ٧/ عزت على عطية.
 - (٢) هو استئنا العالم الجليل رئيس قسم الحديث وطومه. في كلية أصول الدين - بجامعة الأزهر بالقاهرة.
 - (٣) انظر «تخریج ودراسة الإسناد» ص ٦ بتصريف يسير. سنرى لسنة ذلك - إن شاء الله تعالى - في بيان أساليب التخریج.
 - (٤) انظر «كشف القاتم عن أسرار تخریج سيد الأئمة - صلى الله عليه وسلم - ج ١ ص ٢٦/٢٧. أ.د/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف هو استئنا العالم استاذ الحديث وطومه بكلية أصول الدين بالقاهرة.

هذا التعريف ان مجرد ايراد الحديث ووضعه في كتاب مما يعتبر عندهم تخريجاً، وهو ما يعنيه الباحث في عصرنا عند تخريجه لحديث من الأحاديث فيقول مثلاً «أخرجه البخارى في صحيحه» أو «أخرجه مسلم في صحيحه» وهكذا.

قال العراقي في كتابه «تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد» «فان لم يكن الحديث الا في الكتاب الذى رويته منه عزوته إليه بعد تخريجه، وان كان قد علم أنه فيه»^(١).

ثالثاً: التخرج عند المتأخرين:

هو «عزو الحديث - بعد التفتيش عن حاله - إلى مخرجه من المصادر المعتبرة عند أئمة الحديث والتي تروى فيها الأحاديث بأسانيد مستقلة بمؤلفيها»^(٢).

بيان المراد من هذا التعريف:

المراد من «عزو الحديث» هو نسبته إلى من ذكره بإسناده في مؤلفه، سواء في السنن أو الجوامع أو المسانيد... الخ، أما المراد بقوله «بعد التفتيش عن حاله» هذا بيان طيب في التعريف.

يقول صاحب «كشف اللثام»^(٣): أن المراد بـ «حال» أى معرفة درجته من حيث الصحة أو الحسن أو الضعف * ولكن لرى أن من الأرفق - ليكون هناك تسلسل في التعريف - أن يكون المراد بقوله (حال) من حيث الوجود والعدم، وهو المناسب للبحث والتفتيش.

(١) هلمش المرجع السابق ج ١ ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٢٨ وعزاه إلى فحش التقدير للمنولى ج ١ ص ٢٠/٢١.

(٣) «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٨، ٢٩.

نما الحكم عليه وبيان درجة الحديث وهو الغاية المنشودة، فلا بد أن يأتي ذلك بعد البحث والتفتيش عنه لمقارنة الأسانيد والمتون، ومعرفة المتابع، والشاهد إن وجد، وكذا ما إذا كان متواتراً أو مشهوراً أو عزيزاً أو غريباً... الخ. وبذلك يكون في مقدور المخرج الحكم على حديثه وبيان منزلته من القبول والرد

وتأسيساً على ما سبق فمحسن أن يضاف في نهاية التعريف «والإفادة من ذلك في الحكم على الرواية» ويكون في ذلك إشارة إلى أن كثرة الطريق يقوى بعضها بعضاً.

ولا جدال في أهمية بيان حكم الحديث قبولاً أو ردّاً يقول العراقي الحافظ في بيان منهجه عند تخريج أحاديث «أحياء علوم الدين» للإمام أبو حامد الغزالي «..... لكني اختصرته - يقصد كتابه «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار، فاقصرت فيه على ذكر طرق الحديث، وصحابه، ومخرجه وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه، فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الأخر، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة.....»^(١).

والمراد بقوله «مخرجه» أي رواته الذين روه بإسنادهم، وأوردوه في مؤلفاتهم، ويكون المقصود بذلك معنى التخرج عند المتقدمين.

(١) راجع «المغنى عن حمل الأسفار في الأسفار» للحافظ زين الدين العراقي ج ١ ص ٢ على كتاب «أحياء علوم الدين» ط عيسى البابا الحلبي وشركاه مع مقدمة د. بدوي طبقة.

أما المراد بقوله «من المصادر المعتمدة عند أئمة الحديث» أى المؤلفات التى اعتمدها أئمة هذا الفن فى توثيق العزو أى النسبة إليها، وهى كثيرة ومتنوعة، سواء كانت مؤلفات حديثة محضة، أو مؤلفات فى أغراض أخرى تلحق به، واعتمدها أئمة هذا الشأن، لأنهم العلماء به الذين يحتكم إليهم فيه، وهم الذين سبروا غوره، وعرفوا دقائقه وألفوا حياتهم فيه، وفى كل ما يتصل به من علوم ومعارف^(١).

وعلى هذا «فمن كتب السنة المعتمدة عند علماء الحديث ما يشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف، مثل سنن أبى داود، وسنن النسائى، وجامع الترمذى، أو صحيح الترمذى. كما يصدق عليه علماء الحديث، وسنن ابن ماجه، ومسنن الامام أحمد ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبى شيبة، وسنن البيهقى»^(٢).

ولا يخفى على باحث أن فى مقدمة المصادر المعتمدة يكون صحيح الإمام البخارى، وصحيح الإمام مسلم رحمهما الله تعالى. ويقول القاضى عياض «..... وأما الائقان والمعرفة فى الأعيان والأئمة لكنهم كانوا فيما تقدم كثرة وجملة، وتساهل الناس بعد فى الأخذ والأداء»^(٣).

فليس كل كتاب يوزن صاحبه طائفة من الحديث يصح العزو إليه، خاصة إذا لم يكن من أهل هذا العلم، فإن منهج المحدثين أن ينظر إلى أهل

(١) راجع مكتب التمام ج ١ ص ٢٠.

(٢) مقدمة الكتاب «جامع الأحاديث» للامام السيوطى ج ١ ص ٨ تعليقه أ.د. الحسينى عبد المجيد مؤتم رحمه الله.

(٣) فطر مشرق الأنوار على صحيح الأثر ج ١ ص ٢ ط المكتبة السنية ودار التراث.

الحديث المشتهرين به فيؤخذ عنهم ويترك ما عداهم^(١).

هذا ما لم يتعقب أهل الحديث ما أورده غير المختص به في مؤلفاتهم «فلا يكتفى بعزو الحديث إلى من ليس من أهله دون بيان - وإن جل كعلماء المفسرين والفقهاء، والمتصوفة والمؤرخين وغيرهم، بل لابد من معرفة تعقيبات المحدثين، على ما أورده في كتبهم، ونكره عند العزو إليها، ما لم يكونوا من أئمتهم، أو دراسة أسانيدها ومتونها - إذا كانت خالية، من تعقيبات المحدثين ولم يكونوا من أئمتهم - دراسة دقيقة فاحصة، لم يتجر في الحديث وعلومه للوصول من وراء ذلك إلى الحكم بصحة الحديث أو حسنه أو ضعفه أو الحكم عليه بالوضع.

وذلك إذا انفرد مؤلفوها بنكره دون المصادر الأخرى التي عرفت درجة أحاديثها عند العلماء، أو كانت متفقة في إيرادها له في هذه المصادر لكنها مغيرة لها في الأسانيد^(٢).

لقول: ومثال ذلك ما ورد من تعليقات الحافظ زين الدين العراقي في كتاب «المغنى عن جمل الأسفار في الأسفار» قد خرج ما ورد في كتاب «إحياء علوم الدين» للفرزلي من أحاديث - وهو من هو هذا وورعا وصالحا وديننا وتصوفا - لكنه لم يشتر بكونه من أهل هذه الصناعة رواية ودراسة.

-
- (١) راجع مقدمة «مصحح مسلم» باب النهي عن الرواية عن الضعفاء ج ١ ص ٨٢ وما بعدها، باب الكشف عن معاني رواية الحديث ج ١ ص ١٢٦/٩١. وكذا شروح الأمام النووي على هذه الأبواب. ط دار إحياء التراث العربي.
- (٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٣٠ «قواعد التحديث» ص ١٨٢، ١٨٣ جمال الدين القاسمي ط. عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

كما أن الغاية، والقصد من كتابه، بيان الطريق والسلوك للوصول إلى الله تعالى الواحد الأحد المعبود، مع السترهيب من المعاصي والمنكرات والترغيب في عمل الطاعة والخيرات.

وهذا القول: لا يطعن في عالم، فلا نحكم برد مصنف في التفسير لإيراده حديثاً، ضعيفاً أو موضوعاً، فريماً كان من غيره، وإذا كان منه، فليس المقصود ذكر الموضوع أو المردود، فكثيراً من العلماء وضعوا مسودات مصنفاتهم لينتقوها، ولكن عاجلتهم المنية قبل بلوغ الأمانى، وتقلت مصنفاتهم كما هي.

وقد ورد ذلك في بعض مصنفات أهل الحديث أنفسهم، فالعارف بمنهج الإمام أحمد بن حنبل في المناد والمتن، يستبعد أن يضع في مسنده حديثاً ضعيفاً، وحين وجد ذلك في مصنفه، أرجعه العلماء إلى زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وتلميذه الإمام القطيعي، أو أن ذلك كتب مما ضرب عليه الإمام، فكتب من تحت الضرب^(١).

ولخلص مما سبق إلى:

أ - لابد للباحث في السنة النبوية الشريفة من الاعتماد على المصادر المعتمدة، عند أئمة الحديث، وأن يتحرى الدقة عند النقل عن غيرها ليصل بذلك إلى حكم صحيح.

ب - أن هذه التفرقة بين المصادر المعتمدة في التخرج وغيرها لا يقصد

(١) راجع «اعلام المحققين» ص ٨٢/٨٦ أ.د/ محمد بن محمد أبو شهبة ط. دار الكتب العربي بمصر.

منها الطعن في عالم ولا في مصنف، خاصة ممن تقدم^(١) من العلماء
الأجلاء، فرض الله تعالى عنهم أجمعين.

ج - أن الاطالة في هذا الأمر ترجع إلى هدف واحد - حرص عليه علماء
الحديث على مر عصورهم - وهو شدة التثبت والتحري، حتى لا يكون
هناك مطعن لطاعن، ولا زيادة لمتزيد^(٢).

ونعود إلى بيان بقية التعريف فنقول: أن المراد بقوله (بأسانيد مستقلة
بمؤلفيها) أي أن المصادر التي يصح العزو إليها، يلزم أن يكون قد ثبت سماع
مؤلفيها لها، فالعبارة بروايتها بأسانيدها.

فإن كان المؤلف يورد الحديث في كتابه وينسبه إلى غيره من المصادر
المعتبرة وأصحابها، لزم الباحث، والمخرج في هذه الحالة الرجوع إلى
المصدر الأصلي الذي أورد فيه المؤلف؛ وأحال عليه، وهنا يصح التخريج.
وذلك لأن المؤلف حين أحال على غيره، فقد الاستقلال بالرواية والاسناد فلا
يعتبر من روايته.

مثال ذلك: «جمع الزوائد ومنبع الفوائد» للإمامين الجليلين العراقي
وابن حجر مثال ما ورد فيه قولهما: «عن أبي عبيد عن النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال «علموا ويسروا، ولا تعسروا، وإذا غضبت فاسكت، وإذا
غضبت فاسكت، وإذا غضبت فاسكت» رواه أحمد، والبخاري، وفيه ليث

(١) ليس المقصود بالتقدم هنا الاصطلاحي، وإنما المراد باعتبار عصرنا.

(٢) راجع مقارن التحديث ص ٢٥٦/٢٥٤ للاستدلال الفاضل جمال الدين القاسمي، وقد
ذكر أقوالاً مختلفة للعلماء في هذا الأمر.

بن أبي سليم وهو ضعيف»^(١).

فدري أنه أحال الحديث على مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وتبع ذلك بالحكم على الحديث منبها إلى أن في إسناده رجل ضعيف وهو ليث بن أبي سليم، فالمخرج يجب عليه الرجوع إلى ما أحال عليه عند الإمام أحمد والبزار خاصة أنه لم يذكر الحديث بإسناده الذي ربما احتاج إليه المخرج في تخرجه.

أضف إلى ذلك أن من فوائد الرجوع إلى الأصل المصدق والدقة والتثبت، مع شدة التحري، التي يجب على الباحث إتباعها، فلن يستطيع أن ينسب الحديث مثلا إلى مسند الإمام أحمد واعتماد ذلك على ذكره في «مجمع الزوائد» إلا بالرجوع إليه - لا لعدم الثقة في مصنفه - بل هو أمر يلزم الباحث في عمله.

أضف إلى ذلك أيضا: ربما وقع سهوا، أو ذهولا في النقل، فيلزم المخرج الرجوع إلى الأصل، وكثيرا ما يقع خطأ الطباعة في عصرنا دون التنبيه عليه.

وبناء على هذا فلا يصح الاعتماد في التخریج على الدوريات، أو كتب المعاصرين، والتي لا تعنى بذكر الإسناد، أو المراجع التي لم يعتبرها علماء الحديث، أو كتب القصاص، روى مسلم عن عاصم قال: «لا تجالسوا القصاص»^(٢).

(١) انظر «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» كتاب العلم - باب في قوله «علموا ويسروا» ج ١ ص ١٣١ ط مكتبة النجاشي.

(٢) راجع «مقدمة صحيح الإمام مسلم» - باب الكثف عن معاذ - رواه الحديث ج ١ ص ١٠٠.

أما إذا كان المصدر الذي أشار إليه «المعاصر» مفقوداً، أو مطبوعاً لا يتيسر الحصول عليه، فإنه لا مانع في هذه الحالة من العزو إلى ذلك المرجع الذي أحال على غيره من المصادر المعتبرة، بحيث يحتوى عزو المخرج ذكر المصدر المتعزى، ويكون الثقة بصاحب المؤلف نحو (العراقى وابن حجر) مثلاً تغنى عن الرجوع إلى الأصل المتعذر الحصول عليه^(١).

ومما نشير إليه هنا أيضاً: أنه لا يصح للمخرج أن ينقل رواية من المستخرجات ويعزوها إلى صاحب الأصل، المستخرجة عليه إلا أن يقول المصنف أخرجه بلفظه.

يقول الإمام النووي: «الكتب المخرجة على الصحيحين، لم يلتزم فيها موافقتهما في الألفاظ فحصل فيها تفاوت في اللفظ والمعنى، وكبذا ما رواه البيهقي والبخاري، وشبههما قتلتين: رواه البخاري، أو مسلم، وقع في بعضه تفاوت في المعنى، فترادفهما أنهما روايا أصله، فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً، وتقول هو كذا فيها إلا أن نقوله بهما، أو يقول المصنف أخرجه بلفظه. بخلاف المختصرات من الصحيحين، فإنه نقلوا فيها ألفاظهما^(٢).

ملخص القول:

إن على المخرج أن يستخدم ما شاء، وما وصل إلى يده من المصادر والمراجع، التي تعينه، وتساعد في عمله، وتيسره عليه وتسهله له، على أن ينتهي في العزو إلى المصادر المعتبرة عند أهل الحديث.

(١) راجع كتاب التلخيص ج ١ ص ٢٨/٣٦.

(٢) انظر تهذيب النووي ج ١ ص ١١٢، ١١٣، بشرح البيهقي في التكميل ط. مكتبة دار التراث.

رابعاً: من تعريفات التخريج في الاصطلاح:

قال المناوي: ومعنى تخريج الحديث عرو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد^(١). وهذا التعريف قريب من التعريف السابق «الثالث».

مثال التخريج عند الإمام المناوي من الجامع الكبير:

«كل امرئ لما خلق له» حم طيب كـ عن أبي الدرداء. ومعنى ذلك ما يلي:

- ١- أي رواه الإمام أحمد في مسنده والطبراني في معجمه، والحاكم في مستدركه على الصحيحين عن الصحابي الجليل أبي الدرداء.
- ٢- ذكر لفظ المتن الوارد في مسند أحمد.
- ٣- بين الكتب التي أخرجه لصاحبه كـ أو مع بعض الاختلاف في المتن أحياناً، كرواية الطبراني والحاكم.
- ٤- ذكر رواية الأعلی وهو الصحابي أبي الدرداء تنبيهاً على أصل إسنادها واكتفى بذلك في التخريج.
- ٥- وقد يضيف إلى ذلك أمراً زائداً وهو الحكم على الحديث بقوله (صح) أي صحيح؛ ولكن الإمام المناوي كثيراً ما يضيف تعليقات عند شرحه «لجامع الصغير» للإمام السيوطي فيقول تعليقا عند كلامه على الحديث رقم ١١٧٨ «أعطى يوسف شطر الحسن» ثم حم ع كـ عن أنس ذ صح».

قال الحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبي، قال الهيثمي رجال أبي

(١) أ/د عزت على عطية في كتاب (التخريج ودراسة الاسناد) ص ٩.

يعنى رجال الصحيح، وظاهر صنيع المؤلف أنه - أى الحديث - لا يوجد مخرجاً لأحد الشيخين، والا لما عدل عنه، والأمر بخلافه، فقال رواه مسلم فى قصة الإمراء «فإذا أنا ببوسف، وإذا هو قد أعطى شطر الحسن» ومن ثم عزا حديث الترجمة بنصه جمع لمسلم منهم السخاوى. ثم رأيت المصنف نفسه كلاً فى «الدرر» فإنه فى الصحيح من حديث الإمراء^(١).

وممن يقوم ببيان موطن الحديث فى المصنف المروى فيه مع بيان كتابه الأصل، جماعة المستشرقين فى «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى» ونحو ذلك صنيع الامام المزى فى كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» ولكن مع اختلاف فى المنهج عند كل منهم.

نحو (خ ببوع) أى أن الحديث - مثلاً - أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع، فما على المخرج إلا أن يذهب إلى صحيح الامام البخارى ويستخرج كتاب البيوع منه ثم يستقره أبوابه إلى أن يصل إلى موضع حديثه^(٢).

خامساً: ومن تعريفات التخرىج فى الاصطلاح:

عرفه أ.د/ عزت على عطية «بأنه انتقاء طريق من طرق الحديث المجموعة بناء على التعريف الأول^(٣) لغرض خاص...».

ويشرح ذلك بقوله: وإنما يقوم بذلك الأئمة المأهولون فى معرفة

(١) راجع كتاب طوطى القدير شرح الجامع الصغير» للعلامة المنولى جـ ٢ ص ٢، ٣، القسم الأول الطبعة الثانية ١٣٩١هـ / ١٩٧١م ط. دار النهضة الحديثة بيروت لبنان.

(٢) سيرد إن شاء الله تعالى لمقالة لذلك فى أساليب التخرىج.

(٣) يقصد سوانته تعريف الامام المنولى.

الحديث أصحاب المصنفات الأصلية في الحديث.. فالإمام أحمد بن حنبل مثلاً انتقى مسنده من سبعمائة وخمسين ألف حديث كانت مجموعة عنده، وترك أحاديث الموضوعين، والكذابين والأحاديث التي لا يشهد لها أصل صحيح من القرآن أو السنة مع ضعف في أسانيدها، إلى غير ذلك من الأغراض التي تكشف عنها دراسة الأحاديث في المسند.

وانتقى البخاري صحيحه من أكثر من ثلثمائة ألف حديث، وكذلك فعل كل من صنف الكتب الأصول في الحديث.

وقد يكون الغرض بيان علل المتن أو السند أو ذكر الروايات الغريبة التي لم تذكر في الكتب الأخرى المؤلفة في الحديث.

وفي القاموس: خرج اللوح تخريجاً كتم، بعضاً وترك بعضاً، وخرج العمل جطه ضرورياً. وألواناً^(١).

سابعاً - ومن حيث كون التخريج بحث وتفتيش، وسبر لمصنفات السنة المتعددة، للتعرف على مظاهر الحديث سنداً ومتناً فيمكن إضافة «الاعتبار» كنوع من التخريج وإن كانت غايته الكشف عن الأفراد الحديث أو عدم انفراجه.

١ - قال شيخ الإسلام ابن حجر: اعلم أن تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء إن ذلك الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا هو «الإعتبار»^(٢).

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١١.

(٢) انظر «هذه النظر بشرح تحفة الفكر» ص ٢٢، ٢٣.

ب - ويقول المخاوي أيضاً: لأن الاعتبار: ليس قسماً لهما معه -
المتابع والشاهد^(١) - بل هو الهيئة الحاصلة في الكشف عنهما^(٢).

ج - ويعرفه المخاوي والسيوطي وابن الصلاح في أمثله بقولهم:
الإعتبر، هو سبرك^(٣) الحديث من الدواوين المبسوطة والممسندة وغيرهما،
كالمعاجم والمشيكات، لتتظر هل شارك راوية - الذي يظن تفرده به - راو
غيره، أو قل: هل شارك راو من رواية غيره فيما حمل عن شيخه سواء اتفقا
في رواية ذلك الحديث بلفظه عن شيخ واحد أم لا^(٤).

والناظر في هذه التعريفات لا يجد فرقاً بينها، فكلها تنور حول البحث
في مختلف المصنفات الحديثية، ثم مقارنة الأسانيد والمتون، عند الوقوف على
الحديث في موطن ما من الجوامع والمسانيد والأجزاء، والمشيكات ونحوها،
ليعلم المعتبر المتابع من الشاهد، وغايته تقوية ما لديه من رواية.

وبينه ابن الصلاح هنا إلى ما يدخل تحت المتابعة والاستشهاد فيقول:
ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه

(١) الحديث المتابع: هو ما شاركه حديث آخر في اللفظ أو المعنى مع الإجماع ليس
الصحيح، فإن كثرت المشاركة من أول اسناد سميت «متابعة تامة» وإن كانت ليست
من أول السند سميت «متابعة قاصرة».

والحديث الشاهد: هو المشترك حديث آخر في اللفظ أو المعنى مع عدم الإجماع ليس
الصحيح، أو يوافق حديثاً آخر في المعنى دون اللفظ. راجع «درسات في
طرم السنة» ج ٢ ص ٧٢ أ/ ضد شوقي خضر السيد قواعد أصول الحديث»
ص ١٧٤ - فضيلة أ/ أحمد حر مائيم.

(٢) انظر مفتاح المنهاج ج ١ ص ١٩٥.

(٣) سبرك: هو تتبع والاعتبار والنظر.

(٤) راجع مفتاح المنهاج ج ١ ص ١٩٥، «تريب قزوي» ج ١/ ٢١٢ «التعليق
والإيضاح» ص ١٠٩، ١١١.

وحده، بل يكون معدودا في الضعفاء.

وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء جرى ذكرهم في المتابعات والشواهد وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به «كذا قال النووي^(١)». ولا شك أن كثرة الطرق التي يتوصل إليها كلا من المخرج والمعتبر بالمتابع والشاهد تؤدي حتما وغالبا إلى تقوية الحديث، وزيادة الإطمئنان له والثقة به، فالمتواتر إنما افاد العلم اليقيني حينما رواه جمع عن جمع تحيل العادة اتفاقهم على الكذب، فالاعتبار والمتابع والشاهد أمور يتداولها المحدثون يتعرفون بها حال الحديث، هل تفرد به راويه أم لا ؟

وبهذا المعنى فهذه الأمور قريبة الشبه لعمل المخرج، بل يكاد الأمر - وإن اختلفت طريقة واسلوب كل - يكون واحد حين النظر، إلا أن نهاية عمل المخرج والمعتبر الوصول إلى مدى قوة الحديث أو ضعفه، وما يعمل به من الحديث النبوي الشريف؟

موضوع التخريج:

موضوع علم التخريج هو أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - وما دون فيها من مصادر مختلفة ومعتبرة عند المحدثين من الجوامع والمسانيد والأجزاء والمشيخات والكتب والمعاجم، والبحث فيها بوسائل وطرق عن حديث ما لتخرجه منها.

وهذا هو المراد من علم التخريج عند المحدثين، خاصة المتأخرين

(١) راجع «التقييد والإيضاح» ص ١١٠، و«تريب الروى» ج ١ / ٢٤٣.

منهم ، وإلا فهناك من يشاركهم في مفهومه العام (الغوى) . كالإدباء في البحث عن نسبة أبيات ، أو قصيدة لشاعر ما ، أو البحث عن نظرية من النظريات في مصادرها الخاصة بمجالها العلمي أو النظري ، فتحقيق أى مسألة من المسائل إنما هو تخريج لها .

فموضوع علم التخريج عند المحدثين هو البحث فيما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية قبل البعثة أو بعدها ، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين ، أسناداً ومتمناً ، في أصوله المعتمدة .

مسائل علم التخريج :

مسائل علم التخريج هي عبارة عن مجموعة القواعد والطرق والأساليب التي يتوصل بها المخرج إلى بغيته من أقوال النبي الكريم - صلى الله عليه وسلم - وأفعاله وتقريراته وصفاته وجميع أحواله ، والتمكن بذلك من الوصول إلى الحكم الصواب بالقبول أو الرد ، فيما لم ينص السابقين من العلماء على درجته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو غير ذلك ، وسبر كتب السنن لا يأتي عشوائياً إنما هو قائم على مجموعة القواعد والأساليب ، المتبعة في التخريج .

واضعه :

هذا العلم مر كغيره من العلوم بمراحل متعددة ، تارة مشافهة بالنسبة للراوى ، وبطريقة عملية حين تكامل جمع السنة في أواخر القرن الرابع الهجرى ، وبدأ طور التهذيب وغيره .

ظهرت أولى طرق التخرّيج العملية على يد الحافظ أبى بكر محمد ابن عبد الله الجوزقى ت (٣٨٨) حيث ألف كتاب «الجمع بين الصحيحين» ثم تلاه صنيع العلماء فى الجمع بين أكثر من مصدر.

«وكان الامام أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى أول من أبرز التخرّيج على هيئته المتكاملة المتعارف عليها الآن، ثم هذا حذوه العلماء من بعده»^(١).

استمداده:

يستمد علم التخرّيج من مجموعة التواعد والطرق والأساليب التى يلزم اتباعها فى البحث والتنقيش فى المصادر المستبصرة، التى جمعت فيها أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - وأخبار الصحابة والتابعين.

فضله ومنزله:

من المعروف أن الشئ يشرف بشرف متعلقه، فعلم للتخرّيج المتعلق بأحوال النبى - صلى الله عليه وسلم - يعد من أشرف العلوم وأعظمها قدرا، وأرفعها منزلة بعد كتاب الله تعالى، إذ به يتمكن الباحث من كشف النخيل على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيطرح بعيدا.

وبه يعرف المقبول الذى تبنى عليه الأحكام، ويعمل به، ويعرف به الحلال من الحرام، ويصبح منهجا للفقهاء وأهل الأصول. فلا عجب أن يكون من أشرف العلوم - بعد كتاب الله تعالى - وقد أمرنا الله

(١) راجع «كشف اللثام عن أمرار تخرّيج حديث سيد الأنام - صلى الله عليه وسلم» ج ١ ص ١٥٢/١٥٥، «أعلام المحققين» ص ٢٧.

تعتني باتباع سنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - فقال: «وما أتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا»^(١).

كما أن هذا العلم بشرف بكرهه يعتمد في وجوده وبناءه، على ما نزل به الوحي على نبي الله تعالى - صلى الله عليه وسلم - وما أكره الله تعالى له . مما قاله باجتهاده فالكل يندرج تحت قول الله تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى)^(٢).

ويستمد هذا العلم شرفه من اتصاله بكلام خاتم الأنبياء والمرسلين محمد - صلى الله عليه وسلم - ورسائله الباقية إلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها. ويستمد علم التخريج شرفه أيضا من اتصاله الوثيق بالمصدر الثماني للتشريع الإسلامي .

ويستمد شرفه من إيمانه في وجوده على وصية النبي - صلى الله عليه وسلم - بحفظ سنته وتبليغها للناس، ونصرة وجه أصحابها بدعوة النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قال: «نضر الله امرؤاً سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى له من سامع»^(٣).

(١) سورة الحشر (٧).

(٢) سورة النجم (٤، ٥).

(٣) أخرجه البهقي في مصابيح السنة/ كتاب العلم/ رقم ١٧٥/ ج ١ من ١٧٥ من ابن مسعود.

- وأخرجه الترمذي في سننه/ كتاب العلم/ باب ما جاء في الحديث على تبليغ السماع/ ج ٥ ص ٣٤ وقال حديث حسن صحيح.

- وأخرجه ابن ماجه في سننه/ المقدمة/ باب من بلغ علما ج ١ ص ٨٥.

- والحديث أخرجه أحمد في مسنده ج ١ / ٤٣٧ عن عبد الله بن مسعود.

حكم تعلم التخريج:

حكم تعلم التخريج هو الوجوب الكفائي، إذا قام به البعض سقط عن الكل، ويتعين على من لا يسد غيره مسده، وذلك لكونه باباً وعلماً من علم الحديث بقسميه دراية ورواية. وبين العلماء أن حكم تعلم علم الحديث بقسميه فرض كفاية أن قام به البعض سقط عن الباقيين وعينى على من تعين له^(١).

فوائد علم التخريج وثمراته:

فوائد علم التخريج وثمراته جمة وعظيمة نذكر منها ما يلي:
أولاً: وضع يد المخرج - بكسر الراء المشددة - على طائفة من الطرق والوجوه المختلفة التي روى بها الحديث المخرج - بفتح الراء المشددة - مما يهيئ له امكانية دراسة الحديث بيسر وسهولة، واصدار الحكم الصواب عليه، إن لم يكن قد سبق الحكم عليه ممن تقدم من العلماء.

ثانياً: إطلاع المخرج - بكسر الراء المشددة - على كثير من المصنفات الحديثية، مما ييسر له جمع حصى لا بأس بها من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعايشة أدواله عليه الصلاة والسلام.

ثالثاً: «معرفة مذاهب العلماء ومناهجهم فيها من حيث التأليف والحكم على الأحاديث بما يقتضيه من صحة أو حسن أو ضعف أو وضع، بعد معرفة أحكامهم على الرجال... فهو علم ينمي مدارك المحدث ويوسع آفاقه ويجعله

(١) راجع «ضوء القمر» ص ١٢ لفضيلة الشيخ محمد علي أحمد بن طاهر المعارف ١٣٧٨هـ / ١٩٥٨م «البهجة الوضيئة شرح متن البيهقيته ص ٥، الشيخ محمود نسابه «قواعد أصول الحديث» ص ١٧ د/ أحمد عمر هاشم.

على معرفة قوية بكل ما يتصل بجوانب الحديث من علوم ومعارف^(١).

رابعاً: معرفة المخرج بعد جمع طرق الحديث الإسناد العالي والإسناد النازل، سواء بالقرب من النبي - صلى الله عليه وسلم، أو باعتبار إمام من الأئمة أو باعتبار مصنف من مصنفات الأئمة، أو باعتبار تقدم وإساة أحمد الرواة، أو باعتبار السماع ونحو ذلك^(٢).

خامساً: سرعة وصول القارئ إلى طرق ووجوه الحديث المخرج ييسر وسهولة.

سادساً: كشف ما قد يوجد في الإسناد من علل نتيجة لجمع طرق الحديث المخرج ومقارنة أسانيده بعضها ببعض. مما يؤدي إلى معرفة ما في الإسناد من تكليس، أو روى بهم غير متين، كحدثنا فلان أو رجل، أو تعيين روى مهمل كحدثنا محمد من غير ما يميزه من المحدثين، أو معرفة رواية من اختلط من الرواة.

ويمكن وصل ما روى معلقاً ومعرفة المرفوع من الأحاديث والموقوف منها، والمقطوع، وذلك بمجئته من طريق آخر أو طرق توضيح الرفع أو الوقف أو القطع ونحو ذلك^(٣).

سابعاً: زيادة قوة الحديث بذكر طرقه للترجيح عند المعارضة^(٤).

(١) مكشف القام ج ١ ص ٢٩ بقصره.

(٢) راجع الإسناد العالي والنازل في مقدمة ابن الصلاح ص ٢٥٧، «تدريب الراوى» للسيوطي ج ٢ ص ١٥٩ «مباحث الحديث» ص ١٥٩ ط. محمد طي مبيح ولولاه - الطبعة الثالثة.

(٣) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ١٦، ١٧.

(٤) المرجع السابق ص ١٦.

وذلك كما هو متفق عليه بين علماء الحديث أن كثرة الطرق يتسرى بعضها بعضاً - ما لم تكن واحدة - فكثرة الطرق قد ترفع بعض أنواع الحديث الضعيف إلى الحسن لغوره، وقد يرتفع الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره لجبر. ما فيه من خفة في الضبط، بتعدد طرقه المتساوية له أو الأخرى منه.

«فمثلاً حديث: لا تقبلوا القبلة ببول ولا غائط...» الحديث. نجد أن الموسوعة قد أشارت إلى مواضعه في خمسة عشر موطناً ففي البخاري (١/١٠٩ - طبعة الشعب/ والنسائي في الطهارة / بساب ٢٠ / والدرناقي (١/٦٠) وابن خزيمة في صحيحه رقم ٥٧/ وفي مسند أحمد ج ٥ ص ٤١٩، ٤٢١/ والبيهقي في المنن الكبرى (١/٩١) وفي معجم الطبراني الكبير ج ٤ ص ١٦٣، ١٦٩، ١٧١، ١٦٧/ وفي معجمه الصغير (١/٢٠٠) / والخطيب في التاريخ (٢/٣٦٣).

وفي الكتب التي تبحث في صحيح الحديث وضعفها: في «علل الحديث» (رقم ٦٦) لأبي حاتم/ وفي «تلخيص الحبير» ج ١ ص ١٠٣ لابن حجر العسقلاني/ وفي فتح الباري له (ج ١ ص ٢٤٦، ٤٩٨) / ج ١٠ ص ١٧٧/ والعراقي في تخريج الحديث الأحياء (٢/٢٦٤).

ففي كل هذه المواطن أشارت الموسوعة لوجود الحديث بإسانيده المختلفة وما قول عنه وعن أحوال رواته، وفي بعض المواطن قد ذكر للحديث ألفاظاً تدغم اللفظ الأصح، وأخرى تتعارض معه، أو علل في الإسناد تفصل قوته أو حقائق تدعم لفظه وهكذا... وفي ذلك الدلالة على أدق أحوال الإسناد ودرجته مدحة، أو تنقيح، أو اتصاله أو قطعه وغير ذلك، وبهذا الشكل تقود

الباحث إلى أول طريق التحقيق الدقيق الشامل لخبر النبى - صلى الله عليه وسلم، وأحاديث الأحكام، والتشريعات، فيمستين من خلال منهج مقارنات الأسانيد، وأحوال السند وعقله. أما فى الضعف أو الاضطراب أو الانقطاع أو فى الشذوذ أو النكارة أو الوضع أو فى الاسال أو التليس أو التسوية.

كذا التصحيقات فى أسماء الرجال، أو التحريفات أو الوهم (أو سوء الحفظ، أو القلب، أو التقويم والتأخير أو التليسات أو تأليف الرجال وأسمائهم أو سرقة الحديث^(١)) إذن فتخرج الحديث من مظانه المختلفة له أهميته فى دراسته دراسة محققة من جوانبه المحتملة.

ثامناً؛ أما من جهة مقارنة المتن، فإن طرق الحديث يوضح بعضها بعضاً ويكمل بعضها الآخر، فقد كان من الرواء، من يكرر ما حفظ من الحديث، وبعضهم يذكره كاملاً، وآخر يقتصر فى الذكر من الحديث على ما سئل عنه، أو على موضع الاستدلال لحكمه أو فتواه، فتخرج الحديث وجميع متونه يوصل إلى الرواية الكاملة الصحيحة.

فربما ورد الحديث المخرج من طريق بزيادة دالة على حكم لا يدل له الحديث الأصل الذى نقوم بتخريجه، أو بزيادة موضحة لمعنى لفظه، ونحو ذلك مادام السند الذى فيه الزيادة صحيحاً^(٢).

ومن جانب آخر فإن علم التخريج يمكننا من اكتشاف علل المتن، والذى قد تتولد من الرواية بالمعنى، أو الإدراج، أو أخطاء المحدثين والحفاظ

(١) انظر «موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» اعداد أبو هاجر محمد المصيد جـ ١ ص ٤٦، ٤٧ ط. دار الفكر العربى.

(٢) انظر التخريج ودراسة الاسناد ص ١٦.

وأغلاطهم، أو في الاختصار حين نقل رواية ما، أو بالتقديم والتأخير، أو الشذوذ، والنفار، أو الاضطراب أو التحريف والتصحيف، أو التلب والابدال ونحو هذه العلل التي أشار إليها علماء الحديث من خلال أبواب علم الحديث دراية ولا سبيل لكشف ومعرفة هذه العلل — إن وجدت — إلا بجمع متون الحديث الواحد — إن لم يكن فردا — من مصادره المعتمدة عند العلماء، فينضبط الحديث بذلك تمام الانضباط باذن الله تعالى.

ومما ننبه عليه هنا: أن تقطيع الحديث بحسب ما فيه من أحكام، وشواهد، لا شيء فيه، قد صنعه الإمام البخاري، ولم ينقص من قدر كتاب من شيء.

وهذا يرجع إلى:

(١) قصر المتن أو ارتباط بعض ببعض، وقد اشتمل على حكمين فصاحدا فإنه يعيده بحسب ذلك، مراعى مع هذا عدم خلاصته من فائدة حديثيهما كإيراده عن شيخ خلاف الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك فيستقل من ذلك كثرة الطرق للحديث.

(٢) وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا إسناد واحد فيتصرف فيه حينئذ، فيورده في موضع موصولا وفي موضع آخر مطلقا، ويورده بارة تامة، وبارة مقتصرا على الجزء الذي يحتاج إليه في الباب.

(٣) فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة، لا تعلق لاحداها بالآخرى يخرج كل جملة منها في باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط

فَسَاقَهُ بِتَمَامِهِ^(١).

إِذْ نَقْطِيعُ الْحَدِيثِ بِحَسَبِ مَا يَسْتَخْرِجُ مِنْهُ مِنْ أَحْكَامٍ أَمْرٍ جَائِزٍ وَلَا شَيْءٍ فِيهِ مَا لَمْ يَخُلْ بِمَا فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ.

وَمَا يَعْلَمُ أَيْضًا: أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَجَازَ النِّقْصَانَ فِي الرَّوَايَةِ وَقَدَّمَهَا عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهَا خَشْيَةَ الْخَطَا، أَيْ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَيْضًا مَعَ عَدَمِ الْإِخْلَالِ بِمَا فِيهِ مِنْ أَحْكَامٍ وَمَعْنَى.

رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «انْقَصَ مِنْهَا لِحَدِيثٍ وَلَا تَرُدُّ فِيهِ»^(٢).

وَرَوَى أَيْضًا بِسَنَدِهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ يَقُولُ «إِذَا خِفْتَ أَنْ تَخْطِئَ» فِي الْحَدِيثِ فَانْقُصْ مِنْهُ وَلَا تَرُدُّ»^(٣). وَيُشِيرُ الْخَطِيبُ إِلَى أَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ مَنَعَ ذَلِكَ لِيَقُولَ: «وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ مَنْعِ نَقْلِ الْحَدِيثِ عَلَى الْمَعْنَى إِنَّ رَوَايَةَ الْحَدِيثِ عَلَى النِّقْصَانِ وَالْحَذْفِ لِبَعْضِ مَنَعِهِ غَيْرُ جَائِزَةٍ لِأَنَّهَا تَقْطَعُ الْخَبَرَ وَتَغْيِرُهُ. فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى لِيْطَالِ مَعْنَاهُ وَإِحَالَتِهِ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَسْتَجِيزُ أَنْ يَحْذِفَ مِنْهُ حَرْفًا»^(٤).

وَيَعُودُ الْخَطِيبُ لِيَقُولَ: وَقَالَ بَعْضُ مَنْ أَجَازَ الرَّوَايَةَ عَلَى الْمَعْنَى أَنَّ النِّقْصَانَ مِنَ الْحَدِيثِ جَائِزٌ إِذَا كَانَ الرَّاوِي قَدْ وَرَاهُ مَرَّةً بِتَمَامِهِ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ

(١) «أَعْلَامُ الْمُحَدِّثِينَ» ص ١٢٧ بِتَصْرِفٍ.

(٢) «الْكُفَايَةُ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ» ص ١٨٩ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ/ مَنَشُورَاتُ مَكْتَبَةِ الْهَيْلَالِ - بَيْرُوتِ.

(٣) الْكُفَايَةُ ص ١٨٩.

(٤) الْكُفَايَةُ ص ١٩٠.

غيره قد رواه على التمام ولا يجوز له «إن لم يعلم ذلك أن يفعل»^(١)....
وقال كثير من الناس يجوز ذلك للراوى على كل حال ولم يفصله.

☆ والرأى المختار عند الخطيب بشير إليه بقوله:

والذى نختاره فى ذلك أنه إن كان فيما حذف من الخبر معرفة حكم
وشرط وأمر لا يتم التعمد والمراد بالخبر إلا بروايته على وجهه فإنه يجب نقله
على تمامه، ويحرم حذفه، لأن التعمد بالخبر لا يتم إلا به فلا فرق بين أن
يكون ذلك تركا لنقل العبادة. كنقل بعض أفعال الصلاة، أو تركا فرض آخر
هو الشرط فى صحة العبادة، كترك نقل وجوب الطهارة ونحوها وعلى هذا
الوجه يحمل قول من قال، لا يحل اختصار الحديث^(٢).

إذن فأمر اختصار الحديث ليس الجواز فيه على إطلاقه وإنما هو
منضبط بضوابط كما يفهم من كلام الخطيب البغدادي السابق..

تاسعاً: من فوائد التخريج التعرف على زيادات النقائص بمقارنة الروايات
المجموعة بعضها ببعض قال ابن الصلاح:

«وذلك فن لطيف تستحسن العناية به، وقد كان أبو بكر بن زياد
النيسابورى وأبو نعيم الجرجاني وأبو الوليد القرشي الأئمة مذكورين بمعرفة
زيادات الألفاظ القوية فى الأحاديث.... ثم قال - وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به
الثقة إلى ثلاثة أقسام:

(١) المرجع السابق من ١٩٠ وإلى الجزء الأخير من كلام الخطيب تصحيح ورد فى
الهامش وهو ما يشير المعنى السابق عليه ويتلائم منه، فى عبارة الأصل قال
«ولا يجوز له أن لا يعلم ذلك ولم يفعل».

(٢) «الكفاية» من ١٩١.

أحداها؛ أن يقع مخالفاً ما فيها لما رواه سائر الثقات. فهذا حكمه الرد كالشاذ.

الثاني: أن لا يكون فيه منافاة ومخالفة أصلاً لما رواه غيره كالحديث السذي
تترد بروايته جملته ثقة، ولا تعرض فيه لما رواه الغير بمخالفة أصلاً
فهذا مقبول وقد ادعى الخطيب فيه اتفاق العلماء عليه كنوع الشاذ.

الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر
من روى ذلك الحديث^(١).

مثال:

وتذكر هنا مثلاً ثالثاً فيه الحافظ العراقي زيادة الثقة، والغاية من
ذكره، أن التخريج يجمع طرق الحديث سنداً وممتناً أمر هام في دراسة السنة
النبية الشريفة، ذا فائدة عظيمة، وفي المثال أيضاً منهج العلماء في النقد للسند
والممتن.

يقول الحافظ العراقي: مثاله - أي زيادة الثقة - ما رواه مالك عن
نافع عن ابن عمر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «غرض زكاة
القطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين»^(١).

تذكر أبو حمزة الترمذي أن مالكا تفرّد من بين الثقات بزيادة قوله:
«من المسلمين» وروى عبيد الله ابن عمر وأيوب وغيرهما هذا الحديث عن
نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة انتهى.

وكلام الترمذي هذا ذكره في العلل التي في آخر الجامع، ولم يصرح

(١) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١١١، ١١٢ بتصريف يسير.

ينفرد مالك بها مطلقاً فقال: ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثل ما روى مالك ابن أنس فنذكر الحديث، ثم قال: وزاد مالك في هذا الحديث «من المسلمين»، وروى أيوب وعبيد الله بن عمر وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر ولم يذكروا فيه «من المسلمين».

وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه. انتهى كلام الترمذي.

فلم يذكر انفرد مطلقاً عن مالك، وإنما قيده بانفرد الحافظ كمالك، ثم صرح بأنه رواه غيره عن نافع ممن لم يعتمد على حفظه، فاستطاع المصنف - أي ابن الصلاح - آخر كلامه، وعلى كل تقدير فلم ينفرد مالك بهذه الزيادة، بل تابعه عليها جماعة من الثقات: ابنه عمر بن نافع والضحاك بن عثمان، وكثيرين فراد، ويونس بن يزيد، والمطلي بن اسماعيل وعبد الله بن عمر العمري، واختلف في زيادتها على أخيه عبيد الله بن عمر العمري وعلى أيوب أيضاً.

فأما رواية ابنه عمر بن نافع فأخرجها^(١) البخاري في صحيحه من رواية اسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه فقال فيه: «من المسلمين». وأما رواية الضحاك بن عثمان فأخرجها مسلم^(٢) في صحيحه من

(١) أخرجه مالك/ كتاب الزكاة/ باب مكية زكاة الفطر/ ج ١ ص ٢٦٨ ط. دار الفكر.

(٢) أخرجه البخاري/ كتاب الزكاة/ باب صدقة الفطر/ ج ٤ ص ١١٠، ١١١ متن فتح الباري.

(٣) أخرجه مسلم/ كتاب الزكاة/ باب زكاة الفطر/ ج ٢ ص ٥٧/ بشرح النووي ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

رواية ابن أبي فنيك، أخبرنا الضحاك بن عثمان عن نافع فقال فيه أيضا
«من المسلمين».

وأما رواية كثير بن فرقد فأخرجها الدارقطني في سننه والحاكم في مسنده
عن رواية الليث بن سعد عن كثير بن فرقد عن نافع فقال فيها أيضا:
«من المسلمين».

وقال الحاكم بعد تخريجه: هذا حديث صحيح على شرطهما ولم يخرجاه انتهى
وكثير بن فرقد احتج به البخاري ووثقه بن معين وأبو حاتم.

أما رواية يونس بن يزيد فأخرجها أبو جعفر في بيان المشكل من رواية يحيى
بن أيوب عن يونس بن يزيد أن قالنا أخبره فنكر فيه أيضا: «من المسلمين».

وأما رواية المولى بن إسماعيل فأخرجها ابن حبان في صحيحه
والدارقطني في سننه من رواية لوطاء بن المنذر عن المولى بن إسماعيل عن
نافع قال فيه: عن كل مسلم حارطاء وثقة أحمد بن حنبل ويحيى بن معين
وغيرهما. والمولى بن إسماعيل قال فيه أبو حاتم الرازي: ليس بحديثه بأس
صالح الحديث لم يرو عنه غير «حارطاء» ونكره ابن حبان في الثقات.

وأما رواية عبد الله بن عمر فأخرجها الدارقطني في سننه من رواية
روح وعبد الوهاب فرقهما كلاهما عن عبد الله بن عمر عن نافع قال فيه:
«على كل مسلم». وقد رواه أبو محمد بن الجارود في المنتقى قرن بينه وبين
مالك فرواه من طريق ابن وهب قال: حدثني عبد الله بن عمر ومالك وقال
فيه: «من المسلمين» وأما الاختلاف في زيادتهما على عبيد الله

بن عمر وأيوب فقد ذكرته في شرح الترمذى والله أعلم^(١) انتهى كلام الحافظ العراقي.

إذن فجمع كل هذه الطرق مما يرجح أن هذه الزيادة مقبولة ممن رواها من الثقات ولم ينفرو بها الإمام مالك وإنما وردت في الصحيحين وغيرهما.

كما أنني حرصت على نقل هذه الطريقة عن الحافظ زين الدين العراقي كما وردت في كتابه «التقييد والإيضاح» حتى تكون منهجاً للمخرج في نقده السند والمتن أو أحدهما، فتكون طريقة وأسلوباً له في عمله، عند احتياجه إليها.

عاشراً: ومن فوائد التخريج: معرفة التحريف والتصحيح في المتن، ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمنقطع والمرسل والمعلق، ومعرفة المتواتر والأحاد بأقسامه.... الخ والخلاصة أنه علم جم الفوائد عظيم المنزلة، ولا نغالي إذا قلنا أنه علم فحول الرجال.

تنبيه:

لكي يحدد المخرج اتجاهه في البحث عليه أن يعرف الفرق بين مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الأسانيد، والتي نذكرها فيما يلي:

أولاً: المصطلح هو: «القواعد التي تحكم على الحديث بواسطتها

(١) انظر «التقييد والإيضاح» شرح مقدمة ابن الصلاح ص ١١١، ١١٢، ط. المكتبة السلفية.

ب يقول أو الرد^(١).

فغاية هذا العلم هو استخدام ما فيه من قواعد لدراسة الاسناد وما يحتوى عليه من رجال. ودراسة المتن وضبطه.

ثانياً: التخريج هو الحديث المحكوم عليه إذا جمعت طرقه وأسانيده (فهو الذى يجمع المادة التى يحكم بسببها على الحديث (الأسانيد والمتون) للحديث الواحد)^(٢).

أى أنه جمع الطرق والوجوه التى روى بها حديث ما من الأحاديث مع عزو كل طريق إلى مخرجه من أصحاب الكتب الأصلية المعتمدة عند المحدثين، واعتبار هذه الطرق بعضها ببعض، فيمكن للمخرج الحكم على حديثه.

ثالثاً: دراسة الاسناد: «هو تطبيق قواعد المصطلح على الحديث المخرج»^(٣). وذلك نحو البحث فى اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم وغلو الحديث من الشذوذ وقلة القاذحة، وتطبيق قواعد الجرح والتعديل على رجال الاسناد.

ويظهر من تدبر هذه التعريفات لكل من مصطلح الحديث والتخريج ودراسة الاسناد أن علم مصطلح الحديث أعم من التخريج ودراسة الاسناد، فهما يندرجان فيه لعدم استقلالهما عنه، فهما يتعلقان به كتعلق باب الجرح والتعديل، أو طرق التوصل والأداء ونحو ذلك.. والله أعلم.

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

(٢) انظر كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٠، أ.د/ عزت على عطية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.

الفصل الثاني

نشأة التخريج ومراحل تطوره

نبذة حول السنة في الصدر الأول

أ - دوافع العناية بالسنة:

السنة النبوية هي ما أضيف إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية وهي بهذا الاعتبار أحد قسمي الوحي الإلهي لرسوله - صلى الله عليه وسلم - أما القسم الأول فهو كتاب الله تعالى فالسنة النبوية هي من وحي الله - عز وجل - يدلنا على ذلك قوله تعالى: «وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى»^(١).

وبذلك جاءت السنة أيضاً روى أبو داود بسنده عن المقدم بن معد وكرب عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم (لحم) الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع ولا لقطة ما هـ إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل يقوم فعليه أن يقرؤه فإن لم يقرؤه فله أن يعقبهم بمثل قراءه»^(٢).

(١) سورة النجم (٣، ٤).

(٢) أخرجه أبو داود/ كتاب السنة/ باب في لزوم السنة/ ج ٤ ص ٢٠٠ ط. الشريعة اللبنانية للطباعة والتجليد وأخرجه الترمذي وابن ماجه.

والناظر في صدر هذا الحديث وعجزه يوقن مع التدبر أن هذه السنة إنما هي وحى الله تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم -.

قال الخطابي: قوله «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطى من الظاهر المتلو، الثاني: ويحتمل أن يكون معناه: أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى، وأوتي من البيان أى أذن له أن يبين ما فى الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له فى الكتاب ذكر، فيكون ذلك فى وجوب الحكم ولزوم العمل به كالظاهر المتلو من القرآن^(١).

بإذن سنة النبى - صلى الله عليه وسلم - صنو القرآن الكريم يجب اتباع ما فيها من أحكام وقد ورد من الآيات الكثير فى وجوب اتباعها نحو قوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضت ويسلموا تسليما»^(٢).

وكما أوجبت هذه الآية الأخذ بالسنة أوجبت الاحتكام إليها مع التسليم التام لحكمه - صلى الله عليه وسلم -، فإنما ينطبق عن الوحي الإلهى، وإقراره له. وكل هذا بلا شك رافع إلى التمسك بالسنة والعض عليها بالتواجد، والبعد عن محضات الأمور فإن كل محنة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار. ومن الدافع للتمسك بالسنة أمر القرآن الكريم بالعلم فكان أول ما نزل منه قول الله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذى خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ

(١) انظر صمام المنزه للامام الخطابي ج ١ ص ٢٧٦. طبدار الكتب العلمية

بيروت - لبنان.

(٢) سورة النساء (٦٥).

وربك الأكرم، الذى علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم»^(١)، وقوله تعالى: «هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون»^(٢) ونحو ذلك من الآيات التى تحت على العلم والاهتمام بالتعليم ولم يكن هناك مصدر «للعلم يشفى نفوسهم، وينهلون منه سوى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو المعلم والمرب والمشرع وهو رسول رب العالمين، الذى رياه وعلمه بعنايته الإلهية، ولا عجب فى ذلك وهو القائل - صلى الله عليه وسلم - من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين»^(٣)، وغير ذلك كثير.

ومن الدوافع للاهتمام بالسنة محبتهم للنبي - صلى الله عليه وسلم - الذى كان أحب إليهم من الدنيا وما عليها، فهو أحب إليهم من الآباء والأبناء وأنفسهم والمال والناس أجمعين، وهناك من الدوافع الكثير فاتهم يعلمون أن السنة النبوية شرع لهم ودين، وثانى مصادرهم التشريعية.

ب - أما عن طرق تلقى الصحابة للسنة فيمكن ايجازها فيما يلى:

١- السماع المباشر من النبي - صلى الله عليه وسلم - فى مجالسه المختلفة، وفى حله وترحاله، وخطبه، وقضاياه، وأفعاله وتقريراته لما يقع من أحداث بين يديه أو بعيداً عنه فيسمع بها فيقرأها ولا ينقضها.

٢- التناوب فيما بينهم لحضور مجلس النبي - صلى الله عليه وسلم - فكان لشدة حرصهم على أقوال النبي وأفعاله ينوب بعضهم بعضاً، ومثال ذلك ما وقع من سيدنا عمر بن الخطاب وجاره الأنصارى - رضى الله عنهما

(١) سورة القلم (١ - ٥).

(٢) سورة الزم (٩).

(٣) رواه أحمد فى مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وابن ماجه فى سننه.

- وكان يسكنان في عوالي المدينة^(١).

٣- قدوم الوفود من القبائل المختلفة والإقامة عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فيتمطون الأحكام والعبادات، ثم يرجعون إلى أرواسهم يعلمونهم وينقلونهم. روى البخاري بسنده عن مالك بن الحويرث، قال: «أتينا النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن شبيبة متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، فظن لنا اشتقنا أهلنا، وسألنا عن تركنا في أهلنا، فأخبرنا، وكان رفيقا رحيمًا، فقال «ارجعوا إلى أهلوك فاعلموهم ومروهم وصلوا كما رأيتموني أصلي، وإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم، ثم ليؤمكم أكبركم»^(٢).

فهذه طريقة من طرق تلقي السنة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - تتمثل في وفود رسل القبائل إليه.

٤- إرسال النبي صلى الله عليه وسلم - رسلا إلى القبائل المختلفة، وذلك ليعلمونهم شرائع الإسلام، ويدعون غير المسلمين إلى الإسلام.

٥- ومن طرق تلقي الصحابة للسنة أنهم كانوا يسألون بعضهم بعضا، عما ما فاتهم من مجلس النبي - عليه الصلاة والسلام - حين انشغالهم بكسب الرزق لهم.

٦- كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخصص للنساء يوما فيجلس لهن ويعلمهن أمور دينهن ويسألونه عما غلب على عقولهن من أحكام، وفيما يتسع لهن من أحداث خالصة بهن. وكان الأمهات المؤمنات فضل عظيم في نشر

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ١٨٠ وأخرجه ابن ماجه في سننه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه والدارمي في سننه وأحمد في مسنده ج ٥ ص ٥٢.

السنة النبوية بين النساء، وخاصة فيما يخلجن من ذكره أمام النبي - صلى الله عليه وسلم - فيجدن عند أمهات المسلمين يغتتهن وما يشقى عليهن^(١). وبعد هذه نبذة مختصرة عن طرق تلقى الصحابة للسنة.

ج - كتابة السنة:

أما عن كتابة السنة في المصدر الأول (النبوى) فلقد نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن تدوينها في بداية الأمر خشية اختلاطها بالقرآن، فالصحابة كانوا حديثي عهد بالإسلام، فقد سمح لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - بتدوين القرآن الكريم دون السنة النبوية، وأراد أيضا بذلك إفراغ جهد الصحابة لتكوين كتاب الله تعالى فضياع آية أمر في غاية الخطورة فجمع جهود الصحابة على حفظه وكتابته من أسباب حفظه الذي تكفل الله عز وجل به، سيما وأنهم من أهل للحفظ وقوة الوعي فلم يخشى ضياع السنة لما لديهم من فطرة قديمة في قوة الحفظ.

وعندما استقر الأمر وبن لهم الفرق بين كلام الله تعالى، وأقوال رسوله - صلى الله عليه وسلم - أباح - صلى الله عليه وسلم - الكتابة لأفراد من الصحابة، فكانت كتابة فردية، وليست عامة، كالصحيفة المصادقة لعبد الله بن عمر بن العاص، وصحيفة على بن أبي طالب وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين، ثم كثرة القرائن من النبي - صلى الله عليه وسلم - لإباحة الكتابة ومنع الخطر السابق.

وظل أمر الكتابة على الحالة الفردية إلى نهاية القرن الأول الهجري فدونت تدوينا عاما رسميا بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، والذي أرسل في

(١) راجع كتاب السنة قبل التدوين أ.د/ محمد عجاج الخطيب ص ٢٧ / ٦٨.

الآفاق بجمع السنة وتكوينها، وذلك لظروف استدعت ذلك ودفعت إليه كظهور الفرق المختلفة، واستباحة بعضهم القول على النبي - صلى الله عليه وسلم - والكذب عليه، كذا دخول طائفة في الاسلام متظاهرين به باتساع رقعة الخلافة الاسلامية، وقد انتشر حفظ السنة في الأقاليم الاسلامية، واستشهد البعض في الجهاد، فخشى الخليفة ضياع السنة بموت العلماء واستشهادهم فأمر بالجمع والتكوين.

د - أما عن منهج المصدر الأول في رواية السنة:

فبالرغم من كونه عصر الصدق والأمانة والورع والتقوى إلا أن منهجهم ضم وجوب التثبت من الروايات، والإقلال منها خشية الكذب على النبي - صلى الله عليه وسلم - كما أن الغالبية من الصحابة كانوا يستوعبون الشريعة من ظهر قلب من مصدرها وصافي نبعها، ألا وهو النبي - عليه الصلاة والسلام، وبالرغم من قلة الرواية إلا أنهم لم يتركوا قولاً ولا عملاً ولا تقريراً ولا صفة للنبي - صلى الله عليه وسلم - ولا حالة من أحواله إلا وقد بلغوه لمن بعدهم بكل أمانة وصدق - رضي الله عنهم.

وقد انضم إلى العناية بالمتن، فمن بعدهم، العناية بالاسناد عناية فائقة ما زالت شامخة تتحدث عن نفسها بكل فخر واعتزاز، فالاسناد سلاح المؤمنين فإذا قد سلاحه انبأى شيء ويقاتل؟

وبخلاصة هذه العجالة السريعة أن السنة النبوية لم تكن من العناية والحفظ في المصدر الأول، إلى أن تولت في المخطوط، من حفظ القلوب، فقد تفتت ما لم يتبها لعلم آخر وليس أدل على ذلك من قول سيدنا عمر - رضي

الله عنه «تعلموا الفرائض والسنة كما تتعلمون القرآن»^(١) وكل ما بذل في العناية بالسنة، وما زال، إنما يرجع إلى حفظ الله تعالى لسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - بما هيا لها من علماء أجلاء في كل عصر وجيل... والله أعلم.

نشأة التخريج ومراحل تطوره:

علم التخريج كأي علم من العلوم ينشأ بشكل بسيط قد لا يكون مقصوداً، ثم يمر إلى طور الظهور والكمال بمراحل يتعرض في كل مرحلة من مراحلها إلى شيء من التغير إما في المضمون والمفهوم، وإما بالزيادة أو النقصان.

وعلم التخريج بمفهومه المعصرى مقارناً بعصر ما قبل تكوين السنة بينهما اختلاف واضح في المفهوم - كما سنرى إن شاء الله تعالى - وكذا مرحلة ما بعد التكوين حتى بداية مرحلة عصر المتأخرين الذين اتجه جهدهم نحو الترتيب والتهذيب والاختصار والاستكمال والإستخراج.. إلخ حتى أصبح في عصرنا علماً له قواعد وأساليب وأنواع، يبدأ المخرج بندرستها ثم يسير في صله على ضوئها.

المرحلة الأولى:

هذه المرحلة يمكن أن تسمى بالمرحلة البدائية والبسيطة، والتي كان يتم فيها تلقائياً دون قصده، أو اعتباره علماً يلزم العناية به، واستيعاب مفهومه وضوابطه وأسانيبه، خاصة إذا قلنا أن هذه المرحلة تبدأ من عهد النبي - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ٢ ص ٢٤ لابن عبد البر.

لقد انتشرت السنة الشريفة منذ الأيام الأولى للدعوة، يوم كان المسلمون قلة يحثون على أصابع اليمين في دار الأرقم بن أبي الأرقم وكانت منتدى يجتمع فيه المسلمون^(١)، ويحذون الله سرا، ويلقنهم النبي - صلى الله عليه وسلم - أصوله ويتعهدهم بالترقية حتى كون منهم أناسا مؤمنين بالله عز وجل، أبطالا غير عانيين في إيمانهم، وفي رفقهم لرسولهم - صلى الله عليه وسلم.

هذا، وقد تضافرت عوامل عدة تكفلت بنشر السنة منها:

أ - نشاط النبي - صلى الله عليه وسلم - في تبليغ دعوته ونشر الاسلام في الأفاق، فعرض نفسه على القبائل، واتصل بوفود المواسم وعرض عليهم الاسلام، حتى عز الاسلام، وقويت دولته، وفي جميع تلك المراحل كانت السنة تأخذ مكاتها في نفوس المؤمنين وقلوبهم.

ب - وكان من أسباب انتشار السنة النبوية طبيعة الشريعة الاسلامية التي جعلت الناس يتعاطون عن أحكامها، وعن رسوله وأهله. فمن شرح تعالى صدره للاسلام، أكمل فصال النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الاسلام، وسارع بالدخول فيه، ثم يرجع إلى قومه وعشيرته ليبلغهم ما رأى ويخبرهم ما سمع.

ج - وكان لنشاط الصحابة واندفاعهم لطلب العلم وحفظه وتبليغه، أثر كبير في نشر السنة الشريفة.

د - وكان لأمهات المؤمنين، والصحابيات من نساء المسلمين أثر

(١) راجع «السيرة النبوية» ص ٢٩٥، أ.د/ محمد أبو شهية ط. دار الطباعة المحمدية.

عظيم في حفظ السنة ونشرها فيما بينهم، خاصة أحكام النساء والحياة الزوجية، واللاتي كن يسانن فيها زوجات النبي - صلى الله عليه وسلم.

هـ - ومما زاد في انتشار السنة في الأفاق الرسل والبعث إلى القبائل والأقاليم، وولاء النبي - صلى الله عليه وسلم - على الإمارات وكذا قدوم الوفود من الجهات المختلفة، إلى المدينة حين أصبحت مقراً للدولة وقاعدة للدعوة، منها يشع النور النبوي إلى العالمين.

و - وساعد في نشر السنة: الغزوات والسرايا الحربية التي خاض فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - غمار الحروب دفاعاً عن الإسلام وصوناً لحرمة أهله، فكانت هذه الغزوات منكريات علمية بصحبة النبي عليه الصلاة والسلام كما كانت سبباً في تشريعات حكومة كالتيم وغيره، فضلاً عن كونها جهاد في سبيل الله تعالى.

ز - وزاد نشر السنة حفظاً وكتابة «حجة الوداع» والتي ضمنت عشرات الآلاف من المسلمين، من كل فج عميق ليذكوا اسم الله تعالى في أيام معدودات، فخطب إليهم خطبة جامعة، سمعها كل من كان معه وجمتها بالبحث على نشر شريعة الإسلام قتلاً - صلى الله عليه وسلم: «يتبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(١). وقد قام المصنف - رضوان الله عليهم - بتبليغ شريعة الإسلام بالأصليون الشريفيين ككتاب الله تعالى وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه/ كتاب العلم/ باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «رب مبلغ أوعى من سامع/ ج ١ ص ١٦٧، ١٦٨/ عن أبي بكر «جزء حديث» بشرح ابن حجر.

(٢) راجع «السنة قبل التكوين» ص ٧٤/٦٨.

اذن فالسنة النبوية باعتبارها المبين والمفسر والشارحة لكتاب الله تعالى، وباعتبارها الناحية التطبيقية العملية لما فيه كان لازماً أن تنتشر بين المسلمين جميعاً، وكان ذلك باعتبار المجموع.

وبما تجدر الإشارة إليه هنا: أن الصحابة كانوا يتفاوتون في مقدار مد حفظوا من السنة الشريفة، ويرجع هذا التفاوت إلى السبق للإسلام، وطول الصحبة للنبي - عليه الصلاة والسلام، وعمر الصحابي ونحو ذلك وحاجة الناس إلى التحديث.

فمن الصحابة من كان يأتي من خارج المدينة فيعلن إسلامه ويمكنه بضع أيام ثم يعود إلى بلده، فمثل هذا لا يكون لديه من الأحاديث النبوية مثل ما كان عند أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وأبي هريرة وغيرهم.

افتداء الصحابة والتابعين بالنبي - صلى الله عليه وسلم - يدفعهم إلى البحث عما فاتهم من السنة:

ذكرنا قريباً أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتفاوتون في مقدار ما يحفظون من الأحاديث الشريفة، وهذا التفاوت في العلم وغيره هو سنة الله تعالى في خلقه، فليس في ذلك مطعن لطاعن، فسبحان من جعل فوق كل ذي علم عليم.

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» في أول «كتاب العلم»: قوله وقوله عز وجل «رب زدني علماً»، واضح الدلالة في فضل العلم لأن الله تعالى لم يأمر نبيه - صلى الله عليه وسلم - بطلب الزيادة من شيء إلا من العلم. والمراد بالعلم العلم الشرعي الذي يفيد معرفة ما يجب على المكلف من أمر دينه في عباداته، ومعاملاته والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب له من القول

بأمره وتنزيهه عن النقائص، ومدار ذلك على التفسير والحديث والفقه^(١).

وقد أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى التفات في العلم بقوله «فإن لشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»^(٢) وقوله: «رب مبلغ أوعى من سامع»^(٣). هذا وقد كان أحد الصحابة - رضوان الله عليهم - من أهل العلم بأصول الدين وأركانه، وحلاله وحرامه، والعلم بالله تعالى وصفاته، وما يجب عليهم من القيام بأمره وتنزيهه عن النقائص، والتفات كما كان في القروع.

والحق أن صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - هم خير القرون، ونجوم الهدى، ومصابيح النجى، وأيدى النداء، ولبيون النداء، حرصوا على الفضل حرص العنين، وبذلوا في بلوغه كل نفيس وثمين، فكان الواحد منهم بفضل أمة:

والثامن واحد منهم كائف والألف كالواحد إن أمر على
سمع هؤلاء لأمر ربه بطاعة نبيه - صلى الله عليه وسلم - والإكفاء به حين كل فقد
كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر»^(٤).

فحين سمعوا الأمر صدعوا له والتفوا حوله كالشهاب بالبرق أو كالجند بالعلم، والثناء على مجموعهم في كتب الله كثير، ناهيك عن اختصاص الحديد منهم بفضل القنصت أن ينزل الله فيهم قرآنا يتلى إلى يوم الدين.

(١) انظر فتح الباري بشرح البخاري - ج ١ ص ١٤٩ لابن حجر العسقلاني ط محمد علي صبيح.

(٢) سبق تفريجه.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه مطلقا / كتب العلم / باب قوله النبي صلى الله عليه وسلم: «وذكره» - ج ١ ص ١٦٧.

(٤) الأحزاب (٢١).

لقد كان منهم الصديق والحوارى والأمين والفاروق والكريم الحى
والنظن الذكى^(١)، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

اذن، فالأمر الإلهى بالافتداء بالنبى - صلى الله عليه وسلم - رجاء
النور برضاء الله تعالى ونعم جنته، فضلاً عن محبتهم للنبى - صلى الله عليه
وسلم - كان ذلك دافعاً لهم إلى السعى للذوب إلى طلب ما فاتهم سماعه
مشافهة من النبى - صلى الله عليه وسلم.

وقد نبه إلى ذلك الصحابى الجليل البراء بن عازب فقد روى الحاكم
بسند عن البراء أنه قال: «ما كل الحديث سمعناه من رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين فى رعاية الإبل، وأصحاب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيسمعون من أقرانهم، ومن هو أحفظ
منهم، وكانوا يشدون على من يسمعون منه»^(٢).

طرق التخرج عند الصحابة :

١- ومن هذا القول نثير إلى أن هذه كانت طريقة التخرج عندهم
لحديث النبى صلى الله عليه وسلم - وهو طلب الحديث الذى يفوت الصحابى
عند أقرانه، ممن سمعه أو ممن هو أحفظ منه.

(١) راجع «الضوء اللامع المبين عن مناهج المحققين جـ ١ ص ٤٩/٤٧.

(٢) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٤ للامام الحاكم ط. دار احياء العلوم بيروت،
ومن ذلك أيضاً ما جاء عن أنس - رضى الله عنه - قال: «ليس كل ما نحدثكم عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم سمعنا - منه - ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً،
ولا يتهم بعضنا بعضاً» انظر «المحدث الفاضل بين الرواى والرواى» ص ٣٢

٢- وكانت هناك طريقة ثانية لطلب الحديث وذلك بطلب حكم من الأحكام وارد في قضاء النبي عليه الصلاة والسلام.

لقد أخرج الحاكم بسنده عن كبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة فسى عهد أبي بكر - رضى الله عنه - تلتزم أن تورث فقال أبو بكر: ما أجد لك فى كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر لك شيئاً حتى أسأل الناس العشيّة، فلما صلى الظهر قام فى الناس يسألهم.

فقال المغيرة بن شعبه: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. قال أبو بكر - رضى الله عنه - سمع ذلك معك أحد؟ فقام محمد بن مسلمة فقال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعطيها السدس. فأنفذ ذلك لها أبو بكر رضى الله عنه^(١). ومن ذلك قصة عمر - رضى الله عنه - فى الجنتين بالفرّة حين أخبره^٢ حمل بن مالك بقضاء النبى بذلك^(٣).

٣- ومن طرق التخرّيج ما ورد عن عائشة - رضى الله عنها - أنها أرسلت عروة بن الزبير ليصلّ عبد الله بن عمرو عن حديث سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فى قبض العلم فرواه فرواه له - ثم أرسلته فى العام التالى ليسمع منه نفس الحديث فرواه له. وكان هذا بحثاً عن الحديث فى مصدره وإخراج له منه^(٣).

لارمهرمذى/ «السنة قول التّوين» ص ٥٩ / «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.

(٢) «مفتاح الجنة فى الاحتجاج بالسنة» ص ١٧ السيوطى ط. الثانية ١٢٩٧ / المطبعة السلفية.

(٣) انظر «التخرّيج ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

٤- ومن طرق التخريج جمع بعضهم ما سمعه أو ما اختساره مما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم - مباشرة - في صحيفة كعبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفته «الصادقة» وجمع غيره من الصحابة ممن عرفت لهم صحف كسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله.

فكانت هذه الصحف أحاديث مخرجة منتقاة مروية في الصحف بإسنادها^(١).

٥- وقد كان بعضهم يحول إلى المصدر الأصلي السذي أخذ عنه الرواية. مثال ذلك: قول أبي هريرة: من أصبح جنباً فلا صوم له فعورض بقول عائشة: وأم سلمة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم. فقال أبو هريرة: كذلك حدثني الفضل بن العباس وهن أعلم^(٢).

٦- ومن طرق تخريج الحديث مذاكرة الصحابة بعضهم بعضاً لكل ما يسمعون من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أنس بن مالك: كنا نكون عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فنسمع منه الحديث، فإذا قلنا تذاكرناه قوماً يبيننا حتى نحفظه^(٣).

٧- ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى: المعارضة، فقد روى سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يقول: الدية

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) أنظر «السنن قبل التكوين» ص ٦٠ / «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» ص ٤٦.

«عقبة، ولا تترك المرأة...» رواه الشيخ في أخباره الضحاك بن سفيان
 عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبلي
 من دينه فرجع إليه عمر^(١). وما ورد من ذلك أيضاً ما أخرجه الشيخان عن
 ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتنصصات
 والمتفلجات^(٢) للحسن المغيرات خلق الله تعالى: «فبلغ ذلك امرأة يقال لها: أم
 يعقوب فجاءت فقالت: انه بلغني أنك قلت كيت وكيت فقال: مالي لا ألين من
 لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو في كتاب الله تعالى فقالت: لقد
 قرأت ما بين اللوحين فما وجدته قال: إن كنت قرأته فقد وجدته أما قرأت
 «وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلى قال: فإنه
 نهى عنه^(٣).

٨- ومن طرق التخريج الجمع بين التذاكر والرجوع إلى مصدر
 أصلي: روى مسلم بسنده عن سليمان بن يسار «أن أبا هريرة وابن عباس وأبا
 سلمة بن عبد الرحمن بن عوف تذاكروا المتوفى عنها الحامل تضع عند وفاة
 زوجها فقال ابن عباس: تمتد آخر الأجلين وقال أبو سلمة: بل تحل حين تضع.
 قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي فأرسلوا إلى أم سلمة زوج النبي - صلى الله
 عليه وسلم فقالت: قد وضعت سييعة الأسلمية بعد وفاة زوجها يسيير فاستفتت
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأمرها أن تتزوج^(٤).

(١) انظر «مفتاح الجنة» للسيوطي ص ١٧ والحديث أخرجه أبو داود، وأحمد والترمذي.

(٢) الواشمات جمع وائمة وهي التي تصنع الوشم، والمستوشمات هي التي تسمأ ذلك
 وتطلبه. والمتنصصات: وهن اللاتي ينتفن الشعر من الوجه. والمتفلجات: هن اللاتي
 يرقفن أسنانهن ليظهرن في صورة لؤل من سنهن.

(٣) انظر «مفتاح الجنة» ص ١٢.

(٤) أخرجه الامام مسلم في صحيحه، قال السيوطي في كتابه «مفتاح الجنة» ص ٢٢.

٩- ومن طرق التخريج في المرحلة الأولى المكانية: أخرج البيهقي عن الحسن بن سمرة قال: حفظت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سكتين سكته إذا كبر، وسكتة إذا فرغ من قراءة السورة. فكتب عمران ابن حصين في ذلك إلى أبي بن كعب فكتب يصدق سمرة، يقول: إن سمرة حفظ الحديث من رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١).

١٠- ومن صور التخريج التي تراها صحبت علماء الحديث من عصر الصحابة والتابعين وصارت صفة، وديننا لهم إنها الرحلة في طلب الحديث حين انتشر الصحابة والتابعون في الأمصار والإمارات المختلفة. فقد رحل من الصحابة جابر بن عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري وغيرهما.

قال صلح بن حي: كنت عند الشعبي فقال له رجل من أهل خرا سلن إنا نقول بخرا سلن إن الرجل إذا أعتق لم ولده ثم تزوجها فهو كالذي يهدى البينة ثم يركبها. قال الشعبي: أخبرني أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: ثلاثة يؤثون أجورهم مرتين: رجل كانت له أمة فعلمها فأحسن تعليمها، وأبىها فأحسن تأديبها، وأعتقها فتزوجها فله أجران. والعيد يؤدي حق الله وحق سيده وهو من أهل الكتاب^(٢) ثم قال الشعبي للرجل: قد أعطيناكها بغير شيء وقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة^(٣)، ومن أشهر رحلات الصحابة لطلب الحديث ومراجعتهم مع من شاركه في السماع ما يلي:

(١) أخرجه السيوطي في «مفتاح الجنة» ص ٢٢ ونسبه إلى البيهقي.
(٢) أخرجه السيوطي في كتاب «مفتاح الجنة» ص ٢٢، ٢٤، وعزاه إلى الشيخين/والطبر
«معرفة علوم الحديث» ص ٧٠.

روى جيهي - - - - - ر جدير بن عبد الله قاتن بلغني حديث عن رجس من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم أسمع منه، وتبينت بعير، فشدت عليه ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام فإذا هو عبد الله بن أنيس الأنصاري، فأتيته فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في المظالم لم أسمع فخشيت أن أموت أو تموت قبلي أن أسمع. فقال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «يحشر الناس عراة غرلاً بهما، قلنا: وما بهم؟ قال: ليس معهم شيء، فيناديهم نداء يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار، ولا أحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصه، حتى اللطمة: قلنا: كيف إنما نأتى الله عراة غرلاً بهما؟ قال بالحصنات والسينات»^(١).

وروى الحاكم بسنده عن عطاء بن أبي رباح قال خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيره وغير عقبة فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخالد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غيري، وغير عقبة، فأبعث من يداني

(١) أخرجه السيوطي في المرجع السابق من ٢٢، وعزاه إلى البيهقي وأحمد والطبراني/وانظر كتاب «الرحلة» ص ٥٤، للخطيب البغدادي ط. المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

على منزله. قال فبحث معه من بدله على منزل عقبة فأخبر عقبة، فمَجَّل
فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - لم يبق أحد سمعه من رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - غيَري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة نعم سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم - يقول: من ستر مؤمناً في الدنيا على خذيه ستره الله
يوم القيامة. فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم إتصرف أبو أيوب إلى
راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة. فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا
بعرش مصر (١).

قال أبو عبد الله: فهذا أبو أيوب الأنصاري على تقدم صحبته وكثرة
سماعه من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رحل إلى صحابي من أقرانه
في حديث واحد لو اقتصر على سماعه من بعض أصحابه لأمكنه (٢). وأستشهد
الحاكم بهذه الرواية في طلب علو الإسناد.

قد بذل الصحابة - رضوان الله عليهم - في طلب الحديث
واستخراجه من مصدره، جهداً عظيماً، قد روى الحاكم بسنده عن ابن عمر
يقول: قلت: لطالب العلم يتخذ ثلثين من حديثه (٣).

ومن طرق ودوافع التخرج كان التثبت من الرواية، كما وقَّع في
حديث (٤) الجدة مع سيدنا أبي بكر، وقصة سيدنا عمر بن الخطاب مع

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم ص / كتاب الرحلة في طلب الحديث
ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق ص ٥٧.

(٣) سبق تفريجه.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه وأخرجه مسلم في صحيحه وأخرجه مالك في الموطأ.

أبو موسى الأشعري:

روى البخاري بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلس من مجالس الأتصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك، قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن لسه فارجع فقال: والله لتقين عليه بيينة، أنكم أحد سمع من النبي - صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصفر القوم فكنت أصفر القوم، فتمت معه، فأخبرت عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ذلك فقال عمر لأبي موسى: أما أني لم أتهمك، ولكن خشيت أن يتكول الناس على رسول الله - صلى الله عليه وسلم^(١).

دافع آخر للاهتمام بالتخريج:

رأينا فيما سبق أن الدفاع للتخريج بطرقه المختلفة، كان غاية الإهتمام بالنبي عليه الصلاة والسلام، طلبا لرضاء الله تعالى وحسن ثوابه. ولكن حينما وقعت الفتنة بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عثمان، ظهرت الفرق المختلفة كالشيعة والخوارج وغيرهما. مما ادعى كل فرقة طلب ما يزيد موقفها ضد من خالفها، حتى تنصرف عليها، ويكون لها السبق على غيرها.

قال المصحيح لكتاب «معرفة علوم الحديث»: «ولما نشأت الفتنة بعد مقتل عثمان - رضى الله عنه - اختلف المسلمون في الخلافة وادعاهم غير واحد، انصرفت غاية كل حزب من أحزابهم إلى استباط الأدلة واستخراج

لأحاديث الحزينة لدعراهم^(١).

«استخلص من ذلك أن العهد المبارك للنبي - صلى الله عليه وسلم -
والصحابه من بعده ظهر فيه علم التفريغ لكنه كان بصورة مبسطة، ليست
مقصودة، وإنما هو عمل وجهد قام به السابقون بهدف الاقتداء بالنبي - صلى
الله عليه وسلم - تارة، وحفظ سنته تارة، واستخراج أحكام الشرع وتطبيقها
تارة أخرى.

والقالية العظمى ترجع إلى المشاهدة، واستخراج الحديث من مكامن
صدورهم، التي حوت كلوا مليئة بالإيمان بالله رب العالمين فلم تنتشر الكتابة
أن ذلك حتى يرجع إليها. فكان معنى التفريغ عندهم هو :

«أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث
والاحتفاظ في صدورهم، أو في سجلهم - الفردية - من طريق واحد أو من
طرق متعددة^(٢).

أهم صنف الصحابة رضي الله عنهم :

وأخيراً لهذه طائفة من صنف الصحابة - رضوان الله عليهم -
وآلهم وصلت أخبارها إلينا، أو وصلت إلينا من خلال المصنفات التي دولها
العلماء بعد ذلك. ومن هذه الصنف ما يلي:

صحيفة فاطمة الزهراء رضي الله عنها - ونسخة لأبي بكر الصديق

(١) انظر مقدمة كتاب «معرفة علوم الحديث» للإمام الحاكم، بعد رمز إلى اسمه
بـ (م.م. صون) من يجمع.

(٢) انظر كتاب «التفريغ ودراسة الأسانيد» ص ٢١.

رضى الله عنه حوت (فرائض الصدقة) وأحانيت سعد بن عبادَةَ الأتصاري
 رضى الله عنه، و«نسخة في التفسير» لأبي بن شعبان - : كُتِبَ عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه «نسخة في الصدقات» - وكتب عبد الله بن مسعود
 رضى الله عنه - وكتب أبي رافع أسلم مولى رسول الله - صلى الله عليه
 وسلم - كتابا في «استفتاح الصلاة» - وكتب على بن أبي طالب صحيفة «في
 العقل وفكالك الأسير ولا يقتل مسلم بكافر» - وكتب زيد بن ثابت الأتصاري
 رضى الله عنه «كتاب الفرائض» - وأملى المغيرة بن شعبه على «وارد»
 كاتب معاوية بن أبي سفيان كتابا - وكتب عمرو بن حزم الأتصاري كتابا فيه
 «الفرائض والزكاة والديات» وغير ذلك - وكتب سمرة بن جندب صحيفة -
 وأشهر ما كتب الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص مشافهة ليس
 بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم أحد، وكتب عبد الله بن عباس كتابا في
 «القضاء» وكانت له صحيفة في «التفسير».

وكتب رافع بن خديج «صحيفة» - وكتب جابر بن عبد الله الأتصاري
 صحيفة في مناسكه الحج - وكتب أنس بن مالك أحاديث عن النبي - صلى الله
 عليه وسلم، ورضى الله تعالى عن أصحابه جميعا.

فهذه طائفة من الصحائف، والآحادِيث والنسخ والأجزاء والتفسير
 والأمالى^(١) التي قام بعض الصحابة بكتابتها، فهي تخرج غالبا باعتبار مصدر
 واحد وهو أصل الأصول الإسلامية لها وهو النبي - صلى الله عليه وسلم - أو
 صحابي آخر.

ومما نشير إليه هنا أن من الصحابة من طالعت صحبته للنبي صلى الله

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١١٨/١١٧.

عليه وسلم - لذلك كثر ما تحمله عنه بن أحاديث ومن هؤلاء المكثرين كان:

أبو هريرة رضى الله عنه - عبد الله بن عمر بن الخطاب - أنس بن مالك الذي طالت صحبة للنبي - صلى الله عليه وسلم - وعمر بعده كثيراً -
وعبد الله بن عباس وجابر بن عبد الله وأبو سعيد الخدري، وعبد الله بن عمرو ابن العاص وغيرهم من النساء أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها وأم سلمة وغيرهما رضى الله عنهم أجمعين.

كما ظهرت في عهد الصحابة بعض المدارس الحديثة: التي كان لها أكبر الأثر في نشر السنة النبوية الشريفة منها: مدرسة المدينة المنورة، وجلس بها أكثر الصحابة رضوان الله عليهم من المهاجرين والأنصار ينشرون علم النبي - عليه الصلاة والسلام - منهم: أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وأبى بن كعب وزيد بن ثابت.

ومنها: مدرسة مكة المكرمة، وقد كان رائد هذه المدرسة معاذ بن جبل وأيضاً الصحابي الجليل عبد الله بن عباس وذلك بعد أن رجع من البصرة، وكان رضى الله عنه من المكثرين من رواية الحديث، وكان يهتم اهتماماً عظيماً بتفريج أحاديث النبي - عليه الصلاة والسلام - من الصحابة حتى أنه كان ينام نائمًا ينتظر خروجهم ليمسأهم ويستخرج ما عندهم من أحاديث للنبي عليه الصلاة والسلام. ومنها: مدرسة الكوفة ومن روادها: علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وسعد بن أبي وقاص وأبى موسى الأشعري والبراء بن عازب وغيرهم.

ومنها: مدرسة البصرة ومن أشهر أصحابها: أنس بن مالك،

وابن عباس، وعمران ابن حصين، وغيرهم، ومنها: مدرسة الشام: ومن أشهر أصحابها: معاذ بن جبل، وعباد بن الصامت، وأبو الدرداء وغيرهم. ومنها: مدرسة الحديث بمصر وأشهر أصحابها: عبد الله بن عمرو بن العاص، وعقبة بن عامر الجهني، ومعاذ بن أنس الجهني وغيرهم. ومنها: مدرسة المغرب والأندلس: وأشهر أصحابها: عمرو بن العاص، وعبد الله بن سعد بن أبي المرح وغيرهما ومنها: مدرسة اليمن وأشهر أصحابها: معاذ بن جبل وأبو موسى الأشعري وغيرهما^(١).

وقد كانت هذه المدارس مصادر معتبرة لحملة الحديث النبوي الشريف في مشارق الأرض ومغاريها للتابعين ولأمة من بعدهم طبقة بعد طبقة.

التخريج في عهد التابعين:

تأثر التابعين تأثراً كبيراً بمنهج شيوخهم من الصحابة - رضوان الله عليهم - في حفظ السنة، وبذل أقصى جهد في تحصيلها، علماً وعملًا، وتبذلًا خاصة وأن جانب كتابة السنة بدأ يرجح، لتضافر الترائن الواردة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بإباحة الكتابة، وإن كان الاعتقاد الأكبر في تحصيلها وتحملها على حفظ الصدور، وما زال له الغلبة في تلقى طبقة التابعين عن الصحابة الكرام.

وقد منحهم النبي - صلى الله عليه وسلم - فجعلهم خير القرون بعد

(١) راجع في ذلك «معرفة طوم الحديث» ص ١٩٠/١٩١ «طيل الحديث ومعرفة الرجال» ص ١٧ وما بعدها للمحدث علي بن عبد الله المديني/ تحقيق د/ عبد المعطي قلعجي ط. دار الوحي حلب/ «مناهج المحققين» ص ٢٦/٣٠ أ.د/ أحمد عمر هاشم/ «الضوء اللامع» ج ١ ص ٢٠١/٢١٥ أ.د/ أحمد محرم/ «السنة قبل التدوين» ص ١٦٥/١٦٥ «تسمية فقهاء الأمصار» ص ٧ وما بعدها للأمام التستلي.

أصحابه وذلك في مثل قوله «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١)، فأشار هذا القول النبوي الشريف إلى امتداد الفضل وتتابعه، فضلاً عن بقاء هذا الخير في الأمة إلى يوم القيامة حيث يقول - صلى الله عليه وسلم: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله»^(٢)، وهذا امتداد لقوله تعالى: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف، وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله»^(٣).

وبين النبي عليه الصلاة والسلام أن العلم موصول بين الأمة أيضاً لكون الشريعة الإسلامية خاتمة الرسالات فقال - صلى الله عليه وسلم «تسمعون ويسمع منكم ويسمع من يسمع منكم»^(٤).

وأشار الله عز وجل إلى فضل التابعين في قوله تعالى «والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه.... الآية»^(٥).

وقد كان في امتداد حياة الصحابة - رضوان الله عليهم - إلى أوائل القرن الثالث الهجري^(٦) أثره في تربية التابعين، فأودعوا صدورهم وقلوبهم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في فضائل الصحابة والرفق «المعجم المفهرس» ج ٢ ص ٩٦.

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد بن حنبل.

(٣) سورة آل عمران (١١٠).

(٤) أخرجه أبو داود، والحكم في «المستدرک» وفي «معرفه علوم الحديث» ص ٢٧ / «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٤٢.

(٥) سورة التوبة (١٠٠).

(٦) وذلك على رأى من قال بتأخر وفاة الصحابي أبو الطفيل عامر بن واثله الليثي إلى ما بعد المائة. قال السيوطي: «وقيل مات سنة اثنتين ومائة، قاله مصعب بن عبد الله

وعقولهم كل تعاليم الإسلام صافية نقية، كما حملوها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

وكما أوصى الله تعالى نبيه بالعلم في نحو قوله تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي خلق...»^(١) وهي أول ما نزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - بغر حراء، أوصاه بالتبليغ فقال تعالى: «فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين»^(٢) وقوله: «يا أيها النبي بلغ ما أنزل إليك من ربك»^(٣).

بهذا المنهج أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أصحابه بطلب العلم وحمله وروايته فقال - صلى الله عليه وسلم - طلب العلم فريضة على كل مسلم...^(٤) الحديث. وحذر أصحابه من كتمان العلم فقال عليه الصلاة والسلام «من سئل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة»^(٥).

وبناء على ذلك لقد بذل الصحابة جهدهم في تعليم التابعين وتشجيعهم على طلب العلم وكتابته، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - «حضر الله امرؤا

= الزبيرى، وجزم ابن حبان وابن قلع وأبو زكريا بن مله أنه مات سنة سبع ومائة وقال وهب بن جرير بن حازم عن أبيه: كنت بمكة سنة عشر ومائة فلويت جنادة فسللت عنها فقلوا عنها: هذا أبو الطويل؛ وصحيح لأبي له سنة عشر، ولما كونه آخر الصحابي موثقا مطلقا فجزم به مسلم ومصعب الزبيرى وابن مله والمزي لى آخرين، انظر «تدريب الراوى» ج ٢ ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(١) سورة القلم لية (١).

(٢) سورة الحجر (٩٤).

(٣) سورة المائدة (٦٧).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧ عن أنس

(٥) ... عن ج ١ ص ٥، عن أبي هريرة.

سمع منا حديثاً لحفظه وبلغه غيره فرب حامل فقه ليس بفقيه....» (١) الحديث.

وبدا الصحابة في حث التابعين على طلب المسنة، فاستجابوا لذلك بالسمع والطاعة، فقد زوى الدارمي بمسند عن أبي الدرداء قال: «مالي أرى علماءكم يذهبون وجهها لكم لا يتعلمون، فتعلموا قبل أن يرفع العلم فإن رفع العلم ذهاب العلماء» (٢). وعن عبد الله بن مسعود قال: أخذ عالماً أو متعلماً أو مستمعاً ولا تكن الرابع فتهلك» (٣).

وقال سلمان: لا يزال الناس بخير ما بقى الأول حتى يتعلم الآخر فإذا هلك الأول قبل أن يتعلم الآخر هلك الناس (٤) وعن عمر قال: تنقحوا قبل أن تسودوا (٥) وعن تميم الداري قال: تطاول الناس في البناء في عهد عمر فقال عمر: يا معشر العريب الأرض الأرض أنه لا إسلام إلا بجماعة ولا جماعة إلا بإمرة ولا إمارة إلا بطاعة فمن سوده قومه على الفقه، كان حياة له ولهم، ومن سوده قومه على غير فقه كان هلاكاً له ولهم (٦).

ولم يكن الحث على طلب العلم فقط بل صاحب ذلك الحث على العمل: طعن على من لم يتعلم العلم تعرفوا به، واعملوا به تكونوا من أهله. وقال معاذ بن جبل عملوا ما شئتم بعد أن تعلموا فإن ياجركم الله بالعمل حتى تعملوا» (٧).

(١) أخرجه ابن عبد البر في المصدر السابق ج ١ ص ٣٩ عن زيد بن ثابت.

(٢) أخرجه الدارمي/المقدمة/باب في ذهاب العلم/ ج ١ ص ٧٨ ط. دار الفكر.

(٣) أخرجه الدارمي/المقدمة/باب في ذهاب العلم/ ج ١ ص ٧٩.

(٤) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩.

(٥) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩.

(٦) المصدر السابق ج ١ ص ٧٩.

(٧) المصدر السابق (المقدمة/باب العمل بالمعلم وحسن النية فيه/ ج ١ ص ٨١).

وبناء على هذه التوجيهات الرشيدة انطلق التابعون يفتلون من منابع السنة من كل حذب وصوب، قاصدين وجه الله تعالى. واتباع سنة نبيه الكريم، لا يدخرون جهد إلا لطلب العلم من مصادره الأصلية والأصلية، فرموا رحلوا الأيام والليالي حتى يخرجوا الحديث عن رواد بلا واسطة.

«روى الخطيب عن عبيد الله بن عدي قال بلغني حديث عند علي لخصت ان مات أن لا أجده عند غيره، فرحلت حتى قدمت عليه العراق. وروى الامام مالك عن يحيى عن سعد بن المسيب قال: إن كنت لأرحل الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد.

وأخرج الخطيب عن أبي العالقة قال: كنا نسمع عن أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلا نرضى حتى خرجنا إليهم فسمعنا منهم»^(١). وقد سبق ذكر قول الشعبي في مسألة أفتى فيها بحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم: أعطيناكمها بغير شيء كان يرحل فيما دونها إلى المدينة.

فضلاً عن هذه الرحلات لاستخراج الأحاديث من مصادرها فقد كانوا يتذكرونها فيما بينهم فقد أورد الدارمي في سننه طائفة من الآثار الدالة على مدى عناية التابعين بالسنة وضرورة مذكرتها: **يقول علقمة أنه قال: "تذكروا الحديث فإن ذكره حياته"، وأخرج عن يونس قال: "كنا نلقى الحسن فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا بيننا. وأخرج عن الليث بن سعد يقول: تذاكر ابن شهاب ليلة بعد العشاء حديثاً وهو جالس متوضئاً. قال فما زال ذلك مجلسه حتى أصبح قال مروان: جعل يتذاكر الحديث.**

وأخرج بسنده عن الزهري قال: كنت إذا سألت عبيد الله بن عبد الله

(١) راجع «أعلام المحققين» ص ٢١.

فكانما أفجر به بحرا^(١).

وفى كل ما سبق من النصوص دلالة: على اهتمام التابعين بجمع الأحاديث الشريفة سواء من الصحابة - رضوان الله عليهم - أو من أفراسهم، أو تحمل صغار التابعين عن كبارهم، وكل هذا الجمع يعتمد على استخراج الحديث من روايته، خاصة مع نشاط الكتابة في أواخر هذا العهد.

اهتمام التابعين بالإسناد:

لقد اهتم جماعة التابعين - بجانب اهتمامهم بتخريج الحديث - بالإسناد حين روايتهم عن غير الصحابة خاصة بعد وقوع الفتنة، فينتظر إلى أهل الحديث فيؤخذ منهم ويترك ما عداهم حيث ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبت الأخذ، وفيهم ما يقال له ويصبر الرجال ثم يعتمد ذلك^(٢).

وقال عبد الله بن المبارك: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وقال سعيد بن المسيب: «إلى كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد»^(٣).

وعلى هذا يكون جماعة التابعين قد سلخوا في تخريج الحديث على أرضية ثابتة من حيث جمع المتن والاهتمام بالإسناد.

وقد جعل محمد بن سيرين الإسناد دين فقال: «إن هذا العلم دين

(١) أخرج ذلك الدارمي في سننه / المقدمة/ باب مذكرة العلم ج ١ - ص ١٥١/١٤٦.
راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم راجع أيضا «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ١٤٠ وما بعدها.

(٢) انظر «علوم الحديث» للحاكم ص ١٥.

(٣) راجع المرجع السابق ص ٨/٦.

فانظروا عن تأخذون دينكم» قال أيضا: «لم يَكُونُوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت^(١) الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»^(٢).

الاستعانة بالكتابة في جمع الأحاديث خطوة تاسيسية للتخريج:

لقد ظهرت مؤلفات حديثية في عهد التابعين ليست بالقليلة وفي صدرها صحيفة همام بن منبه والتي دونها مباشرة من صهره الصحابي الجليل أبو هريرة - رضى الله عنه - فقد كانت طائفة من التابعين «يكتبون ما يسمعون من الصحابة، ويحفظونه، فمنهم من يذاكر الحديث حتى إذا وعاه صدره^(٣) محاه، ومنهم من يحفظه، ويحتفظ بصحفه وألواح، ومنهم من حرص على كتابة الحديث وجمعه في كرايس أو في مصنف كالمصنف.

وأما من لا يكتب من التابعين وأتباعهم فقد حرص على حفظ الحديث في صدره، وكانوا يتذكرون الأحاديث بين أوله وآخرى... ويهيموا معناه ويضبطون حروفه والفاظه^(٤).

(١) والمزاد بهذه الفتنة - كما سبق القول - ظهور الكولج والشبهة والتدريه والمرجسة وغيرهم، وإن كان جهم من التابعين، لقد كان لبعض من دخل الإسلام ظاهرا عند اتساع الفتوحات الإسلامية، فأراد أن ينتهز هذه الفرصة ويحول بها ضرب الإسلام من المسلمين ولكن بأمر الله إلا أن يتم نوره، فكان لأهل الحديث نورهم في النفاذ عن سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حتى ردوا كيدهم في تحريمهم، حين تعروا في روياتهم عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم.

(٢) راجع مقدمة صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ١ ص .

(٣) أخرج الدارمي بسنده عن هشام قال: «ما كتبت عن محمد إلا حديث الأعمال فلما حفظته محوته»/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢٠.

(٤) راجع «السنة قبل التدوين» ص ١٢٦.

ومع استمرار قول جمعة من التابعين بكراهية تدوين السنة مثل عبيدة بن عمرو السلماني م (٧٢هـ) وإبراهيم بن يزيد التيمي م (٩٢هـ) وجابر بن زيد م (٩٣هـ) وإبراهيم النخعي م (٩٦هـ) ونسمع عامر الشعبي يردد عبارته المشهورة: «ما كتبت سوداء في بيضاء». ولا سمعت من رجل حديثاً فأردت أن يعيده علي...^(١).

وقد أرجعت هذه الكراهية منهم إلى خشية كتابة آرائهم واجتهادهم إلى جانب حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كما يرجع إلى خشية اتكال الكاتب على ما كتب فلا يحفظ^(٢).

جاء رجل إلى سعيد بن المسيب - وهو ممن الفقهاء الذين روى امتناعهم عن الاكتاب - فسأله عن شيء فأمله عليه ثم سأله عن رأيه، فأجابته فكتب الرجل، فقال رجل من جلساء سعيد: ليكتب يا أبا محمد رأيك، فقال سعيد للرجل: ناولنيها، فنأوله للصغيرة فحفظها^(٣).

وهذه النصوص دالة على أن الكراهية في كتابة الرأي، وهو رأي مقبول، خاصة إذا علمنا أن بعض الماتمين يصرح بل يشجع على الكتابة «فأرخص سعيد بن المسيب م (٩٤هـ) لعبد الرحمن بن هرملة بالكتابة حينما شكاه إليه سوء حفظه، ونرى عامر الشعبي بعد أن كان يقول: «ما كتبت سوداء في بيضاء» يردد قوله: «الكاتب قيد العلم» وكان يحصن على الكتابة ويقبول «إذا سمعت مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط»، ومع ذلك لم يخالف من بعده

(١) انظر «جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٦٧ عن ابن شبرمة.

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٦٨.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ١٤٤/ عن يحيى بن سعيد.

وإذا علمنا أن الحسن البصري م (١١٠) هـ كان له كتباً يتعاهدها وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز م (١٠١) هـ يكتب. فهذا يدل على أن الكتابة قد شاعت بين مختلف الطبقات، ولم يعد أحد ينكرها في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، وقد كثرت الصحف حتى لنرى مجاهد ابن جبرم (١٠٣ هـ) يسمح لبعض أصحابه بالصعود إلى غرفته فيخرج إليهم كتبه وينسخون منها^(١).

مفهوم التخريج في عهد التابعين وأنواعه :

وفي عهد التابعين ظهر التخريج بمعنى جمع أحاديث راو معين أو جمع الأحاديث في موضوع معين فكان التخريج باعتبار راو الحديث من الصحابة أو باعتبار موضوع الحديث.

١- مثال الأول: صحيفة همام بن منبه التي جمع فيها أحاديث رواها عن أبي هريرة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم وهذا التخريج باعتبار راو الحديث - أي باعتبار الاسناد.

(١) راجع «السنة قبل التكوين» ص ٣٢١ وما بعدها/ جامع بيان العلم وفضله» ج ١ ص ٧٢، ٧٤/ منن الدارمي/ المقدمة/ تقيد العلم/ ج ١ ص / تاريخ بغداد ج ١١ ص ٢٣٢.

أقول: ومن أسباب المنع من الكتابة خشية امتحان ما كتب بولوع صحفه لى غير أهله أو مشابهة ذلك بالمصحف نقل الدارمي في سننه ما يدل على ذلك منه «عن إبراهيم» أنه كان يكره أن يكتب الحديث في الكرايس ويقول يشبه بالمصاحف «و عن عبيدة أنه دعا بكتبه فحماها عند الموت وقال: انى أخلف أن يليها قوم فلا يضعونها مواضعها».

/ مقدمة منن الدارمي/ باب من لم ير كتابة الحديث/ ج ١ ص ١٢١.

٦- ومثال الثاني: جمع شعبى أحاديث الطلاق ففى صحيفة والفرائض والجراحات - فى صحيفة قال فيها: هذا باب من الطلاق جسيم، وهذا تخريج باعتبار موضوع الحديث^(١).

٣- وهناك نوع ثالث من التخريج وهو على الأطراف لحماض بن سليمان: فقد أخرج الدارمى بسنده عن ابن عون قال: «رأيت حمرا يكتب عن إبراهيم - وهو النخعى - فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قل: إنما هى أطراف»^(٢).

٤- وهناك نوع رابع من التخريج وهو الجمع بين المرفوع والموقوف وهذا ما يدل عليه كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. فقد روى الدارمى بسنده عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن أكتب إلى بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم، وبحديث عمر فأتى قد خُصيت دروس العلم وذهابه^(٣) وما يؤسف له أن ما كتبه أبو بكر بن حزم لم يصل إلينا كما وصل إلينا ما كتبه بعض أقرانه منهم ابن شهاب الزهري (١٢٤هـ) والذي ينسب إليه أنه أول من كتب السنة بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز.

٥ - ومن أنواع التخريج الأولى والمؤلفات الحديثة أيضا:

- أ - «المغازى والمسير» لعروة بن الزبير.
- ب - «الأطراف» لمحمد بن سيرين والذي كتب فيه أطراف حديث «عيد المسلمين».

(١) راجع «التخريج ودراسة الأسانيد» أ.د/ عزت على عطيه ص ٢٢.

(٢) سنن الدارمى/ المقدمة/ باب من لم ير كتابة الحديث جـ ١/ ١٢٠.

(٣) المصدر السابق/ باب من رخص فى كتابة العلم/ جـ ١ ص ١٢٦.

ج - «السنن في الحديث» لمكحول الشامي^(١).

المرحلة الثانية للتخريج: «تنبيهات»

١- قبل بداية الكلام عن هذه المرحلة أرى أن أنبه على أمر هام لابد للمخرج أن ينتبه إليه، وهذا الأمر هو عدم إمكانية وضع حد زمني دقيق وقاطع لطبقات الأمم، ذلك لأن الأجيال متداخلة بعضها ببعض. ورد في «الضوء اللامع»... وهكذا يمتد وجود الصحابة إلى أوائل القرن الثاني، وربما شاركهم التابعون بعض حياته صلى الله عليه وسلم، فلا سبيل إلى التمايز بين الصحابة والتابعين من حيث الزمان، وإن كان التمايز محققاً من حيث تحديد المراد بالصحابي والتابعي، ويبقى إعتبار الكثرة لمن اعتبر^(٢).

ومما يدل على تداخل الأجيال أن آخر التابعين خلف بن خليفة توفى عام ثمانين ومائة أي أواخر القرن الثاني الهجري. قال البلقيني «أول التابعين موتاً أو زيد معمرين زيد، قتل بكراسان، وقول بأزريجان سنة ثلاثين، وآخرهم موتاً خلف بن خليفة سنة ثمانين ومائة»^(٣).

أردت أن أشير إلى ذلك، لأن معرفة هذا الباب الخاص بطبقات الرواء، ومعرفة تواريخ وفاتهم، من الأمور التي يلزم المخرج الإحاطة بها، خاصة إذا صحب تخريجه الحكم على أحاديث لم يسبق الحكم عليها من أجله العلماء المتقدمين، أو ذهب ليقارن أسانيد حديث بعضها ببعض، فاتصال

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٢٠.

(٢) انظر «الضوء اللامع المبين» ج ١ ص ١٦٧.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ج ٢ ص ٢٤٢.

الإسناد أو شروط قبول الحديث.

٢- أن هنالك فرق بين الكتابة والتكوين والتصنيف:

أ - «الكتابة كما ورد في لسان العرب» «كتب الشيء كتباً وكتاباً وكتابة وكتبه خطه» فكتابة الشيء خطه.

ب - التكوين أيضاً في «اللسان» والديوان مجتمع الصحف «وفى تاج العروس: وقد دونه تكويناً جمعه. وعليه فالتكوين هو جمع الصحف المشتتة في ديوان ليحفظها».

ج - التصنيف كما في اللسان: «والتصنيف: تمييز الأشياء بعضها من بعض، وصنف الشيء ميز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء جعله أصنافاً. وعليه فالتصنيف تمييز الجزئيات، كأن يميز المصنف الصواب من الخطأ أو الأهم من المهم.

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الكتابة غير التكوين، فالكتابة مطلق خط الشيء، دون مراعاة لجمع الصحف المكتوبة في إطار جمعها أما التكوين فمرحلة تالية لكتابة، ويكون بجمع الصحف المكتوبة في ديوان يحفظها^(١).

ولردت الإشارة إلى ذلك لكي يتنبه المخرج إلى أن السنة النبوية بالمعنى السابق قد مرت في مراحل تطورها بأمر ثلاث:
أولاً: الكتابة وهي التي وقعت بعد انتهاء مرحلة النهي بالإباحة.

(١) انظر: «السنة النبوية مكتبتها». عوامل بقائها. تكوينها. أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر ص ٩٦، ٩٧/ طلس العرب لابن منظور ج ١ ص ٦٩٨، ج ١٣ ص ١٦٦، ج ٩ ص ١٩٨.

ثانياً: التكوين: وهو ما صاحب أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بنقل ما فى الصدور إلى السطور.

ثالثاً: التصنيف: وهو ما وقع من الأئمة بعد ذلك كتمييز أقوال النبى - صلى الله عليه وسلم - من أقوال الصحابة والتابعين، وكتمييز الصحيح من غيره وهو ما قام به الإمام البخارى والإمام مسلم رحمهما الله تعالى.. الخ.

٣- وثالث هذه التبيّهات: بيان الفرق بين التأليف والتخريج والتصنيف

والانتقاء:

قال الإمام السخاوى مفرقا بين هذه الأنواع:

«وياد إذا تأملت واستعدت إلى التأليف الذى هو أهم من التخريج والتصنيف والانتقاء: إذ التأليف مطلق المضم. والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من يطون الأجزاء والمشخات، والكتب ونحوها وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والنواوين، مع بيان البذل والموافقة ونحوهما مما سياتى تعريفه، وقد يتوسع فى إطلاقه على مجرد الإخراج والتصنيف:

والعزو جعل كل صنف على حده. والانتقاء: التقاط ما يحتاج إليه الكتب والمسانيد ونحوهما مع استعمال كل منها عرفا مكان الآخر»^(١).

وقد أثرت ذكر هذه التبيّهات هنا كتمهيد لما سياتى من مراحل تشمل على هذه الأنواع من الكتابة، والتكوين والتصنيف... الخ.

(١) انظر «فتح المقيث» ج ٢ ص ٣٣٨.

أما عن المرحلة الثالثة:

فإنها تنقسم إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى:

وهي تقوم على أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بكتابة السنة النبوية الشريفة وجمعها ونقلها إلى السطور، وكما عرفنا سابقاً أنه أرسل إلى أبي بكر بن حزم، فعن عبد الله بن دينار قال كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن اكتب إلى بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويحدث عمر فأتى خشيت درس العلم وذهابه^(١).

كما أرسل إلى أهل المدينة فعن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: أن انظروا حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاكتبوه، فأتى خلت دروس العلم وذهاب أهله^(٢).

كما أرسل إلى محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وكان موضع تقدير واحترام من الخليفة عمر بن عبد العزيز فكان من أسبق العلماء إلى تكوين السنة حتى أنه ينسب إليه أول من كتب السنة ويعني آخر أنه أول واضع لعلم الحديث رواية كما سمي فيما بعد^(٣).

-
- (١) سبق تفريجه. وكان أبو بكر بن حزم حبل عمر بن عبد العزيز على المدينة.
(٢) أخرجه الدرر في سله/ المكنة/ باب من رخص في كتابه العلم/ ج ١ من ١٢٦/ فتح البازي ج ١ ص ٢٠٤.
(٣) ومن أقوال الزهري: طولا أحاديث تكثرت من قبل المشرق ننكرها لا نوافها - ما كتبت حديثاً، ولا أئنت في كتابته.
انظر «السنة قبل التكوين» ص ٣٢٨، ٣٢٩.

ثم أرسل الخليفة - رضى الله عنه - فى الأفاق لجمع وكتابة سنة
النبي - صلى الله عليه وسلم - ولقد بذل جهدا يذكر فيشكر فى المحافظة على
السنة، مع قصر مدة خلافته للأمة والتي بلغت سنتين ونصفا تقريبا.

وقد سارع العلماء فى تلبية داع الجهاد فى ساحة السنة النبوية
الشريفة، فكتب عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريح البصرى (١٥٠هـ -
بمكة، والامام مالك بن أنس بالمدينة (٩٣ - ١٧٩هـ) وكذا محمد بن اسحاق
(١٥١هـ - وأيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبى ثناب (٨٠ - ١٥٨هـ).
موطأ أكبر من موطأ مالك. والربيع بن صبيح (١٦٠هـ) وسعيد بن أبى
عروبة (١٥٦هـ) وحمام بن سلمة (١٦٧هـ) بالبصرة، وسفيان الثوري
(٩٧ - ١٦١هـ) بالكوفة، ومعمّر بن راشد (٩٥ - ١٥٣هـ) باليمن والامم
عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧هـ) بالشام. وعبد الله
بن المبارك (١١٨ - ١٨١هـ) بخراسان، وهشيم بن بشير (١٠٤ -
١٨٢هـ) بواسط - وجريد بن عبد الحميد (١١٠ - ١٨٨هـ)، وعبد الله بن
وهب (١٢٥ - ١٩٧هـ) بمصر^(١).

كما ظهر من المؤلفات:

كتاب «العوالي» لعروة بن الزبير (١٤٦)، وكتاب «الجامع»
لاين جريح «١٥٠»، وكتاب «قراءة حمزه» لحمزة بن حبيب (١٥٦)، وكتاب
«المصنف» لحمام بن سلمة (١٦٧) وكتابي «الزهد» ولا للرقائق، لعبد الله
بن المبارك، (١٨١)^(٢) ونحو ذلك من المؤلفات على المسانيد وغيرها.

(١) راجع «السنة قبل التتوين» ص ٣٢٧، ٣٢٨/ مقدمة «فتح الباري» ج ١ ص ٤/
«اعلام المحدثين» ص ٢٢.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٣٢/١٣٩.

وكان تخريج هؤلاء الأحاديث التي جمعوها على نحو منظم، ونلاحظ
بأن يقوم المؤلف بجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد في كراسة خاصة
بها، وذلك كضيق الإمام الزهري، حين يضع أحاديث الصلاة في كراسة
خاصة بها.

ولم يكن الجمع في هذه الفترة قاصر على المرفوع من الأحاديث وإنما
كانت تشمل ما ورد عن الصحابة وفتوى كبار التابعين مختلطة بعضها ببعض
كما يتحلى ذلك في موطأ الإمام مالك رضي الله عنه وهو أشهر ما وصل إلينا
من مؤلفات علماء هذه المرحلة.

وختلصة ما سبق:

أن التخريج في عصر اتباع التابعين «ظهر بمعنى انتقاء الحديث
وروايته بسند ومتن معين بعد جمع طرقه والتأهل للانتقاء والاختيار... وقد
يصاحب ذلك الإحالة على بعض الطرق التي تركها المؤلف... وقد لا يروى
الحديث المفتر بل يشير إليه بذكر مثله وبعض سنده، وهذا تخريج باعتبار
كل حديث على حدة، مثال ذلك موطأ الإمام مالك بن أنس حين يذكر الأحاديث
فيه بسند ومتن وأحياناً يذكر متن الحديث مع الإشارة إلى سنده ببيان من بلغه
عنه الحديث عن الصحابة مثلاً أو عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وعلى من يريد معرفة سند الحديث أن يبحث عنه»^(١).

وأيضاً شاركت هذه الفترة سابقها في الاعتماد على النصيب الأوفى
بتخريج الحديث من روايته وليس من المصنفات.

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٢.

المرحلة الثانية:

رأينا فيما سبق أن منهج التخريج لم يكن قاصراً على الأحاديث النبوية وإنما كان مختلطاً بغيره من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين. فقد حدثت في هذه الفترة خطوة أخرى وهي إفرا د حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالتصنيف والتكوين، لكنه جمع بين المقبول وغيره، وكان ذلك على رأس المائتين، ويعتبر القرن الثالث الهجري (٢٠٠ - ٣٠٠) العصر الذهبي في تاريخ السنة النبوية وجمعها وتكوينها، ففيه ظهر كبار أئمة الحديث وجها بذته، وأئمة النقد وصيارفته، وفيه أشرقت شمس الكتب السنة وأمثالها التي كانت تشمل على ما ثبت من الأحاديث، ولا يفوتها إلا النذر اليسير، والتي يعتمد عليها الفقهاء والأصوليون، والعلماء والمؤلفون، وإليها يلجأ السادة والمصلحون والمتأدبون، والأخلاقون، وعلماء النفس والاجتماع^(١).

أشهر الكتب الحديثة في هذه المرحلة وهي القرن الثالث:

أما عن أشهر ما كتب وألف وصنف ودون في القرن الثالث هي: صحيح البخاري م (٢٥٦) وصحيح مسلم م (٢٦١) هـ ونبه هنا إلى أن ظهورهما خطة السنة خطوة جلية حيث قام البخاري ومسلم بتجريد الصحيح من غيره والفراده بالجمع في صحيحهما.

ومن أشهر ما صنف، كتب السنن: وهي سنن أبي داود م (٢٧٥) هـ وسنن الترمذي م (٢٧٩)، وسنن النسائي م (٣٠٢)، وسنن ابن ماجه (م ٢٧٣).

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٤.

ومن المسانيد: مسند الامام أحمد م (٢٤١) هـ، ومسند عبيد الله بن موسى م (٢١٣) ومسند اسحاق بن راهوية (٢٣٨)، ومسند عبد بن حميد م (٢٤٩) ومسند الدارمي م (٢٥٥) ومسند ابن أبي أسامة الحارث بن محمد التميمي م (٢٨٢) ومسند ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني م (٢٨٧) وفيه نحو خمسين ألف حديث^(١).

ومسند ابن أبي عمرو محمد بن يحيى العتني م (٢٤٣)، ومسند الامام علي لأحمد بن شعيب النسائي م (٣٠٣)، والمسند الكبير للبخاري، ومسند مسندين مسرهم (٢٢٨)، ومسند أبي هريرة لابراهيم بن العسكري م (٢٨٢).

ومصنف ابن أبي شيبة م (٢٣٥)، وكتاب محمد بن نصر الموزي م (٢٩٤)، ومصنف سعيد بن منصور م (٢٢٧)، وكتاب تهذيب الآثار لمحمد بن جريد الطبري م (٣١٠)، وهي من عجائب كتبه ابتداء فيه بما رواه أبو بكر الصديق وتكلم عن كل حديث وحلة وطرقه وما فيه من الفقه واختلاف العلماء، وحجج كل واللغة فتم مسند العشرة، وأهل البيت والموالي، وقطعة من مسند ابن عباس، والمسند الكبير لابي بن مخلد القرطبي م (٢٧٦) رتبته على أسماء الصحابة، روى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي وثوف ثم رتب حديث كل صحابي على أبواب الفقه فجاء كتابا حافلا، فريدا في باب مع تمة مؤلفه وضبطه، واتقانه، وبذلك يكون جمع فيه بين الطريقتين طريقة الأسانيد والأبواب.

(١) «أعلام المحققين» ص ٢٥.

ومسند محمد بن مهزي م (٢٧٢). ومسند الحماد م (١٠٠٠) ر
 ابراهيم بن معقل النسفي م (٢٩٥) ومسند ابراهيم بن يوسف الهجري
 م (٣٠١)، ومسند مالك لأحمد بن شعيب النصابي م (٣٠٣)، والمسند م (٣٠٤) ر
 للحسن ابن سفيان م (٣٠٤) والمسند المعلى لأبي بكر ابن مزي م (٣٠٤) ر
 ابن سنجر م (٢٥٨)، ومسند علي بن المديني م (٢٣٤)، والمسند م (٢٣٤) ر
 يعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ولم يولف أحسن منه، ولكنه لم يتم، ومسند
 عثمان بن أبي شيبة م (٢٣٩)، ومسند ابن أبي عروء أحمد بن حنرم
 م (٢٧٦) (١).

ونكتلي بهذا القدر في الدلالة على ثراء القرن الثالث الهجري
 بالمؤلفات الحديثة، وأنه كان من أنشط العصور وأزاهها في الجمع والتدوين
 ووضع قواعد هذا العلم في درج مؤلفاتهم، والذي سمي فيما بعد بعلم الحديث
 نراية، أو علم أصول الحديث.. الخ.

وفي ذكر هذه الطائفة من الكتب بيانا للمخرج بأن مصادر التخرج
 ليست قليلة في نفسها، وإنما هي كثيرة ومتعددة، منها ما وصل إلينا واشتهر
 بين المسلمين قاطبة، ومنه ما أدرج في مصنفات ظهرت بعد القرن الثالث
 الهجري، ومنه لم يصل إلينا إما لوجوده خارج العالم الإسلامي، أو مازال
 مخطوطاً، فلم يظهر إلى حيز الوجود بعد، إلى أن يأذن الله تعالى بالعثور عليه
 في وقته وحينه، ولا تخلو منحة المؤلفات في عهد التتار، حين قدموا إلى العالم
 الإسلامي، والقوا بالآلاف المجلدات في نهر دجلة من ضياع جانباً كبيراً من
 المؤلفات الإسلامية من المكتبات الإسلامية بفداد.

(١) انظر (اعلام المحدثين) ص ٢٦/٢٤.

وننبه إلى أن من أسباب حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - أن الحديث الواحد كان يوجد عند العدد الكثير الذي يطمئن معه المسلم إلى أن جميع أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - باعتبار مجموع كتب السنة لم يضع منها شيء بالمرة.

وهذا من فضل الله تعالى على الأمة الإسلامية، ودلالة على أن رسالتها خاتمة الرسالات فيحفظ هذه المنة عالية خفاقة بعلمائها في كل عصور وجيل، وصيانتها من التحريف والتزييف، فهو من عوامل بقاءها إلى أن يوثق الله الأرض ومن عليها.

وحاصل ما يستتبط عن التخريج في هذه المرحلة ما يلي:

أولاً: بالنظر في أشهر مصنفات هذه المرحلة والمداولة فيما بيننا إلى الآن، نجد أن التخريج يرجع إلى طريقة من طرق التحصيل والأداء أشهرها السماع والقراءة، والإجازة وما عدا هذه الطرق قليل وكانت هذه الأنواع سبباً في إظهار أهمية الرحلة لاستخراج الأحاديث الشريفة من مصادرها الأساسية وهم الشيوخ المنتشرون في أقاليم الخلافة الإسلامية.

ثانياً: أن شيوخ هذه المرحلة، والذين قاموا بتصنيف ما جمعوه في لوعيتهم حفظاً وكتابة، قاموا بتصنيفه بطرق متعددة كان أشهرها التصنيف على المسانيد، ومنهم من اشتهر بالتصنيف على الأبواب^(١) أو الجمع بينهما

(١) أرى أن التعبير عن هذا النوع من التصنيف بالتصنيف على الأبواب ليس دقيقاً وإنما الأدق أن يقال فيه التصنيف بحسب «موضوع الحديث» فصنف البخاري مثلاً: «الجامع الصحيح..» وقسم إلى كتب ولكتب قسمت إلى أبواب. أما «الجامع الصحيح» فإمام مسلم فانه مقسم إلى كتب وأما تقسيم الأبواب في-

كمسند بقى بن مخلد.

ثالثاً: بناء على ما سبق يمكن أن يوصف التخريج بأنه جمع الحديث بطرقه من أصحابه بأحدى طرق التحمل والأداء، ثم تصنيفه على المسانيد أو الجوامع... الخ.

رابعاً: ورد فى كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد»^(١) ما يلى:

أ - «المرحلة الثالثة فى تدرج التخريج وهى جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد متفرقة فى ذلك الكتاب. مثال ذلك: المسانيد كمسند أحمد حيث جمع أحاديث كل صحابى بطرقها المختلفة، ومتونها المتعددة متفرقة، وجمع كل طرق الحديث سنداً ومتناً عن كل صحابى فى مسنده.

ب - تلا ذلك جمع طرق الحديث المتعددة أو أكثرها فى كتاب واحد مرتب على الموضوع كصحیح البخارى، ومن قبله مصنف ابن أبى شيبة مثلاً حيث يخرج الحديث بسند ومتن روى بهما فى موضوع، ثم يروى بسند آخر، ومتن آخر فى موضوع آخر وهكذا... بحيث تجمع أغلب أسانيد متونها فى الكتاب متفرقة، فى موضوعات الكتاب المتعددة.

ج - ضم البخارى فى كتابه أحاديث وأثاراً ذكر متونها وأحال فى أسانيدها على أصول من المصادر غير معونة كالمعلقات^(٢) فى صحيحة زيادة

=الأصل الأول غير موجود، فقد أخبرنا استاذنا أ.د/ أبو شهبه رحمه الله أن تسميم الأبواب فى مسلم إنما هو من بعض تلاميذه، والله أعلم.

(١) لفصيلة أ.د/ عزت على عطيه، استاذ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر.

(٢) هذه المعلقات قام البخارى بذكر بعضها فى الأصل موصولة، كما لورد أسانيدها

على الأحاديث الأصلية التي هي عماد كتابه كما فعل مالك في موطنه
(وهي البلاغات).

د - ظهر جمع الحديث بأسانيد ومتونه المتعددة في مكان واحد في صحيح
مسلم حيث يجمع أسانيد ومتون كل حديث في مكان واحد، ثم ينتقل إلى
حديث آخر وهكذا.

هـ - ثم ظهر جمع الحديث بأسانيد وطرقه المتعددة بالاحالة على المصادر
الأصلية غير المعينة^(١) بعد ذكر سند واحد ومتن واحد للحديث غالباً في
جامع الترمذي حيث يروي الحديث بسند ومتن ثم يقول: وفي الباب عن
فلان وفلان من الصحابة، محيلاً في باقي الأسانيد والمتن على
المصادر غير المعينة التي فيها السند والمتن، أو الأسانيد والمتن عن
الصحابة الذي أشار إليهم.

و - وكل الكتب التي سبق أن ذكرناها كتب أصلية فيها الأحاديث بالسند
المتصل من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - وفيها متن
الحديث مذكوراً عقب سنده^(٢).

الحافظ ابن حجر في كتابه (مدى السرى).

(١) لرى - والله أعلم - أن طلة ذلك مواء عند البخارى في المعلقات لو غيره
(الترمذى) أن ذلك يرجع إلى اعتماد المصنف على وجود الاسناد له في مصنف
آخر، فتركها لعدم الاطالة، أو اعتماداً على وجودها عند غيره من العلماء، أو أن
السبب في عدم التعمين والاحالة، يرجع إلى عدم استيفاء كل الاسناد لشرط الكتاب
أو المصنف، أما عن المعلقات في البخارى وهي معدودة فقد أوردتها العنماء متصلة
كالحافظ ابن حجر والله أعلم.

(٢) راجع «التفريخ ودراسة الأسانيد» بتصرف يسير ص ٢٣، راجع أيضاً كتف اللثام
جـ ١ ص ١٤٢/١٤٩.

المرحلة الثالثة: التخرج إلى عصرنا:

ليبيان مفهوم التخرج في هذه المرحلة عموماً أن نستعرض -جاء:
جهود علماء الحديث في القرن الرابع الهجري، ثم القرن الخامس، ما بعده.

أولاً: بالنسبة لجهود العلماء في القرن الرابع الهجري نلاحظ أنها
تعتمد - في الغالب - في انطلاقها على مورد علماء القرن الثالث الهجري
الذين كان عليهم المعول في جمع الأحاديث، وإليهم المرجع في النقد، فكل من
أتى بعدهم حالة عليهم - إلا قليلاً - يجمع ما جمعوا، ويعتمد في نقده على
ما تقدموا. فأغلب ما رواه علماء القرن الرابع الهجري ومن بعدهم قد سبقوا إليه
غالباً، وذلك لأن كتب القرن الثالث لم يفت منها من الأحاديث إلا القليل، كما
أنها تمتاز غالباً بأولوية الجمع دون الأخذ عن غيرها^(١).

لقد تواصلت في هذا القرن جهود علماء الحديث الشامخة، والهمة
العالية، والعزيمة الماضية، بما لا ينكره ذا عقل عاقل، بل أن أشارهم
تدل عليهم.

أشهر ما صنّف من كتب في هذا القرن:

وقد برز جهد علماء هذا القرن في التصنيف أيضاً، وإن اعتمدوا
على من سبقهم إلا أنهم قد استمروا يروون الأحاديث بالأسانيد المتصلة عنهم
إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - وكان من أشهر ما كتبوا في هذا القرن
ما يلي:

ألف الإمام سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ) المعاجم الثلاثة:

(١) راجع (أعلام المحققين) ص ٢٦، ٢٧.

الكبير والأوسط والصغير، وقد خرج أحاديث الكبير على الصحفية مرتين على حروف المعجم وهو مشتمل على نحو خمسمائة وعشرين ألف حديث، وقد رتبها فيما بعد ترتيباً حسناً الأمير علاء الدين الفارسي م (٧٢١) هـ ورتب في الأوسط والصغير شيوخه على الحروف أيضاً، كما اشتهر أيضاً:

سنن الدارقطني المتوفى (٣٨٥). وصحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي م (٣٥٤)، وصحيح أبي يعقوب بن اسحاق م (٣١٦)، وصحيح ابن خزيمة محمد بن اسحاق م (٣١١). وصحيح المنقي لابن السكن سعيد بن عثمان البغدادي م (٣٤٠)، ومصنف الطحاوي م (٣٢١) ومسنن ابن جميع محمد بن أحمد م (٤٠٢)، ومسنن الخوارزمي م (٤٢٥)، ومسنن أبي اسحاق بن نصر المروزي م (٣٨٥)، وممن ألف في هذا القرن الامام الحاكم (٤٠٥)، (المستدرک) وله كتاب قيم في علم الحديث دراية أيضاً هو «معرفة علوم الحديث».

ولا يفوتنا أن نلحظ إلى أن هذا القرن قد حظى باستقلال التأليف في شق هام من «علم الحديث» ألا وهو «علم الحديث دراية» على يد القاضي أو محمد الرامهرمذي^(١) م (٣٦٠ هـ) ولا يغفل قيمة هذا العلم ومكانته «للتخريج» فهو أساس التوصل إلى الحكم على الحديث بالقول أو البرد، بدراسة رجال الحديث ومقته وبعد ذكر طائفة من أشهر ما صنف في القرن الرابع الهجري، نرى من خلالها تقدم علم التخريج، خطوة واضحة المعالم، ويظهر ذلك بوضوح على يد الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي

(١) سبق الرامهرمذي ببعض مسائل هذا العلم على يد العلماء السابقين في درج مصنفاتهم.

م(٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول من أبرز
'حدى طرق التخرّيج الأساسية لهذا العلم.

جاء فى «كشف اللثام» أنه «لما تكامل جمع السنة وارتقت المؤلفات فيها فسى
درجة الكمال وذلك فى أواخر القرن الرابع الهجرى حيث بدأ طور التّهذيب
وغيره كان من الطبيعى أن تمتد يد التّهذيب إلى علم تخرّيج الحديث، فساتخذ
العلماء فيه مساراً جديداً يحدد ملامحه، ويرسخ قواعده، ويجعله فناً مستقلاً، له
أصوله ومناهجه ويمسر الحصول على الحديث من مصادره المختلفة وقد خطا
العلماء فى سبيل ذلك الهدف خطوات وثيدة ومتزنة فى مؤلفاتهم حتى صار
على ما نحن عليه الآن.

وبدأت أولى هذه الخطوات على يد الحافظ أبى بكر محمد بن عبد الله
الجوزقى (٣٨٨) حيث ألف كتابه «الجمع بين الصحيحين» وكان بذلك أول
من أبرز إحدى طرق التخرّيج الأساسية لهذا العلم وهى طريقة ترتيب
الأحاديث على الكتب والأبواب فقهية وغيرها.

ثم تلاه كل من الشيخ الإمام أبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عيسى
الدمشقى (٤٠١)، فآلف كتابه «أطراف الصحيحين» والشيخ أبى محمد خلف
بن حمدون الواسطى ذلك الذى ألف كتابه «أطراف الصحيحين» أيضاً، إلا أن
كتاب الحافظ خلف أقل خطأ وهما من كتاب أبى مسعود، وكانا بذلك أول من
أبرز إحدى طرق التخرّيج الأساسية لهذا العلم، وهى طريقة الأطراف،
أو طريقة معرفة الراوى الأعلى للحديث.

وهذان النوعان من المؤلفات «الجمع» و«الأطراف» يمثلان جانباً من

الجوانب المتعددة لمناهج علم التخریج، وهو المراجع التي تجمع أحاديث لأكثر من مصدر واحد، مع عزو الحديث إلى مصدره الأصلي^(١).

ثانياً - التخریج في القرن الخامس الهجري، وما بعده:

ذكرت أنفاً أن مفهوم التخریج في القرن الأول هو أخذ الحديث من مصدره الأصلي، وهو الصحابي الذي روى الحديث، ثم الاحتفاظ به في صدرهم، أو في صحتهم القليلة، وذلك بسماعة من طريق أو أكثر.

وتطور في عهد التابعين فكان التخریج باعتبار روارو الحديث من الصحابة، أو باعتبار موضوع الحديث، وضرينا مثالا لذلك بصحيفة همام بن منبه وغيرها

وفي القرن الثاني ظهر التخریج في مرحلة الجمع والتكوين، بمعنى الانتقاء للحديث وروايته، بالاعتماد على سند ومتن معين بعد جمع طرقه، وقد يصحب ذلك العزو إلى بعض طرق الحديث، التي لم تذكر في كتاب المؤلف، كموطأ الإمام مالك رضي الله عنه.

وفي القرن الثالث: ظهر التخریج بمعنى جمع طرق الحديث أو أكثرها في كتاب واحد مجتمعة فيه و متفرقة بحسب منهج المؤلف الخالص به، كالبخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسائيد وغيرها.

وعلى ذلك فالـتخریج هو إثبات المصنف الحديث بأسناده أو أسانيده في مصنفه، دون الإحالة على مصادر مكتوبة، اعتماداً على اتصال أسانيدهم بالنبي - صلى الله عليه وسلم.

(١) انظر «كشف الثام» ج ١ ص ١٥٢/١٥٣، وراجع «أعلام المحققين» ص ٢٨.

وأما القرن الرابع: فقد اعتمد أكثر أهله على من سبقوهم من أهل القرنين السابطين وإن حرصوا على اتصال روايتهم - كالسابقين - ففى مصنفاتهم بالنبى عليه الصلاة والسلام، بأسانيد خاصة بهم، لهذا تعتبر مصنفاتهم من المصادر الأصلية فى التخرج.

وأما القرن الخامس: وما بعده: فقد كانت طريقة أهله من علماء الحديث تهذيب كتب المتقدمين، أو ترتيبها، أو جمع ما تشتمل منها فى كتب متفرقة، أو كتاب واحد، أو يجمعون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، أو بالترغيب والترهيب، أو يختصرونها أو يبينون غريبها أو يخرجون أحاديث بعض كتب الفقه، والتفسير، والوعظ ونحوها... والحكم هنا على الغالب والكثير لا النادر والقليل^(١).

وبناء على هذا فقد بدأ العلماء الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقى.

ورد فى كتاب «المنهج الحديث»: «ويعد هام ثلثمائة وهو الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، وبه ينتهى عصر الرواية والتعويل عليها، وكان التعويل على مادونه المتقدمون فى الكتب وشاع وذاع، وتواتر عنهم، حتى أنه لم ينظر إلى الرواية بعد ذلك نظر جد. فى التعديل والتجريح... ولكن لبقاء الإسناد. وبركة الاتصال استمر الأخذ إلى يومنا هذا، وعول على طريق الإجازة لعدم العناية بالسماع، تعويلا على المؤلفات وشروحاتها، وتلقيها بالقبول خلفا بعد سلف، واستغناء بالتواتر عن الإسناد الخاص، وكما جرت فى الحديث من العناية بالإسناد فى أول العهد عنى برواية التاريخ فتونوه بالأسانيد إلى من

(١) راجع «أعلام المحدثين» ص ٢٧ بتصرف بسيط تبعاً للموضوع.

عزيت روايته إليه»^(١).

وقد كان منهج المتأخرين في التخريج النسبة إلى مصادر المتقدمين بحسب ما يجمعون من كتب فيقولون أخرجه البخاري أو أخرجه مسلم، وأخرجاه ..
وقد يستعملون الرموز في ذلك - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -

جاء في كتاب «التخريج» بعد ذكر إحالات «جامع الترمذي» والإشارة إليها:
ثم تلا ذلك الإحالة على مصادر معينة كما فعل البيهقي،
وأبو نعيم الأصبهاني، وابن منده الأصفهاني، حيث يرون الأحاديث بأسانيدهم
إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم يقولون عقب رواية الحديث:
أخرجه البخاري في الصحيح أو مسلم. أو البخاري ومسلم. فكتبهم أصلية لأنها
تحوي الحديث بسنده من المؤلف إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم -
وتنكر متن الحديث.

وفيها إحالة على كتاب أو مصدر أصلي في السنة للحديث المروي...
وهذه المرحلة انتهى التحول على الرواية للأحاديث بأسانيدها - أي المنفردة
والخاصة بالمؤلفين - إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الكتب
المصنفة في الحديث، أو انتهى عصر الرواية، وإن بقي العلماء يروون
بالأسانيد المتصلة عنهم إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم، ابتداءً على بركة
الاستناد، وحفظاً لسنة.

وأصبح الاعتماد على الكتب الأصلية التي نزلت، وهي هذه المصادر

(١) انظر «المنهج الحديث في علوم الحديث - قسم الرواية» ص ٢٤، ٢٥ بتصريف.
فضيلة أ / محمد محمد المسلمي ط. دار الأئمة.

الأصلية، وصارت الأسانيد تعتمد روية هذه الكتب، ونسب عليها، وتذكر موافقتها لها في الرواية.

وبدا عصر التأليف في الكتب الفرعية أساساً، وإن صاحبها على سبيل التبع أو الندرة التخريج لأحاديث أصلية، أو مازجها ذكر الحديث بسنده ومنه على خلاف ما كان في عصر التأليف في الكتب الأصلية التي مازجها في بعض الأحيان الإحالة على كتب أصلية^(١).

ونستخلص مما سبق:

أ - أن اتصال الاسناد بالنبي - عليه الصلاة والسلام - مازال مستمرا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، إبقاء على سلسلة الاسناد وبركة الاتصال، مع الحماية للسنة من الضياع أو التزود فيها، في أي عصر من العصور.

ب - أن طريقة العلماء هي سرد الاسناد الخاص بهم ثم الإحالة على مصدر أو أكثر تبعاً لمنهج المؤلف نفسه، مع ذكر الموافقة أو المخالفة للأصل.

ج - طريقة التخريج في هذه المرحلة تارة بذكر الكتاب (المصنف) وصاحبه، أو بذكر صاحبه، تبعاً للشهرة، فإن كان للبخاري مثلاً في غير صحيحة ذكر اسم الكتاب أيضاً.

د - أن التعويل في هذه المرحلة كان على ذكر المصادر المعتمدة التي دونت في عصر المتقدمين، مع اعتماد رواية هذه الكتب، لتلقى الأمة لها

(١) انظر «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ بتصرف أ.د/ عزت على عطيه.

بالقبول، تبعاً لحكم المتقدمين عليها، أو العلماء الأجلاء من المتأخرين.

هـ - أن الأجازة كانت أشهر طرق التحمل والأداء، تعويلاً على المؤلفات، واستغناء بالتواتر عن الإسناد للخاص.

و - أن دور التهذيب في عصر المتأخرين لم يكن على وتيرة واحدة، وإنما تنوع في مجالات مختلفة، وطرق متعددة، وتعددت أساليب التخریج فتارة على الموضوع، وتارة على المسانيد وتارة على الجوامع، وتارة على الأطراف، وتارة على حروف المعجم، وتارة بالجمع بين كتابين أو أكثر وهكذا.. كما سدرى في أنواع التأليف والتخریج التي سلكها المتأخرين فيما يأتي إن شاء الله تعالى.

ز - أن أصل العلماء في هذه الحقبة تعد مرجع، وقد يكتسب الكثير منها أهمية المصادر^(١) إذا تضمنت طوما من مصادر مقبولة لتحفظها، أو مخطوطة لم تنشر فتوفرها للباحثين، وأهل الاهتمام بالتحقيق.

ج - أن هذه المصنفات جمعت فوائد وفرائد حول المصادر الأولى تارة بالشرح وتارة بنقد الرجال والمتون والحكم عليها.

(١) هناك فرق بين المصدر والمرجع: فالمصدر هو الكتاب الذي يجمع علماً معيناً لأول مرة، فيكون مصدراً لمن جاء بعده وذلك نحو مؤلفات القرن الثالث الهجري. ولما المرجع: فهو الكتاب الذي جمعه صاحبه من مصادر سابقة عليه في علم معين العلوم بصياغة جديدة ومن الأمثلة الكتب التي وضعت بعد القرن الخامس الهجري في الحديث وكتبته أحاديثها من المصادر الأولى ككتاب النووي والأذهبي، وابن حجر وغيرهما. راجع «مقدمة مصابيح السنة» ج ١ ص ١٤ ط. دار المعرفة بيروت - لبنان.

طرق التأليف والتخريج عند أفاضل العلماء في الحقبة المتأخرة:
اتخذ التأليف والتخريج عند أجلة العلماء في الحقبة المتأخرة طرق وأساليب
نذكر منها:

- ١- الجمع بين الصحيحين.
- ٢- الجمع بين الكتب الستة.
- ٣- الجوامع العامة.
- ٤- كتب جامعة لأحاديث الأحكام.
- ٥ - كتب ألقت في موضوعات أخرى.

وفيما يلي ذكر طائفة من هذه الكتب:

أولاً - الجمع بين الصحيحين:

جمع كثير من فضلاء أهل العلم والدين ، بين صحيحى البخارى ومسلم:
ومن هؤلاء: محمد بن عبد الله الجوزقى م (٣٨٨) واسماعيل بن أحمد
المعروف بابن الفرات م (٤١٤)، ومحمد بن أبى نصر الحميدى الأندلسى م
(٤٨٨)، وحسين بن مسعود البغوى م (٥١٦)، وأبو محمد عبد الحق الأشبيلي
م (٥٨١)، وأحمد بن محمد القرطبي المعروف بابن أبى حجة م (٦٤٢).

ثانياً - الجمع بين الكتب الستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى
والنسائى وابن ماجه)

ومما ننبه إليه أن البعض يضع الموطأ بدل سنن ابن ماجه كما فعل رزين
وتابعه ابن الاثير. وقد جمع بينها الامام عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي
المعروف بابن الخرائط م (٥٨١)، وأبو الحسن رزين بن معارفة العبدري
السرقسطى م (٥٣٥)، لكنه لم يحسن فى ترتيبه وتهذيبه، وترك بعضاً من

أحاديثها إلى أن جاء الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد المعروف بابن
 الأثير الجذري م (٦٠٦) فهذب كتابه، ورتب أبوابه، وأضاف إليه ما أسقطه
 من الأصول، وشرح غريبه، وبين مشكل أعرابه وخفى معناه، واكتفى
 بذكر راوي الحديث من صحابيه، أو تابعي وسماه «جامع الأصول إلى أحاديث
 الرسول» فجاء كتابا فذا في بابيه لم ينسخ على مثاله.

وقد اختصر كثيرون منهم محمد المروزي م (٦٢٨)، وهبة الله بن
 عبد الرحيم الحموي م (٧١٨)، وعبد الرحمن بن علي المشهور بابن النبيع
 الشيباني النيزي م (٩٤٤) وهو من أحسن المختصرات، ولأبي طاهر محمد
 بن يعقوب الفيروزبادي م (٨١٧)، كتاب «تسهيل الوصول إلى الأحاديث
 للزائدة على جامع الأصول»، ومن جمع بين الكتب الستة أيضا قطب الدين
 محمد بن علاء الدين المكي م (٩٩٠)، وكتابه مرتب مهذب.

ثالثا: الجامع العامة ومنها :

أ - «جامع المسانيد والالقاء» للآبي الترج عبد الرحمن بن علي الجوزي م
 ٥٩٧ هـ ، وخرج فيه الصحيحين ومسنده أحمد ، وجامع الترمذي ، وقد رتبته
 أحمد بن علي المكي (٩٦٤) .

ب - «مصابيح السنة» للإمام البغوي م (٤١٦ هـ) جمع فيه (٤٤٨٤)
 حديثا من الصحيح والاحسان، ويعني بالصحيح ما أخرجه الصحيحان،
 وبالاحسان ما أخرجه أبو داود والترمذي^(١). ولشبهاهما في كتبهم، وما كان
 فوهما من ضعف أو غريب بينه وتحاشى ما كان منكرا أو موضوعا، وقد
 شرحها العلماء شرحا كثيرة، وقد كملها محمد بن عبد الله الخطيب. وذكر

(١) راجع «مقدمة ابن الصلاح» ص ٥٥.

الصحابي الذي روى الحديث والكتاب الذي أخرجه وزاد على كل باب، من الصحاح والحسان فصلا ثالثا ما عدا بعض الأبواب وسمى كتابه «مشكاة المصابيح».

وفي العصر الحديث: قام جماعة من أهل^(١) العصر بتحقيق الكتاب تحقيقا - طيبا وشيقا - فقاموا بتخريج أحاديثه وعمل فهرس مرتبة على حروف الهجاء تعتبر مرجعا عظيما، ومساعدة قويا في الدلالة على الحديث في الكتاب الأصل (المصابيح)، وعونا للمخرج في الدلالة على الحديث المذكور فيما يزيد على ثلاثين مصدرا ومرجعا، وقاموا فيه برد كل حديث لمصدره، وفي حالة فقد هذا المصدر، فقد رجعوا إلى المراجع التي حفظت ملادة المصدر المقود فيحيلون إليها هكذا ورد في المقدمة^(٢).

وقد حوت هذه البسطة (٤٩٣١) حديثها، كان أخرها حديث انس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مثل أمتي مثل المطر لا يدرى لونه خير أم آخره»^(٣).

ج - ومن الجوامع أيضا «جامع المسانيد والسنن الهادي لأبوم سنن» للحافظ إسماعيل ابن صر النمشي المعروف بابن كثير م (٧٧٤) جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والليزر وأبو يعلى، والمعجم الكبير للطبراني.

(١) «الذين قاموا بتحقيق مصابيح السنة طلام البزوى هم:

د. يوسف عبد العزيز المرعشلي، والاستاذان محمد سليم وجمال حمدي الذهبي ط.

دار المعرفة بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) «مكتبة المصابيح» ج ١ ص ١٤.

(٣) «مصابيح السنة» كتاب المنهاج/ باب ثواب هذه الأمة ج ٤ / ٢٢٢.

د - ومن الجوامع: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ أبي الحسن على بن أبي بكر البيهقي م (٨٠٧) جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

هـ - «مجمع الجوامع أو الجامع الكبير» للحافظ السيوطي (٩١١) جمع فيه الكتب الستة وغيرها.
قال المناوي: أنه مات قبل أن يتمه، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة. وقد هذب ترتيبه علاء الدين على بن حسام الهندي المتوفى عام (٩٧٥) بمكة في كتابه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». وقد اختصر السيوطي كتابه «الجامع الكبير» في كتابه «الجامع الصغير وزوائده».

و- ومن الجوامع: «آحاف الحيرة بزوائد المسانيد العشرة» لأحمد بن أبي بكر البوصيري م (٨٤٠) أقرده فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد بن مسرهد، وابن أبي عمرو، وإسحاق بن راهوية، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع وعبد بن حميد، والحرث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي ما زاد أحاديثها على الكتب الستة وهو مرتب على مائة كتاب.

ز - ومن الجوامع «بحر الأسانيد» للإمام الحافظ ابن أحمد السمرقندي م (٤٩١)، جمع فيه مائة ألف حديث رتبها وهذبها ويقال: أنه لم يقع في الإسلام مثله.

رابعا - كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها:

١- «السنن الكبرى» للإمام أحمد بن حسين البيهقي م (٤٥٨). قال: ابن

الصلاح: ما تم كتاب في السنة أجمع للأئمة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي، وكأنه لم يترك في سائر الأقطار حديثاً إلا وقد وضعه في كتابه. وله أيضاً «السنن الصغرى» قول لم يؤلف في الإسلام مثلهما.

٢- «عدة الأحكام» للإمام عبد الغنى المقدسى م (٦٠٠) جمع فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخارى ومسلم، وقد شرحها بليجتر ابن دقيق العيد.

٣- «منتقى الأخبار في الأحكام» للحافظ أبى البركات المعروف بابن تيمية الحنبلى م (٦٥٢) انتقاء من صحيحى البخارى ومسلم، ومسند الاسام أحمد وجامع الترمذى، وسنن النسائى وأبى داود وابن ماجه، وقد استكمل ما فى «المنتقى» من نقص الامام الشوكاتى م (١٢٥٠) فى كتابه «نول الأوطار» الذى شرح به المنتقى شرحاً مبسطاً وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئاً كثيراً.

٤- «الإمام فى أحاديث الأحكام» للعلاقة ابن دقيق العيد للمتوفى عام (٧٠٢)، وشرحه فى كتابه «الامام» ولكنه لم يكمل للشرح.

٥- «بلوغ المرام من أئمة الأحكام» للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢)، وقد شرحه الامام الصنعائى م (١١٨٢) فى كتابه «صل السلام» وهو شرح قيم وإن كان موجزاً.

خامساً - وهناك كتب أخرى ألفت فى موضوعات أخرى منها:

١- «الترغيب والترهيب» للإمام زكى الدين المنذرى م (٦٥٦)، خرج من أحاديث المصنفات المشورة، مع التنصيص على درجة الحديث.

٢- «رياض الصالحين» للإمام أبى زكريا النووي م (٦٧٦) وقد أهتم فيه بتخريج أحاديث الوعظ والأخلاق، فشرح الأحاديث وبين درجاتها،

وشرح غريبها^(١).

ثالثاً - ظهور التخرّيج كعلم له قواعد وأساليب:

عندما نستعرض ما مر بنا من مراحل تطوّر هذا العلم حتّى هذه المرحلة نجد:

- ١- أنه اعتمد في القرون الثلاثة الأولى، على تخرّيج الحديث بطريق السماع من مصادره وهم الحفظة الكرام، بالرحيل إليهم في مختلف الأقاليم الإسلامية.
- ٢- أن التخرّيج قصد به إثبات الحديث بإسناده في مصدر ما من المصادر المصنفة أولاً، والمعتمدة على الإسناد المستقل بهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم.
- ٣- عند بداية دور التهذيب والترتيب ظهر التخرّيج العلمي، الذي يتبع منهج المؤلف في عمله «كالمسترك» للحاكم، أو «الجمع بين الصحيحين» للجزقي، أو صنيع الإمام البيهقي م (٤٥٨) في سننه، وينسب إلى البيهقي أنه أول من أبرز التخرّيج على هيئة المتكاملة المتعارف عليها الآن^(٢)، وحذا حذوه العلماء.
- ٤- استمرار التخرّيج دون وضع قواعد وأساليب، وذلك اعتماداً على التلقّي العلمي من الشيوخ والأساتذة رواد علم الحديث، فضلاً عن ملاحظة واستقراء أعمال السابقين، فلم تظهر قواعد هذا العلم إلا في عصر

(١) راجع «أعلام المحققين» ص ٢٨/٣٢ / «مفتاح السنة» للعلامة الشيخ عبد العزيز الخولي.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٤.

متأخر، اللهم إلا ما وجد في درج بعض الشروح، كتعريف المناوى في كتابه «فيض القدير»^(١)، أو كتعريف الامام السخاوى له في أسواب «مصطلح الحديث» وذلك في كتابه «فتح المغيب»^(٢).

٥- أن مفهوم علم التخريج هو البحث عن الحديث في مختلف المصادر ومع هذا فإن التخريج في مفهومه المعاصر، يحتوى على بعض مفاهيمه المتقدمة، فالمخرج عند وصوله للحديث فإنه يقوم بعزوه إلى مصدره الذي ذكر فيه بأسناده.

التصنيف في قواعد التخريج وأساليبه:

ولما للتخريج من منزلة عالية، وأهمية كبيرة في الدلالة على مواضع الحديث، وبالتالي إمكان الحكم على كثير من الأحاديث التي لم يسبق للعلماء الحكم عليها، وجواز التصحيح والتحسين وغيرها في مختلف الأعصار، لذا نجد من العلماء من قام بوضع مؤلفات للتصد منها بالدرجة الأولى هو الدلالة على موضع أو مواضع الحديث في مصادرهما أو مراجعهما المتكبرة.

يقول الاسناد أحمد محمد شاكر في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وهذا الكتاب في فن دقيق هوى لم تنشر فيه كتب كثيرة، ولذلك نرى المؤلف يمكث في تأليفه نحو عشر سنين، فإن فن التأليف صوماً، والفهارس لكتيب الحديث على الخصوص، لم تثبت قواعده إلى الآن وإن كان أئمتنا المتقدمون - رضوان الله عليهم - جاهدوا في سبيله جهاداً كبيراً... فكتبوا في معاجم اللغة، ومعاجم الأعلام، معاجم العلوم وغيرها... ويقول فضيلته:

(١) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

(٢) انظر تعريفات علم التخريج المتقدمة.

وقد بذل الأئمة المتقدمون^(١) جهداً كبيراً لإرشاد الباحثين عن الأحاديث في مظانها من الدواوين الكبار، كالكتب الستة وغيرها، فآلفوا نوعاً من الفهارس لها سمة (الأطراف)، فيجمع أحدهم أحاديث الصحيحين، أو أحاديثهما مع أحاديث باقي الكتب الستة، ويفرد رواية كل صحابي وحده، ويرتب أسماء الصحابة على الحروف، ثم يبين موضع كل حديث من أبواب كل كتاب، ولم يطبع شيء من هذه الكتب.

ومن أقدمها كتاب (أطراف الصحيحين) للإمام ابن حمدون الواسطي م (٤٠١هـ)، ومنها كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للإمام أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي م (٥٠٧) وهو يشتمل على أطراف الكتب الستة، رتب فيه كتاب «الأفراد» للدارقطني على حروف المعجم، وكتاب (الأطراف) للحافظ الكثير ابن أصاكر م (٧٥١هـ). وهذه الكتب موجودة بدار الكتب المصرية، ويوجد غيرها في مكاتب أخرى.

وتشير فضيلته: ومن أحدث كتب الأطراف كتاب «تخاتر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للعلامة عبد الغني بن اسماعيل النابلسي م (١١٤٣) هـ وهو أكثر كتب الأطراف فائدة مع الاختصار التام وقد جعله لأطراف الكتب الستة، والموطأ».

والحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١) هـ صنع نوعاً آخر من الفهارس

(١) ملخص من «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ٦ / ط للأستاذ أحمد محمد شاكر، طبع في مطبعة معارف لاهور - ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ هذا وسوف نتعرض في بيان أساليب التخريج إلى ذكر مصنفات أخرى وبيان طريقة التخريج فيها - إن شاء الله تعالى.

لكتب الحديث فرتب الأحاديث على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم. وذلك في كتابه (جمع الجوامع أو الجامع الكبير) ثم اختصره في «الجامع الصغير». وقال أيضاً: وفي عصرنا الحاضر صنع محمد الشريف بن مصطفى التوقادي كتابين هما: مفتاح صحيح البخاري، «مفتاح صحيح مسلم» فرغ من تأليفهما سنة (١٣١٢).

وأخيراً: عمل المستشرق (انوار دسغور) ناظر مدرسة اللغات الشرقية ببرلين، للأقوال الشريفة النبوية الواردة في كتاب (الطبقات الكبير لابن سعد، فهرساً، وطبع في مدينة لندن سنة ١٣٣٩هـ. ويلحق بهذا «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث» لجماعة المستشرقين.

دوافع تقعيد علم التخریج ووضع أسسه ومناهجه:

إن عناية الله تعالى لشريعته ودينه القويم، الذي أنزله على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله النبي الأمين، عناية متمكنة إلى أن ورث الله تعالى الأرض ومن عليها، قال تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»^(١).

فمن مظاهر حفظ الله تعالى لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - تجدد البحث الدائم والمستمر فيها، والهام الله تعالى المخلصين من العلماء فهم جوانب جديد فيها، تحفز الهمم، وتدفع إلى الإقبال على البحث والدراسة فيها، للوصول إلى غاية الغايات وهي مرضاة الله تعالى، وفيما يلي نذكر بعضاً من الدوافع والأسباب لتقعيد علم التخریج:

(١) سورة الحجر (٩).

١- يرجع تأسيس هذا العلم وإبرازه إلى النمو المطرد في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية الشريفة، والتي يلزم الباحث فيها، أن تكون لديه معرفة بطرق تخريج الحديث وأساليبه، فيتمكن بذلك من التعرف على مختلف الأسانيد، والاطلاع على زيادات المتن إن وجدت، مع ما يتبع ذلك من اليسر والسهولة في البحث وحفظ الوقت، يقول الأستاذ أحمد شاكر: «وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبته منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة عن أعلام وكبار الشيوخ... ومع ذلك فاني طالما أعياني تطلب بعض الأحاديث في مظاتها...»^(١).

٢- كما يرجع تأسيس هذا العلم وإبرازه إلى الحاجة العصرية الملحة لمعرفة ماهية التخريج وأساليبه، ومنهجه، وما يتصل بذلك.

جاء في «كشف اللثام» «وكذا أشتكت الحاجة في زماننا هذا إلى معرفة علم التخريج - وهو أحد فروع علم الحديث - وبخاصة بعد أن نشطت حركة النشر من كتب، ودوريات، وبيانات، وتصدي الرواية ما لم يتأهل لها حتى أصيب بالحيرة، من لا يعرف الطريق إلى إثبات النص من مصادره والاحاطة بدرجته، مع شدة حرصه على المعرفة»^(٢).

٣- ومن الدوافع الهامة هو خلو المكتبة الحديثية - بحسب ما أعلم - من مثل هذا المؤلف استطلاحي تجرأت في كثير من المكتبات أثناء عملها في التخريج، فلم أجدها المؤلف، واكتفت بأخذ الطريقة سماعاً من أساتذتي

(١) انظر «مقدمة مفتاح كنوز السنة» ص ٣٥ - ج ١ / راجع أيضاً «التخريج ودراسة الأسانيد» ص ٣.

(٢) انظر «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧.

الأجلاء - رضى الله عنهم - أجمعين وحسيت فى بادئ الأمر أنه تقصير منى إلى أن وجدت أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر^(١) يقول فى مقدمة كتاب قام بوضعه فى علم التخرىج «ولقد كان علم التخرىج يؤخذ من الشيوخ بالسماع، ولم تكن فيه مؤلفات، وأثناء دراستى هذا العلم كنت أتوق لقراءة كتاب فيه، لكنى لم أجد فى ذلك كتابا - رغم بحثى وتخصصى - وأثناء دراستى فى التخصص «الماجستير» سألت أحمد مشايخى عن مؤلف فى التخرىج فلخبرنى أن هذا العلم يصعب التأليف فيه»^(٢).

٤- كان لإنشاء قسم خاص بدراسة الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة^(٣) أثر كبير فى إثراء المكتبة حديثية بمختلف النشاطات العلمية، كموسوعة السنة النبوية الشريفة، وتقعيد علم التخرىج بعض نشاطاته المباركة، وقد أصبح يدرس علم التخرىج فى كليات أصول الدين، والدراسات الإسلامية والعربية كمادة نظرية وعملية يقوم الطالب فيها بتطبيق أساليب التخرىج على المصنفات المختلفة.

٥- ومن هذه الدوافع تيسير مهمة علماء الدعوة والإرشاد إلى سرعة التوصل إلى التوجيهات النبوية الشريفة، المبنية على أصول صحيحة، فى مجتمع سادته العلم والفكر والثقافة، وتيارات مختلفة^(٤).

٦- ومن الدوافع ما يوجه من طعون إلى بعض المؤلفات من الكتب

(١) استاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) انظر كتاب أ.د/ عبد المهدى بن عبد القادر فى التخرىج ص ٤.

(٣) وكان من قبل هو والتفسير قسما واحد يسمى قسم التفسير والحديث وكذا تم إنشاء

المراكز المتعددة فى العالم الإسلامى وغيره لدراسة السنة النبوية.

(٤) راجع تقديم السيد محمد رشيد رضا لـ (مفتاح كنوز السنة) ص ق.

المشهورة في الفنون المختلفة كـبعض كتب التفسير والفقه، والدعوة وغيرها مما دعا العلماء لتخريج أحاديث هذه الكتب، وذلك نحو صنيع الإمام العراقي في كتابه (المظني عن حمل الأسفار في الأسفار).

ويذكر ذلك أ.د/ عزت عطية فيقول: «وقد على العلماء بتخريج الأحاديث الواردة في بعض الكتب المشهورة في الفنون المختلفة وفاء بواجب الكشف عن الحق من الباطل والصحيح من الزائف»^(١).

٧- ومن الدواعي ظهور بعض التضايح المصرية، والتي تحتاج إلى أحكام، تعتمد في أدلتها على نصوص لما من القرآن الكريم أو من الأحاديث النبوية الصحيحة، فلا يستغنى المشرع والمفتي عن الإحالة إلى قواعد التخريج ومناهجه وأساليبه، كل هذا فضلاً عن الاحتفاظ بالسنة النبوية للشريعة صافية نقية، بعيدة عن اللبس، ويضاف إلى ذلك كون «التخريج - على ما ينبغي أن يكون عليه - هو قومة البحث في السنة»^(٢). والله أعلم.

مؤلفات التخريج الحديثة^(٣):

ذكرنا آنفاً أنه من دواعي ظهور موضوع التخريج في مؤلفات تحتوي على تعريف التخريج وموضوعه، وغايته، وفوائده، ومسائله وأنواع التخريج وأساليبه.. الخ. انشاء قسم الحديث وعلمه في كليات أصول الدين، ثم الدراسات الإسلامية، بجامعة الأزهر، وأصبح التخريج منهجاً أساسياً على طلاب وطالبات هذه الكليات الذين يلتحقون بهذا القسم، بعد أن كان مقرراً فقط

(١) انظر كتاب «التخريج ودراسة الاسناد» ص ٣.

(٢) المرجع السابق ص ٣ بتصريف.

(٣) أضي ما ألف في قواعد التخريج وأساليبه ومناهجه، لا مصادر التخريج.

على طلاب الدراسات العليا بنفس التخصص

لهذا السبب نهض أساتذة القسم الأجلاء بتقديم خدمة جليلة للمسلمين كافة، والباحثين في السنة بوجه عام، وطلاب قسم الحديث وعلومه بوجه خاص، فنشطوا - بتوفيق الله تعالى - بالتأليف فيه ومن مؤلفاتهم نذكر:

١- كتاب «التخريج ودراسة الأسانيد» للأستاذ الدكتور/ عزت على عطية، أستاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر.

٢- كتاب «التخريج» للأستاذ الدكتور/ عبد المهدى بن عبد القادر استاذ الحديث وعلومه في كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر.

٣- كتاب «كشف اللثام» عن أسرار تخريج حديث سيد الأئام صلى الله عليه وسلم، وهو من أوسع ما كتب في التخريج، فهو عبارة عن جزعين برقم ايداع (٤٤٤٤/ ١٩٨٤) بدار الكتب المصرية، للأستاذ الدكتور/ عبد الموجود محمد عبد اللطيف أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الأزهر بالقاهرة.

٤- كما قام بالكتابة في موضوع التخريج الأستاذ محمد عثمان الخشت ضمن أبواب كتاب «مفاتيح علوم الحديث، وطرق تخريجه».

٥- كتاب «الوسيط في البحث والمصادر والتخريج» اعداد الاستاذة الدكتورة/ رجاء مصطفى حزين الأستاذ بكلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات - جامعة الأزهر - بالقاهرة.

ونبه إلى أن جهود أساتذة قسم الحديث وعلومه في كليات أصول

الدين والدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر ما زالت متواصلة في التأليف في موضوع التخرّيج ولا يخلو كل جهد - إن شاء الله تعالى - من فوائد عظيمة.

أنواع المصادر المعتبرة عند الحديثين وبيان مفهومها:

من الأشياء التي تلزم المخرج معرفتها أنواع المصادر المعتبرة عند الأغلب من علماء الحديث وأئمة، حتى يكون المخرج على بينة من أمره، وحتى لا يختلط عليه نوع مع غيره منها، وحتى لا يتوهم استواء مراد العلماء في إطلاق الاصطلاحات عليها أو على بعضها^(١) ونبين هذه الأنواع فيما يلي:

١- الصحائف والأحاديث والنسخ هذه الألفاظ الثلاثة لمسمى واحد ويقصد بها تسجيل الحديث كلياً في كراريس صغيرة.

٢- الأجزاء: وهي عبارة عن الكتب التي جمع فيها أحاديث شخص واحد من الصحابة، ومن بعدهم إلى زمن المؤلف، أو للتصنيف في مطلب من المطالب المذكور على صلة بالجامع كالمعتقد أو الأحكام والرفائق... الخ.

٣- التفسير: وهي مما يلحق بالمؤلفات الحديثية وتذكر فيها الأحاديث والأثر بأسانيدها، فالسنة مبينة ومفسرة للقرآن الكريم.

٤- الأبواب: وهي عبارة عن الكتب المفردة عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام، ومن مسانيد الصحابة، وتحتوي على الأحاديث التي تهدف إلى عرض معين أو تدرج تحت معنى واحد.

٥- الأمالي: وهي أن يقعد عالم وحوله تلاميذه، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذه، فيصير كتاباً ويسمونه الاملاء والأمالي، وطريقتهم فيه أن يكتب للتلميذ في أول الصحيفة: هذا

المجلس أملاه (قلان) بجامع أو مكان (كذا) يوم (كذا) ينكر التاريخ، ويورد المملى بأسانيده أحاديث وآثار ثم يفسر غريبها، ويورد أيضاً من فوائد الاسناد ما تيسر له.

٦- المغازى والمسير: وهى ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدھا لمؤلفيھا عند الحاجة إلى ذلك.

٧- الأطراف: وهى التى يقتصر فيها على ذكر طرف من الحديث يشير إلى يقينه، وقد تطورت فيما بعد حتى صارت إحدى طرق التخييج بعد أن كانت قاصرة على كتابة التابعين.

٨- السنن: وهى المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، وهى تكون قاصرة فى الغالب على الحديث المرفوع، مع جواز إطلاق الجوامع عليها، مثل جامع الترمذى، لاشتمالها على جميع أنواع الحديث الثمانية.

٩ - العوالى: وهى المصادر التى تروى فيها الأحاديث بالأسانيد العالية للمؤلف.

١٠- الجوامع: وهو المصدر الذى اشتمل على جميع أنواع الحديث والنسب اصطلاح العلماء على أنها ثمانية ويلحق بها ما فى معناها وهى: (العقائد - الأحكام - الرقائق - الفتن - الشمائل - الآداب - المناقب - التفسير) وجمعت فى قوله «عارف شامت».

١١- القراءات: وتحتوى على أحاديث وآثار بأسانيدھا إلى المؤلف عند الحاجة إلى ذلك، وهى مما يلحق بمصادر الحديث المحضة.

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ١٥٨.

١٢- المصنفات: وهي المصادر المرتبة على الكتب والأبواب الفقهية ويورد فيها المرفوع والموقوف والمقطوع من فتاوى التابعين.

١٣- الذهب والتصوف: وهي المصادر التي تجمع أحاديث الزهد والرقائق وتكون بأسانيد مؤلفيها ويسمى «علم الأدعية والأوراد وعلم السلوك».

١٤- اختلاف الحديث: وهي المصادر التي تذكر فيها الأحاديث.

١٥- الناسخ والمنسوخ: وهي مصادر تذكر فيها الأحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها تحتوي على بيان ناسخ الحديث ومنسوخه.

١٦- الصحابة: وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية وتحتوي على أحاديث واثقوا بأسانيدنا إلى مؤلفيها، وتجمع أسماء الصحابة.

١٧- المسانيد: وهي المصادر التي تجمع مرويات كل صحابي على حدة سواء كان الحديث صحيحاً أو ضعيفاً، ومنهم من يقتصر على الصحيح للحجة.

ومن العلماء من يقتصر فيها على صحابي واحد مثل مسند عائشة أو ابن عمر... أو يقتصر على مرويات جماعة، سواء كانوا مشتركين في وصف واحد أم لا.

١٨- الطبقات: وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية المخصصة، وتشتمل على ذكر الشيوخ وأحوالهم، وروياتهم طبقة بعد طبقة، وعصراً بعد عصر إلى زمن المؤلف بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

١٩- العلل: وهي المصادر التي تجمع بأسانيد خاصة بمؤلفيها الأحاديث التي بها علل خفية تقدم في صحة الحديث.

٢٠- السنة: وهي عبارة عن المصادر التي تحتوي على أحاديث تحت على

اتباع السنة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢١- الفوائد: وهى مصادر اختار أصحابها مطلباً ما مما هو مذكور فى صفة الجامع، يصنفون فيه فوائد حديثة، أيضاً بأسانيد خاصة بمؤلفيها.

٢٢- المسانيد المعللة: وهى مصادر تحتوى على الأحاديث التى فى أسانيدها علل وهى مرتبة على ترتيب المسانيد.

٢٣- المسانيد وأبواب الفقه: وهى المصادر المولفة على أسماء الصحابة ثم رتبت فيه أحاديث كل صحابى على أبواب، بأسانيد مؤلفيها.

٢٥- المشيخات: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثة المحضة، وتشتمل على ذكر الشيوخ، الذين لقيهم المؤلف وأخذ عنهم وأورد فيها بعض مرويات عنهم.

٢٦- الشمائل: وهى المصادر التى تشتمل على أوصاف الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسيرته، وحوث بعض الأحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٢٧- المستخرجات: وهى المصادر التى تعنى باستخراج أحاديث مصدر ما من مصادر العنة بإسناد آخر للمستخرج من طريق غير طريق صاحب الكتاب المخرج عليه، فيجتمع معه فى شيخه أو فيمن فوقه.

٢٨- رواية الأكابر عن الأصاغر: وهى المصادر التى تحتوى على تلك الروايات بأسانيدها إلى المؤلف، وكذا مصادر الأصاغر عن الأكابر.

٢٩- المعاجم: وهى مما يلحق بالمصادر الحديثة المحضة وهى تحتوى على أحاديث بأسانيد خاصة بمؤلفيها، مرتبة على حروف المعجم أو الصحابة أو الشيوخ أو البلدان.

٣٠- المصاحف: وهي ما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة: وتعنى بالقرآن الكريم، وما ورد حوله من أحاديث بأسانيد مؤلفيها.

٣١- الأحاديث المسلسلة: وهي المصادر التي تورد الأحاديث التي تتابع رجالها على صفة من الصفات أو على حال من الأحوال قولاً أو فعلاً . أو هما معاً، في الإسناد أو المتن... الخ.

٣٢- علوم الحديث: وهي مما يلحق بالمصادر الحديثية المحضة، وتحتوى على المعاني التي بواسطتها يعرف المقبول من المردود من الحديث، وتحتوى على بعض الأحاديث المتصلة بإسناد مؤلفيها.

٣٣- الأفراد: وهي للمصادر التي تجمع الأحاديث التي تفرّد بها راويها عن كل الرواة، ثقات أو غيرهم، أو تفرّد بها للثقة عن مثله، أو تفرّد بها الراوى عن آخر معين كقولهم: «لم يروها عن فلان الا فلان».

٣٤- المستكرات: وهي المصادر التي تجمع الاحاديث التي استكرها المؤلفون على مصدر أو مصادر معينة، ولم تذكر فيها هذه الأحاديث مع استيفاء ما شروطهم، أو شروط واحد منهم. ويلحق بذلك مؤلفات (التجريد - والمختصرات)^(١).

(١) راجع في ذلك «كشف الثام» ج ١ ص ١٥٨ / ١٧٠ كما يمكن مراجعة «مفتاح السنة» للشيخ عبد العزيز الخولي «والرسالة المستطرفة» «لإمام الكتاني»، «مقنة ابن الصلاح» لابن عمرو بن الصلاح وفتح المغني» للسخاوي/ «معرفة علوم الحديث» للحاكم/ «التخريج ودراسة الأمثولة» ص ٢٨/ ٣١.

الفصل الثالث

مطالب التخريج

والتخريج مطالب، ينبغي أن يكون المخرج على دراية بها، حتى يتمكن من الدخول إلى قاعة التخريج، وهو عارف بمعالم الطريق التي لابد أن يسلكها - معرفة تقارب من الكمال - إلى غايته وهدفه المنشود.

وقبل البدء في بيان ذلك أحب أن أؤكد لطالب التخريج والباحث فيه نصيحة في غاية من الأهمية، بل هي مطلب من أهم مطالب التخريج كانت من نتائج عملي فيه ألا وهي الحرص على مصاحبة الصبر الذي لا يفارق المخرج لحظة من عمله، إلا أصيب باليأس والاحباط والثقة بمعرفة الله له .

فالصبر بكامل معانيه، لابد أن يكون زاد المخرج في حله وترحاله بين مختلف المصادر الحديثة رواية ودراية، مع سعة الصدر، والهمة العالية، والعزيمة القوية الماضية. وعليه أن يستعين على ملازمة الصبر باستحضار محبته للنبي - صلى الله عليه وسلم - وحرصه الشديد على معايشة أهواله وأفعاله وكل أحواله بل وأصحابه أيضاً - رضوان الله عليهم - متمثلاً يقول القائل:

أهل الحديث هموا أهل النبي

وان لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

ولأهمية هذا المطلب أثرت ذكره في مقدمة مطالب التخريج.

هذا وعلى المخرج أن يكون عالما بما يلي:

١- ضرورة أن يثبت المخرج أكبر قدر ممكن من المعلومات حول ما يخرج من أحاديث سواء ما يتعلق بالاسناد أو المتن، خاصة ما ذكره أصحاب المصادر المختلفة من الأئمة الاجلاء.

٢- إذا أردت تخريج حديث ليس مقيداً براو معين فعليك استيعاب طرقه من كل مصدر خرج فيه وعن كل من رواه من الصحابة. فنقول - مثلاً - هذا الحديث رواه الأئمة عن أبي هريرة وجابر.

أما حديث أبي هريرة فأخرجه «فلان» - من الأئمة - مع ذكر اسم المصنف، وعنوان الكتاب، وعنوان الباب ورقم الجزء ورقم الصفحة، ورقم الحديث إن وجد مع ذكر من أخرجه بعد ذلك.

ثم نقول أما حديث الصحابي «جابر» فأخرجه فلان وتذكر اسم المصنف وعنوان الكتاب... الخ.

٣- إذا أردت تخريج حديث لصحابي معين، فأنث ملزم بهذه الرواية فقط دون غيرها أما ما ورد عن غيره من الصحابة، فأنما يكون شاهداً له، فيعتبر به في الحكم على الحديث.

٤- العدة في التخريج عند المحدثين أصل الحديث، ولا يهم عندهم اختلاف الألفاظ فما دام الصحابي متحداً، ومعنى المتن متحداً كله أو بعضه، فهو حديثك، فإذا وجدت المتن فيه بعض اختلاف في الألفاظ فلا يضر. وإذا وجدت المتن متحداً في جزء وهناك زيادة عندك أو في الكتاب الذي

تخرج منه، فلا يضر ذلك، يقول الامام الزيلعي في كتابه «نصب الراية».

وظيفة المحدث أن يبحث عن أصل الحديث فينظر من خرجته، ولا يضره تغيير بعض ألفاظ ولا الزيادة فيه أو النقص^(١)..... الخ.
كما يقول السخاوي: «ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا الأبواب يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سيقاه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم، أو إليهما معاً، مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله، ولذلك الأصل لا الألفاظ»^(٢).

ويقول الحافظ زين الدين العراقي في «المغنى»: «وحيث عزلت الحديث لمن خرج من الأئمة فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بالنظر وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات وحيث لم أجز ذلك الحديث ذكرت ما يفنى عنه غالباً، وربما لم أذكره»^(٣).

٥- إن التخریج الكامل لا يقتصر على المتن وإنما يشتمل معه على تخریج رجال الاسناد، وبيان حالهم، وبيان معاني ألفاظ الحديث القريبة، بالاضافة إلى تخریج الأحداث والتاریخ والأمان، وكذا أسماء المؤلفات من الكتب المصنفة.

٦- يلزم المخرج أن تكون دائرة معارفه بمصادر الحديث، واسمعة، وكذا منهج كل مصدر.

(١) راجع كتاب «التفريخ» أ.د/ عبد المهدى عبد القادر ص ٢١.

(٢) راجع كتاب «فتح المغني» ج ١ ص ٤١.

(٣) راجع «المغنى» ج ١ ص ٢.

٧- على المخرج ألا يستعجل في الحكم على الحديث، فلا يقدم على هذه الخطوة إلا بعد تخريج الحديث بطرقه، وامعان النظر في الاسناد والمتن، ثم معرفة المتابع والشاهد، والنظر في أحكام العلماء على هذه الرواية في مصادر أخرى وأحكامهم على اسناد روايته وهكذا فإنه يتأهل بذلك للحكم على الحديث.

٨- المعرفة بمنهج المصادر التي يستخدمها في تخريجه فإن هذا المطل يحقق له سرعة التوصل إلى روايته الأصل، فيعرف ان كان هذا المصدر مرتب على الأبواب أو المساندة أو حروف المعجم أو الأطراف... الخ^(١).

٩- من مطالب التخريج انتقاء الصيغة المناسبة عند العثور على الحديث فيعزوه إلى مصدره بحسب منهجه سواء كان العزو إجمالاً أو تفصيلاً، بذكر المصدر والكتاب والباب والجزء والصفحة ورأى صاحب المصدر في روايته، وبيان جهة الاتفاق والاختلاف اللفظي في المتن.

١٠- ومن المطالب التي يلزم المخرج التنبيه لها هي الدقة في استخدام الرموز، ففي بحثه الخاص عليه أن يقدم بياناً بالرموز التي يستخدمها، سواء اتبع في ذلك صاحب مؤلف في رموزه أو كانت رموزاً خاصة به فلا مشاحة في الاصطلاح، وعليه أيضاً عند نقل رموز الغير أن ينبه على المقصود بها عند هذا الغير، فربما اختلفت هذه الرموز من مصدر لآخر كلها أو بعضها.

١١- وعلى المخرج أن يرتب المصادر حسب صحتها عند التخرج فلا يقدم - مثلاً - كتاباً على الصحيحين، ولا يقدم صحيح الامام مسلم على

(١) محاضرة في التخرج للأستاذ الدكتور/ محروس رضوان. أستاذ الحديث وعلمه -

صحيح الامام البخارى لاتفاق جمهور العلماء على تقديم صحيح البخارى على مسلم فلم يخالف فى ذلك سوى علماء المغاربة.

١٢- وعلى المخرج أن يتنبه إلى احتمال اختلاف العلماء فى الحديث من حيث^(١) اللفظ، فقد أجاز العلماء الرواية بالمعنى فلا يلزم من وجوده عند آخر بنفس اللفظ الا فى المختصرات، ومثال ذلك لا يلزم عند بيان اتفاق البخارى ومسلم فى حديث الاتفاق فى لفظ الحديث.

من مصطلحات العزو عند أئمة الحديث:

اشتهر عند كثير من الأئمة الذين خرجوا أحاديث المتقدمين استعمال اللفاظ عند عزو الحديث إلى مصدره، إجمالاً ننكر طائفة منها فيما يلى:

- ١- الشيخان، أو صاحبا الصحيح، أو الإمامان المراد بهما البخارى ومسلم، وعند الاطلاق يقصد صحيحهما، وكذا قولهم «متفق عليه». وقال القاضى ابن رشد الحفيد فى «بدلية المجتهد» «متى قلت ثابت» فائما اعطى به ما أخرجه البخارى أو مسلم أو ما اجتمعا عليه^(٢).
- ٢- الثلاثة أو الأربعة الا ابن ماجه أو رقم (٣) فالمراد الأئمة أبو داود والترمذى والنسائى أى فى سندهم عند الاطلاق، والنسائى فى المجتبى، وكذا قال ابن حجر فى «بلوغ المرام»^(٣).

- ٣- أخرجه الأربعة أو رقم (٤)، أو أصحاب السنن، فيراد بهم (أبو داود،

بكلية أصول الدين بالقاهرة.

- (١) راجع «مختصر» ص ٢٠، ٢١ / «كشف اللثام» ج ١ ص ١٧٣ وما بعدها.
- (٢) انظر «بدلية المجتهد» ج ١ ص ٦٧ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦ / «نبيل الأوطار» ج ١ ص ١٢، «صلى وسلم» ج ١ ص ١٢، ١٣.
- (٣) انظر «بدلية المجتهد» ج ١ ص ٦٧ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦ / «نبيل

والترمذى، والنسائى وابن ماجه، فى سننهم، وهى تختلف عن كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب الفقهية).

٤- أخرجه الخمسة: يراد بهم (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى).

٥- أخرجه الستة: يراد بهم الخمسة السابقون بالإضافة إلى ابن ماجه قال الكتاتى: «فمنها - أى من كتب الستة - ما ينبغي لطالب الحديث البدء به وهو إسهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهى ستة (البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) - أى الصحيحين والسنن الأربعة - ثم قال: وهى - أى سنن ابن ماجه - التى كملت بها الكتب الستة، ولول من إضافة إلى الخمسة مكملا به الستة ابن طاهر المقنسى فى: «أطراف الكتب الستة» له وكذا فى «شروط الأئمة الستة» له، ثم الحافظ ابن سرور المقنسى فى «الكامل فى أسماء الرجال» أى رجال الكتب الستة الذى هببه «المدنى» فى كتاب «تهذيب الكمال» وقال أيضا: «على ذلك أصبح أطراف الرجال والناس، ومنهم من جعل السادس الموطأ كالعبدى فى كتابه «التجريد». وابن الأثير فى كتابه «جامع الأصول». وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح والنسائى، وصلاح الدين الكتاتى، والحافظ ابن حجر، لو جعل مسند الداريمى سادسا كان أولى»^(١).

٦- أخرجه السبعة: قال الكتاتى: «ومنهم من جعل الأصول سبعة فعد منها

الأوطار» ج ١ ص ١٢، «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.

(١) «الرسالة المستطرفة» للامام الكتاتى ص ١٠، ١١، بتصرف.

زيادة على الخمسة كلا من الموطأ وابن ماجة، ومنهم من أسقط الموطأ
وجعل بدله سنن الدارمي^(١) وفي «المنقلى»

٧- أخرجه الجماعة: وهم السبعة السابقون قال ابن تيمية ففى «المنقلى»
... و«العلامة لما رواه البخارى ومسلم أخرجاه، وليقتهم - يعنى أبو داود
والترمذى والنسائى وابن ماجة وأحمد بن حنبل ففى كتبهم - رواه
الخمس - ولهم تبعهم رواه الجماعة»^(٢).

٨- أخرجه الثمانية: فیزاد على ما سبق أبو عبد الله محمد بن أبى نصر
الحميدى م (٤٨٨) صاحب كتاب (الجمع بين صحيحى البخارى
ومسلم)^(٣).

٩- الأئمة التسعة فیزاد الامام أبو بكر أحمد بن محمد البرقائى م (٤٢٥)
صاحب «جامع البرقائى» أو أبو مسعود ابراهيم بن محمد الدمشقى
صاحب (جامع الدمشقى)^(٤).

١٠- الأئمة العشرة: يزاد البرقائى فى «جمعة»، والدمشقى أيضا فى «جمعة»^(٥).

(١) انظر «نيل الأوطار» للشوكاتى ج ١ ص ٨ بتصريف «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣.

والمراد بالمتفق عليه عند ابن تيمية الثلاثة (البخارى ومسلم وأحمد) قال الامام
للشوكاتى فى «نيل الأوطار» المشهور عند الجمهور أن المتفق عليه هو ما اتفق
عليه للشيخان، من دون اعتبار أن يكون معهما غيرهما، والمصنف - يعنى
ابن تيمية - لا جعل المتفق عليه ما اتفقا عليه وأحمد ولاشاعة فى الاصطلاح.

انظر نيل الأوطار ج ١ ص ١٢.

(٢) انظر «نيل الأوطار» ج ١ ص ١٢.

(٣) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٨ بتصريف.

(٤) المرجع السابق ج ١ ص ٢١٩ بتصريف / وعزاه الى مفتاح دار السعادة ج ٢ ص ١٤٠.

(٥) انظر «مشاركى الاصول» ج ١ ص ٦.

وينبغي على المخرج أن ينتبه إلى أن هذه المصطلحات تختلف من مجال لآخر، فإذا قيل في التاريخ الاسلامي أو سيرة الصحابة «الشيخان» فإنما يراد بهما سيدنا أبي بكر الصديق وسيدنا عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - فكل مجال مصطلحاته الخاصة به، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكما اعتنى العلماء بتخريج نصوص الأحاديث بأسانيدها، اعتنى بعض أفاضل العلماء بتخريج الأسماء لبيان ما وقع فيها من تصحيف، وكذا تخريج بعض ألفاظ الحديث، لنفس السبب، وهو ما عسى أن يكون قد أصابها من تصحيف أو تحريف وهو قليل، وقد ألف في ذلك القاضي عياض اليميني كتاباً فيما تعرض فيه للأسماء والكنى والألقاب وبعض ألفاظ الأحاديث، وسماه «مشارق الآثار على صحيح الآثار». وأيضاً ألف أبو القاسم خلف بن بشكول م (٥٧٨) كتاباً في مبهمات الأسماء في المتون وسماه: «غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة».

قال الامام الصنعائي (... وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للامة منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الاسلام ومنها أنه قد تداولته الامة الاعلام، ومنها أنه تتبع طرقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلاء، ومنها إرشاد المنتهي أن يرجع أصولها...»^(١).

أركان علم التخريج:

للتخريج أركان يقوم عليها هي:

١- مخرج - بكر الرء - وهو الباحث عما يوجد في مختلف المصادر من

(١) انظر «مبيل السلام» ج ١ ص ١٠ بتصرف.

رواية أو أكثر لما بين يديه من حديث.

مصدر للتخريج: وهو الكتاب الذى جمع فيه إمام من أئمة السنة من الأحاديث النبوية الشريفة، سواء من المتقدمين، أو من أعمال المتأخرين التى يسترشد بها فى تخريج الحديث.

- الأصل: وهو الحديث الذى بين يدي الباحث، والمراد تخريج رواياته من مختلف المصادر المعتمدة، وعند فراغ البحث عنه يمكن أن يقال عنه «هذا الحديث مخرج من كتب السنن».

- المخرج - بفتح الراء - ويطلق على الرواية المخرجة من المصدر، والتى يقال فيها هذه «رواية مخرجة من كتاب كذا» أو «أخرجها فلان»..

- الصيغة: وهى عبارة عن اللفظ الذى يتم به بيان النسبة العائقة بين الأصل والرواية المخرجة من المصدر (المقابلة). أى بيان درجة الاتفاق أو التقارب أو الاختلاف.

- ٦- التخريج: وهو هيئة البحث عن مقابل للرواية الأصل فى مختلف المصادر، أو الكتب التى يستعان بها للوصول إلى الرواية المقابلة وهو بهذه الغاية يختلف عن الاعتبار الذى يكون مقصده وجود متابع أو شاهد.

بيان العلاقة بين الحديث الأصل ومقابلة وصيغ العزو:

ينبغي على المخرج تحرى الدقة فى بيان العلاقة بين الحديث الأصل الذى بيده وبين ما يقابله من روايات فى مختلف المصادر الحديثة، وذلك لا يتم إلا باختيار الصيغة المناسبة عند العزو، نظرا لاختلاف أحوال المرويات أو اتفاقها فى اللفظ وغيره. فالناظر فى كتب المتقدمين، يجد أنهم قد اعتنوا بذلك

علم الاعطاء، ويظهر ذلك بوضوح في صحيح الامام مسلم، وعند الامام
القاسمي في مستنده ومن أسئلة ذلك:

أولاً: في حديث جبريل الذي أخرجه الامام مسلم في كتاب الايمان
جاء لا يذكر أحد من أهل القبلة بذلك^(١)، يقول بعد أن ذكر رواية شعبة
عبد الله بن معاذ الطبري إلى نهايتها حدثني محمد بن عبيد القيسري
وأبو كامل الجعفرى وأحمد بن عبد القوا: حدثنا حماد بن زيد عن مطر
الوراق عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر قال: لما تكلم محمد بما تكلم
به في قلن انكرنا ذلك قال: فمجهت أنا وحيد بن عبد الرحمن
لحموري حجة، وسألوا الحديث بمعنى حديث كعب بن إسناد وفيه بعض زيادة
وقسنا لحرفه، قوله: حرموا.... الخ، هو حيلة من بيان العلة بين
حديث شعبة الطبري الذي يحكى هو الأصل وبين رواية الطبري وغيره فيبين
أن القصة بمعنى الأولى أي تلك الحقائق في الألفاظ بينهما، كما أن بينهما
زيادة وقسنا لحرف.

ثانياً: وفي رواية شعبة محمد بن حاتم إلى أوردوا بعد رواية شعبة الطبري
مباشرة يقول بعد سرد الاسناد: طابقت الحديث كما هو حديثهم حين جسر
رجس الله عليه من النبي - صلى الله عليه وسلم - وفيه شيء من زيادة، وقد
نقص عنه شيء.

*** وفي رواية شعبة حجاج بن الشاعر يقول يذكر الاسناد بنحو حديثهم.

(١) نظر صحيح الامام مسلم مج ١ ص ١٥٠، ١٦١.

•• وفى «باب اثبات القدر»^(١) من «كتاب الايمان» يذكر حديث «جبريل» عن طريق شيخة أبو بكر بن أبى شيبه وشيخه زهير بن حرب جميعاً عن ابن عليه... من طريق أبى هريرة ثم يورد طريق شيخه محمد بن عبد الله بن نمير ويقول - دون ذكر المتن - بهذا الاسناد «مثله» غير أن فى روايته: إذا ولدت الأمة بغلها، يعنى العرارى».

ومن هذا نرى أن الامام مسلم رحمة الله تعالى حرص على بيان مدى تطابق ألفاظ الحديث الواحد بين رواياته المختلفة أو اختلافاً أو زيادتها أو نقصانها وذلك بالتعبير تارة بلفظ «الاتفاق فى المعنى» وتارة بلفظ «نحو» وتارة بلفظ «مثله» وتارة بالإشارة إلى الاختلاف إجمالاً أو تفصيلاً كقوله «غير أن فى روايته كذا...»، فهذه صيغ للمتقدمين فى الموازنة بين الروايات المتعددة.

ثانياً: نجد فى كثير من المواضع فى «سنن الامام النسائى المجتبى» ذكره لرواية أو أكثر تحت باب من الأبواب، ثم يعقب على هذه الرواية أو الروايات، بعقد عنوان خاص لها ورد من روايات مختلفة مع سابقتها فى الاسناد أو المتن وذلك بصيغة اجمالية كقوله: «فى كتاب القسامة» بذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر سهل فيه»^(٢) وذلك فى «باب تبرئة أهل الدم فى القسامة»^(٣).

ومما يلاحظ هنا أنهم لا يعتمدون على ذكر مصدر كتابى، وإنما يعتمدون على أسانيدهم الخاصة المتصلة بالرجال إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - وذلك

(١) المصدر السابق ج ١ ص ١٦١، ٦٤.

(٢) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٧.

(٣) انظر «سنن الامام النسائى» ج ٨ ص ٥.

يذكر راو بارز في الاسناد أو يذكر الصحابي.

ثالثاً: عند الامام أبي داود في «سننه» تجد طريقة غاية في الدقة والتحري، ففي «باب رجم ماعز بن مالك» من «كتاب الحدود» بعد ذكر رواية لشيوخه الحسن بن علي رقم (٤٤٢٨)^(١) يذكر له رواية ثانية وهي رقم (٤٤٢٩) يقول فيها: «حدثنا الحسن بن علي، ثنا أبو عاصم، ثنا ابن جريح قال: أخبرنا أبو الزبير، عن ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة، بنحوه زاد واختلفوا، فقال بعضهم: ربط إلى شجرة، وقال بعضهم: وقف»^(٢) فهذه أيضاً طريقة أو حالة من حالات التخرج دالة على الدقة والتحري في الرواية الواحدة الواردة من طريقين. ومن أراد الاستقصاء أو التتبع فإنه يجد الكثير عند المتقدمين، فإنهم لم ينفروا جهداً في العناية بأحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم.

لما طريقة عزو الحديث بعد المتقدمين فقد كان إجمالاً يذكر اسم المؤلف مع بيان بعض الألفاظ المختلف فيها بالتفصيل عليها مثاله:

١ - قال ابن عبد الهادي: بعد أن ذكر حديث «القطعة المروية عن كعبه وفيه قول أبي قتادة: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: اتسها ليست بنجس، إنما هي من الطوائف عليكم - أو الطوائف»:

ولفظ الترمذي وغيره يقول «الطوائف» رواه الامام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، وغيرهم. وقال الدارقطني «رواه ثقات معروفون» وقال الحاكم «هذا الحديث مما صححه مالك واحتج به في الموطأ ومع ذلك فإن له مثلهذا

(١) انظر صفح أبي داود ج ٤ ص ١٤٨.

(٢) المرجع السابق ج ٤ ص ١٤٨.

بإسناد صحيح»^(١).

فهذا نوع من التخريج تعرض لنكر مواضع الحديث بذكر أصحاب المصنفات، مع تعليقات بعضهم على الحديث، ولكن لم يذكر الكتاب أو الباب أو الجزء أو الصفحة ونحو ذلك:

ب - وقد ورد الإشارة إلى الزيادة والنقصان فسي تخريج أحاديث «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين العراقي وابن حجر، مع التعرض إلى الإسناد بذكر بعض ما ورد في الرجال: جاء في «كتاب العلم/ باب في ذم الكذب»: و«عن أسماء بنت يزيد قالت: قلت: يا رسول الله إن قالت إحدى إحدانا شئ تشبهه لا أشبهه بعد ذلك كذباً؟ قال: إن الكذب يكتب كذباً حتى تكتب الكذبة كذبة» رواه أحمد والطبراني في الكبير في حديث طويل، وفي إسناده أبو شاذان عن مجاهد قال في الميزان: لم يرو عنه سوى ابن جريح، قلت قد روى عنه يونس بن يزيد الأيلي في هذا الحديث في المسند فارتفعت الجهالة^(٢).

ج - وفي «سبل السلام» للإمام الصنعاني «شرح بلوغ المرام» للإمام ابن حجر نجد نوعاً من التخريج، ويصاحبه التعليق على الحديث والرواية مثاله في الحديث رقم (٩) في «كتاب الوضوء من كتاب الطهارة».

«وعن عثمان رضي الله عنه» هو أبو عبيد الله عثمان بن عفان الأموي القرشي أحد الخلفاء وأحد العشرة. أسلم في أول الإسلام وهاجر إلى

(١) راجع كتاب ابن عبد الهادي «المحرر في الحديث» كتاب الطهارة باب المياه ج ١ ص ٨٨، ٨٩ ط دار المعرفة / ١٩٨٥ م.

(٢) راجع «مجمع الزوائد» ج ١ ص ١٤٢ ط مكتبة التمس.

الحبشة الهجرتين، وتزوج بنتي النبي - صلى الله عليه وسلم - رقية أولاً، ثم لما توفيت زوجها النبي - صلى الله عليه وسلم - بهم كلثوم، استخلف فسي أول يوم من المحرم سنة أربع وعشرين، وقتل يوم الجمعة ثمان عشرة خلت من ذي الحجة الحرام سنة خمسة وثلاثين، ودفن ليلة السبت بالبقيع، وعمره اثنتان ومائون سنة وقيل غير ذلك (أن النبي صلى الله عليه وسلم - كان يخلل لحيته في الوضوء). أخرجه الترمذي، وصححه ابن خزيمة^(١).

والحديث أخرجه الحاكم والدارقطني وابن حبان من رواية عامر بن شقيق عن أبيه وأقل قال البخاري حديثه حسن. وقال الحاكم لا تعلم فيه ضعفاً بوجه من الوجوه هذا كلامه، وقد ضعفه ابن معين، وقد روى الحاكم للحديث شواهد عن انس وعائشة وعلي وعاصم. قال المصنف: وفيه أيضاً عن أم سلمة وأبي أيوب وأبي أمامة وابن عمر وابن عباس وأبي الدرداء، وقد تكلم على جميعها بالتحسين إلا حديث عائشة. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس في تخريل النخلة شيء، وحديث عثمان هذا دل على مشروعية تخريل النخلة، ولما وجبه اختلف فيه.....^(٢).

وفي هذا النص نجد أموراً كثيرة: منها التخريج الإجمالي لمواضع الحديث، ومنها الدلالة على رواياته بنكر الرواية من الصحابة، والإشارة إلى حكم العلماء على أسانيد الحديث ورواياته المختلفة، ومنها التخرج بين الروايات حيث رجح الحاكم رواية بسند عائشة على غيرها.

(١) وهذا تخرج ابن حجر صهل السلام - ج ١ ص ٤٨.

(٢) انظر صهل السلام - لتمام المصنف (١١٨٢) - ج ١ ص ٤٨ ط مكتبة الرسالة الحديثة.

د - جاء في مقدمة «نيل الأوطار» للامام الشوكاني (١٢٥٥) في التعريف به «هذا الشرح اشتمل على مزايا قل أن توجد في غيره من الكتب المولفة في بابيه، منها أنه تعرض لتخريج الحديث، وبيان طرقه واختلاف ألفاظه، وما قيل فيه من صحة أو ضعف، وسبب ضعفه، وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وابداء رأيه في ذلك وقد اعتمد في ذلك غالباً على كتاب «تخريص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير» لابن حجر العسقلاني. ومنها كشف معاني ألفاظ الحديث، وأقوال علماء اللغة فيها... الخ»^(١).

فهذا بيان أيضاً لعملية التخريج وما ينبغي أن تكون عليه في رأي القاضى محمد بن على الشوكاني، والتي انتهجها في نيل الأوطار.

ومن تتبع مصادر المتقدمين، ومراجع الخلف سجد - إن شاء الله تعالى - كثيراً من أساليب التخريج وصيغ التعبير عن أحوال الروايات المتعددة، حرصاً منهم على بقاء سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وتشريعاته وأحكامه، صافية كالماء للزال، ونقية، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، إلى ما شاء الله تعالى.

نستخلص مما سبق أن للرواية المقابلة للأصل أحوال، تظهر من تتبع صنيع المتقدمين من العلماء، وكذا ما ورد في دور التهذيب، والترتيب لدى الخلف، ولكي تتضح العلاقة بين الحديث الأصل وما يقابله من روايات لابد من استخدام صيغ تبين ذلك بوضوح. وفيما يلي نذكر طائفة من أحوال التخريج والصيغ المستخدمة في ذلك:

(١) انظر مقدمة نيل الأوطار» ج ١ ص ح ط. دار الحديث.

١- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في اللفظ تمام الاتفاق، وصيغتها «أخرجه فلان بلفظه» أو «رواه فلان بلفظه».

٢- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه بلفظ متقارب ويقصد بالتقرب إيراد ألفاظ تؤدي نفس المعنى للألفاظ التي في الحديث الأصلي مثل (صفت - سلمت). أو باختلاف بعض الحروف بزيادة أو نقص، بحيث يحتاج إدراك الفرق بين الحديثين إلى شيء من التأمل. وصيغة ذلك «أخرجه فلان بألفاظ متقاربة، أو رواه فلان بنحوه، أو أخرجه فلان بنحوه».

٣- مجئ الرواية المقابلة للأصل متفقة معه في المعنى باللفظ مختلف - وصيغة العزو أن تقول «أخرجه فلان بلفظ مختلف أو رواه فلان بلفظ مختلف، أو لفظ فلان كذا».

٤- مجئ الرواية المقابلة للأصل بزيادة عليه، فيصبح الأصل جزءاً من المقابل، فينبغي على المخرج في هذه الحالة أن يشير إلى هذه الزيادة أيضاً في تخريجه، ولها من الصيغ (أخرجه فلان وهو جزء حديث عند، أو رواه فلان وهو جزء حديث عند، أو أخرجه أو رواه فلان بزيادة كذا» مع الإشارة أيضاً إلى ما تكتسب فيه الرواية المقابلة مع الأصل إن كان باللفظ أو بلفظ متقارب أو بلفظ مختلف. مثل «أخرجه فلان بلفظه وهو جزء حديث عند، أو أخرجه فلان بلفظ متقارب وهو جزء حديث عند، أو أخرجه فلان بلفظ مختلف وهو جزء حديث عند».

٥- كون الرواية المقابلة جزءاً من الأصل، ولها من الصيغ «أخرجه فلان مقتصراً على الشطر الأول أو الآخر، ورواه فلان مقتصراً على الشطر

الأول أو الآخر مثلا، أو أخرجه فلان مقتضرا على كذا مع الإشارة إلى الاتفاق في اللفظ أو التقارب أو الاختلاف في هذا الشطر.

٦- عدم مجئ رواية مقابلة ولها من الصيغ (تفرد به فلان، أو الحديث انفرد به، أو الحديث انفرد بإخراجه فلان، أو الحديث لم يروه إلا فلان)^(١) وهكذا.

وبعد فهذه مجموعة من الحالات التي تقابل المخرج أثناء تخرجه مع ما يناسبها من صيغ فاليعتنى بها المخرج.

ما يلحق بالمصطلحات السابقة:

ومما يلحق بالمصطلحات سابقة الذكر (المسند - المعجم - المسانيد - المعاجم - السنن - الصحاح الستة) وهي مما ينبغي للمخرج أن يكون على دراية بها لاعتراضها إياه حال نظره فيما بين يديه من كتب، فقد يعزرو الحديث إلى مصدر واحد أو عدة مصادر دون ذكر المؤلف، أو تحديد المصدر أو المصادر. تحديدا تامة ويقصرون بذلك ما اجتمع عليه الأئمة في ضرورة هذا الإطلاق - أو ارتباطه في ذهن السامع أو القارئ - من أنه إذا أطلق ذلك دون قيد تصرف إلى مصدر معين أو مصادر معينة^(٢).

(١) راجع (كشف اللثام) ج ١ ص ٢٧٧/٢١٤، وقد أورد في هذا الموضع إحدى وعشرين حالة بصيغ متعددة لكل حالة من الحالات وربما تدلغت ببعض الحالات بعضها في بعض على سبيل التجاوز، كاللفظ المتقاربة فيما كان بلفظه، أو فيما كان بلفظ مختلف، وهذا أيضا ما تلقى عليه التجربة الخاصة في أصل «المستتر» و«الكثرة» ولهذا يلتفتي عن استثنى الأجلاء.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥ بتصرف.

وفيما يلي مفهوم هذه المصطلحات:

- ١- المسند: دون قيد يتصرف إلى «مسند الامام أحمد بن حنبل».
- ٢- المعجم: دون قيد يتصرف إلى «معجم الطبراني الكبير» وهو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد وإذا أريد غيره قيد، قاله الكتاني^(١).
- ٣- المسانيد: دون قيد يتصرف إلى «مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند الدارمي ومسند البزار، وإذا قيل المسانيد العشر بهذا القيد فسيراد بها «مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسند بن سرهد، ومسند محمد بن يحيى العنتي، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي بكر بن أبي شيبة، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة، ومسند أبي ليلى الحوصلي، إلى غير ذلك»^(٢).
- وإذا قيل المسانيد الثمانية بهذا القيد: كان المراد - كما يقول الكتاني في الرسالة (مسند ابن أبي عمر العنتي، ومسند أبي بكر الحميدي، ومسند مسدين سرهد، ومسند الطيالسي، ومسند ابن منيع، ومسند ابن أبي شيبة، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبي أسامة)^(٣).
- ٤- المعاجم: دون قيد يتصرف إلى «المعجم الكبير، والأوسط، الصغير للطبراني».

(١) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١.

(٢) انظر المرجع السابق ص ١٢٧ يتصرف.

(٣) المرجع السابق ص ١٢٨ يتصرف.

٥- السنن: فإنه يصرف عند إطلاقه إلى الأربعة (سنن أبي داود، وسنن النسائي وسنن ابن ماجه)^(١).

٦- الصحاح الستة: فإنه عند إطلاقها يقصد البعض بها «المصححين والسنن الأربعة - أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه»^(٢) وهناك من المصطلحات الخاصة في بعض المصنفات لبعض الأئمة تظهر بمسير هذه الكتب.

(١) راجع «رسالة المستطرفة» ص ٨، ٩، ١٠ / دأملام المحققين ص ٢٧٩ / راجع أيضاً «سبل السلام» ج ١ ص ١٢، ١٣ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٥.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٦، يتصرف. وهذا الإطلاق على جهة التعميم، والألفان السنن بها الصحيح والسنن والضعيف والتقد على ابن ماجه بعض المنكير من الأحاديث. راجع شروط الأئمة الستة ص ١٩ ط مكتبة عاطف.

الفصل الرابع

يشتمل هذا الفصل على موضوعين:

- أ - بيان أنواع التخريج، المستنبطة من مصادر السلف ومراجع الخلف.
- ب - في كيفية التخريج وبيان أساليبه تبعاً لمناهج المصنفين.

أولاً - بيان أنواع التخريج:

مما ينبغي أن يعلم أن هذه الأنواع إنما ترجع إلى الاستنباط من مصادر السابقين سلفاً وخلفاً، وصنيعهم في مؤلفاتهم حتى القرن الرابع عشر الهجري ومطلع القرن الخامس عشر الهجري، وعلى هذا يمكن ذكر الأنواع الآتية للتخريج.

النوع الأول:

وهو التخريج المختصر وله صور متعددة:

منها: الاختصار في التخريج على الراوى الأعلى (المحاسبى) وهو الذى تنتهى إليه الطريق، وهذا مملوك المتقدمين، لاعتمادهم على الأسانيد المستقلة بهم، وتجد ذلك بوضوح عند «الامام الترمذى» فى «سننه» فإنه بعد أن يخرج حديث الباب ويقول وفى الباب عن فلان وفلان.. إشارة إلى أن للحديث طرق أخرى فيخرجه بذلك عن حد الغرابة. أو يقول «لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

ومنها: ما يكون بذكر الكتاب أو صاحبه شهرة لكتابة، سواء استخدم

الرمز في ذلك أو ذكره باسمه مع ذكر الراوى الأعلى (الصحابى) ودرجة الحديث ويوجد ذلك في مصنفات الأئمة مثل السيوطى في الجامع الصغير فهو يقول عند حديث «إن خياركم أحسنكم قضاء» (حم خ ن) عن أبى هريرة (صحه)^(١).

ومنها: الصورة المختصرة للتخريج الإشارة إلى مصادر الحديث بالنظ مجمل مصطلح عليه^(٢) نحو قولهم (رواه أو أخرجه أصحاب السنن، أو الصحيحان أو أخرجه السنة أو السبعة) ونحو ذلك من الألفاظ، ونجد ذلك في «المنتقى» لابن تيمية وكتاب «بلوغ المراد» للحافظ ابن حجر العسقلانى وغيرها. ويمكن أن يطلق على هذا النوع التخريج المختصر أو الاجمالى وهذا النوع يلجأ إليه الكثير من المؤلفين من غير أهل الحديث حتى عصرنا هذا.

النوع الثانى:

وهو يشتمل على نوع من التفصيل صا قبله، وذلك بذكر «اسم الكتاب أو مؤلفه والباب والراوى»، وذلك نحو ماورد فى كتاب «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» للشيخ عبد الرحيم بن عنبر الطهطاوى. وهذا النوع أيضاً بما فيه من تفصيل جزئى يلحق بسابقه وهو المختصر الاجمالى.

النوع الثالث:

وهو التخريج الوافى المعتدل: ويعتمد فيه المخرج على ذكر اسم المصنف - بفتح النون المشددة - ومؤلفه واسم الكتاب والباب (إن كان مصنفًا على الأبواب). ولا انتشار الطباعة - فإنه يذكر الجزء والصحيفة. والراوى

(١) راجع «الجامع الصغير» حرف الألفاظ ج ١ ص ٩٠ للامام السيوطى ط. دار الفكر.

(٢) راجع «نيل الأوطار» ج ١ ص ٢٢٩.

الأعلى (الصحابي)، ورقم الحديث إن كان في نسخة (مرقومة). وقد يتبعه بيان درجة الحديث عند العلماء السابقين من الصحة وغيرها.

وهذا النوع من التخريج يلاحظ أنه منهج الكثيرين من المشتغلين بالسنة النبوية الشريفة^(١) وطائفة من الملتزمين من غيرهم ممن تتصل مؤلفاتهم ومصنفاتهم بالسنة النبوية من حيث كونها شرعاً وديناً تنظم كل جوانب الحياة المتصلة بالفرد والجماعات.

النوع الرابع:

وهو تخريج الخاصة من المحدثين والباحثين في السنة النبوية الشريفة. ويتعرض الباحث في هذا النوع إلى بيان أحوال الرواة بياناً تفصيلياً، من حيث مقارنة الأسانيد بعضها ببعض، لمعرفة المتصل والمنقطع، ونقد رجال الأسانيد، وبيان منزلتهم من الجرح والتعديل، والاشارة إلى ما يعتبر به الأصل الذي بيده، أو يكون شاهداً له، مع العناية بتعليق العلماء.

كما يتعرض الباحث في هذا النوع إلى مقارنة المتن بعضها ببعض، مع الإشارة إلى الزيادة والنقصان فيها، وإزالة ما بين الروايات من تعارض، وبيان الألفاظ الغريبة في المتن، كل ذلك مع إدراج حالة النوع الثالث فيه^(٢).

-
- (١) راجع «صحيح ابن خزيمة» تحقيق أد/ محمد مصطفى الأعظمي. / «مصابيح السنة» للامام البغوي تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الأستاذة/ محمد سليم إبراهيم مسارة، وجمال حمدي الذهبي ط. دار المعرفة - بيروت لبنان. ط. الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. وقد قاموا أيضاً: بتحقيق كتاب: المحرر في الحديث للحافظ شمس الدين بن عبد الهادي المقنسي ط. دار المعرفة ط. الأولى ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
- (٢) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢١٢/ ٢٢١، «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٣/ «تخريج ودراسة الأسانيد» ص ٢٤ وما بعدها/ «تخريج» أد/ عبد المهدي ص ٢٢ وما بعدها.

والناظر فى كتاب «فتح البارى» شرح صحيح البخارى يجد لذلك نماذج كثيرة يطول فيها حتى كأنه استوعب طرق الحديث ولا عجب فانه قدم «للفتح» بمقدمة هائلة خرج فيها أبواب الصحيح، ورد فيها على كل من تلمس مفوة على البخارى فى صحيحه.

وكذا نرى ذلك فى كتاب «جامع العلوم والحكم» لابن رجب.. ولا يغوتنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن التخرىج التفصيلى هو ما تقوم عليه «موسوعة السنة النبوية الشريفة» للباحثين فى حقل الأحاديث النبوية بجامعة الأزهر الشريف.. والله أعلم.

ثانياً: كيفية التخرىج وبيان أساليبه:

تعد الملاحظة والاستقراء من أهم خطوات منهج البحث العلمى، نللك أن الملاحظة هى التى تعين على تتبع الظاهرة الخارجية، وإمكان الحكم عليها، والاستقراء خطوة قديمة العهد تقوم على تتبع الجزئيات، أو الكليات للوصول إلى حكم كامل، أو شبه كامل.

وبناء على هذه القاعدة والتى أشار الله تعالى إليها فى كثير من آياته الكريمة^(١) فإن علماء السنة النبوية الشريفة حينما استعرضوا مؤلفات السابقين باختيار منهج التصنيف وجدوا فيها مناهج متعددة لأصحابها، ولا شك أن فى ذلك إثراء للعلم والمعرفة، كما أن فى الاطلاع على مناهج المؤلفين، والتعرف على أهدافهم عون للباحث على فهم مؤلفاتهم، وكيفية البحث فيها، والانتفاع بها.

(١) فى نحو قوله تعالى «فلهم يسبروا فى الأرض لينظروا...» وقوله «لو لم يتفكروا فى أنفسهم...»، وقوله: «فلانقص القصص لهم يتفكرون» وقوله (إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب) ونحو ذلك من الآيات التى تدفع إلى إعمال الفكر والمقل.. والله أعلم.

من هذا المنطلق نجد أن مناهج المحدثين في مصنفاتهم، قد استحوذت على جانب من اهتمامات علماء السنة وجهودهم، حتى أفردوا لها مصنفات خاصة بها^(١) وقد ظهر في مناهج المحدثين في التصنيف طرائق عدة:

١- التصنيف على الأبواب.

٢- التصنيف على المسانيد وأهل هذه الطريقة اختلفوا في الترتيب فمنهم: من رتب الصحابة على حسب السبق في الاسلام فبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ثم أهل بدر ثم أهل الحديبية، ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح الأعظم ثم أصاغر الصحابة سناً، ثم النساء كما فعل الامام أحمد - رحمه الله تعالى - في مسنده.

ومنهم: من رتبهم على القبائل، فيقدم بنو هاشم ثم الأكراب فالأكراب إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في شرف النسب الكريم. ومنهم: من رتبهم على حروف المعجم كالطبراني في «المعجم الكبير» وغير واحد، وهو أسهل تناولاً. ومنهم: من يقتصر في مسنده على أحاديث صحابي واحد كمسند أبي بكر، ومسند السيدة عائشة، أو أحاديث جماعة منهم: كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر، إلى غير ذلك والمسانيد كثيرة^(٢).

٣- التصنيف على ما ورد في الآثار الشريفة من الأوامر والنواهي والأخبار والإباحات وأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - وسلك ذلك ابن حبان في

(١) راجع في ذلك ما ورد في «مصطلح الحديث» و«مناهج المحدثين» ونحو ما ورد في «الرسالة المتطرفة».

(٢) راجع «أعلام المحدثين» ص ٣٢، ٣٣، «والرسالة المستطرفة» ص ٤٦.

صحيحه، كما نوع كل واحد من هذه الخمسة إلى أنواع، والكشف في مثل هذا النوع من التصنيف يحتاج إلى صبر وتحمل المعاناة، مما دفع الفقيه علاء الدين الأمير (٦٧٥هـ). بإعادة ترتيب «صحيح ابن حبان» الموسوم بـ «التقاسيم والأنواع». وسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» فكان الأمير علاء الدين أول من ابتكر التهارس الصحيحة المنظمة فسهل الكشف عن الأحاديث في مواضعها من الأصل^(١)، وقد بلغت أنواع المتن أربعمائة نوع كذا قال أبو حاتم^(٢).

٤- التصنيف على العلل: وذلك بأن يجمع المؤلف في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، فيعرف المتصل والمرسل والمنقطع ويعرف المرفوع والموقوف وغير ذلك.

وهؤلاء منهم من رتب كتابه على الأبواب كابن أبي حاتم، ومنهم من رتب كتابه على المسانيد كالحافظ يعقوب بن أبي شيبة م (٢٦٢)، ورتب على المسانيد أيضاً الإمام الدارقطني كتابه وهو أجمع كتاب في العلل، ومن أشهر الكتب في العلل كتاب «العلل المتناهية» لابن الجوزي م (٥٩٧هـ) وهو مرتب على أبواب الفقه^(٣).

٥- التصنيف على حروف المعجم - الحروف الهجائية: أ، ب، ... ومن ذلك «مسند الفردوس» لأبي منصور، والإمام السيوطي في «الجامع الصغير» و«الجامع الكبير» و«الجامع الأزهر» للإمام المناوي وغيرهم.

(١) راجع مقدمة «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» ج ١ ص ١٢ - ج ١ ص ٧٩/٢٥ ط. المكتبة السلفية ط. الأولى ١٤٩٠هـ / ١٩٧٠م.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١٠، ١١١، مقدمة «العلل المتناهية» لابن الجوزي ج ١ ص ٧ وما بعدها.

٦- التصنيف على الأطراف: ويراد به ذكر طرفا من الحديث دال على بقيته، مع الجمع لأسانيد، إما على سبيل الاستيعاب، أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة «كأطراف الصحيحين» للحافظ ابن عبيد الدمشقي (٤٠١هـ)، و«الكشاف في معرفة الأطراف» لأبى المحاسن بن حمزة الدمشقي م (٧٦٥هـ). وأطراف الكتب العشرة للحافظ ابن حجر وهو المسمى «بإتحاف المهرة بأطراف العشرة»^(١) وهذه الأطراف منها ما صنّف على الأبواب ومنها على حروف المعجم.

٧ - التصنيف في الأحاديث الموضوعة ومنها ما هو مصنف على الأبواب أو حروف الهجاء ومن أشهرها «كتاب الموضوعات» لابن الجبوري و«الثلاثي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام السيوطي م (٩١١هـ) و«كتاب الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهى» للسندروس م (١١٧٧هـ) ورتبه على حروف المعجم وغيرها^(٢).

٨ - ومن طرق التصنيف ومنهجه أن يفرد بعض العلماء بالجمع والتأليف بعض الأبواب مثل باب «رفع اليدين في الصلاة» للبخاري، وباب «التضامن بالشاهد واليمين» للدارقطني، أو الشيوخ كجمع الاسماعيلي حديث الأعمش، وجمع الامام النسائي حديث الفضول بن عياض^(٣). وهذه تختلف نسباً عن المشيخات وهي الكتب التي تشمل على ذكر الشيوخ الذين لقوهم

(١) العشرة «الموطأ، ومسنّد الشامى، ومسنّد أحمد ومسنّد الدارمى وصحيح ابن خزيمة ومنقلى ابن الجارود وصحيح ابن حبان ومسنّد الحاكم، ومسنّد ترمذى وأبى عوانة وشرح معانى الآثار، ومنن الدارقطنى وزاد المند واحد لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه» انظر «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٧.

(٢) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١١١.

(٣) راجع «اعلام المحققين» ص ٣٤.

المؤلف وأخذ عنهم^(١) .

٩- ومن المصنفات الحديثة الكتب المخرجة بقصد الدلالة على مواضع الحديث «كمفتاح كنوز السنة» للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لجماعة المستشرقين وعضوية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - وهو مرتب على حسب الكلمات الواردة في الحديث ويضاف إلى ذلك التخريج بواسطة الأجهزة الحديثة (الكمبيوتر).

١٠- بالجملة فإن مناهج المحدثين في تصانيفهم لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم - تعددت وتبهرت كثيراً. وقد جمع الإمام السيد محمد بن جعفر الكتلى - رحمه الله تعالى - كتابه «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرقة» ط. مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، ووافق الفراغ منها - كما يقول الكتاني يوم الخميس خامس وعشرين ربيع الثاني عام ثمانية وعشرين وثلاثمائة وألف هجرية - وقد جمع فيها ما يربو على سبع وأربعين نوعاً من أنواع المؤلفات الحديثة:

ونخلص من ذلك بأمور ثلاث:

الأمر الأول: «أن العلماء جمعوا الأحاديث أو أجزاءها، ورتبوا على نحو ما، وذكروا من أخرجها، وشيئا من المعلومات عنها، ومن اختلافهم في ترتيب

(١) ويلحق بذلك التصنيف على التراجم وفيه يقول المؤلف بجمع طائفة من الأحاديث كلها بإسناد واحد. كالسلسلة الذهبية مالك عن نافع عن ابن عمر. ومن مناهج التصنيف التصنيف على الطرق. فقد جمعوا طرق بعض الأحاديث كحديث «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» جمع طرقه الطبراني وكحديث «قبض العلم» للطوسي.

الأحاديث كانت طرق التخریج^(١) وذلك كما رأينا على الأبواب، وحروف المعجم، والأوامر والنواهي، والعلل، والأطراف والموضوعات، والأبواب الخاصة، وكتب الدلالة على مواضع الحديث وغير ذلك.

الامر الثاني : كما ذكرنا أنما ان مبنى اساليب التخریج هو تنوع مناهج المحدثين في مصنفاتهم ، لذلك ينبغي على المخرج ان يكون على دراية بمناهج كتب المحدثين التي يقوم بالتخریج منها .

الامر الثالث : أنه يمكن استنباط أساليب وطرق التخریج الآتية:

- ١- التخریج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل».
- ٢- التخریج اعتماداً على حروف المعجم المتعلقة بمصطلح الحديث.
- ٣- التخریج بدلالة راوی الحديث الأعلى.
- ٤- التخریج بدلالة موضوع الحديث بناء على ترتيب بعض المصنفات ترتيباً موضوعياً بحسب الكتب والأبواب الفقهية، أو بحسب ما تتضمنه الجوامع من الأبواب الثمانية وما يلحق بها.
- ٥- التخریج بدلالة صفة غالية توجد في الإسناد أو المتن.
- ٦- التخریج بطريقة الاستقراء والتتبع^(٢).
- ٧- التخریج باستخدام الأجهزة الآلية الحديثة (أجهزة حفظ الذاكرة) (الكبيوتر).

هذا ونتائج الأفكار متصلة لا تقف عند حد، ولوماً يلى نبين هذه الطرق والأساليب بياناً تطبيقياً على طائفة من الكتب التي تختص بكل طريق

(١) انظر طرق «التخریج» ص ٢٣.

(٢) راجع كتاب «التخریج» ص ٢٤ / «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٥٧ / «مفتاح علوم الحديث» ص ١٢٣ / ١٤٨.

منها، حتى يكون المخرج على بيئة واضحة بين مختلف مصادر السنة، ومراجعتها، ومهيئا للناحية العملية، وبالله التوفيق..

تطبيقات طرق التخرّيج وفق المصادر

لتوضيح طرق التخرّيج المجملّة سابقا علينا أن نعرض لمجموعة من المصادر التي ترجع إليها هذه الطرق، ويعتمد التخرّيج عليها، وفيما يلي توضيح هذا المجمل:

الطريقة الأولى:

التخرّيج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث «اسم أو فعل:

التخرّيج بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث، هو وسيلة من وسائل التخرّيج التي تتميز بسرعة الوصول إلى موضع الحديث، في مصدر أو أكثر، والمراد باللفظ هنا ما كان في الحديث من (اسم أو فعل)، أما الحرف فلم يعتبر في هذه الطريقة.

فمن أراد تخرّيج حديث معه كإبلاء أو جزء منه فيمكنه الاستعانة بما وضع من مؤلفات انتهجت هذا المنهج في ترتيبها للأحاديث النبوية الشريفة وإنما يصل المخرج إلى بغيته عن طريق ألفاظ الحديث خاصة ما كان غريبا منها، وذلك بعد تجرّدها مما فيها من حروف زائدة، فقد ورد في مقدمة «مفتاح كنوز السنة» وإنما يدلك على ما ورد فيها - أي في الكتب القائمة على هذا المنهج - من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع ثم ما

يليه من قروعه»^(١).

«قال المؤلفون بهذه الطريقة يركزون على الألفاظ الغريبة فكلما كانت غريبة كان التخريج سهلاً وأكدوا»^(٢)، فلو أرببت تخريج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «إن في عجوة العالية شفاء، وإنها ترياق أو البكرة» فلو أخذت كلمة «ترياق» وقمت بتجريدتها ثم كشفت عنها في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي» لوجدتها في حرف التاء من الكلمة المجردة هكذا.

ترياق: «إن في عجوة العالية شفاء وإنها ترياق أول البكرة م أشربة ١٥٦ رقم ٦، ٧٧، ١٠٥، ١٥٢»^(٣).

وتتمتاز هذه الطريقة: بسرعة الدلالة على موضع الحديث، فهذا المنهج يعطى المخرج اسم المصدر وغالباً ما يكون باستخدام «رمز» مصطلح عليه، في اسم الكتاب والباب فها ألف على الأبواب، والجزء والصفحة فها ألف على المسانيد، كما أن معرفة أي جملة من جمل الحديث، تصلح في الدلالة على موضع الحديث.

مستلزمات هذه الطريقة: وتستلزم هذه الطريقة أن يكون المخرج على دراية بعلم اللغة خاصة باب المجرد والمزيد.

يقول ابن عقيل: الفعل ينقسم إلى مجرد وإلى مزيد فيه، كما ينقسم الاسم إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجرد أربعة أحرف، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة، وللثلاثي المجرد أربعة أوزان ثلاثة لفعل الفاعل، وواحد لفعل

(١) انظر جـ ١ من تقدم العمود محمد رشيد رضا.

(٢) انظر «طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ٨٣.

(٣) انظر «المعجم المفهرس» جـ ١ ص ٢٧٢ للعمود الأول.

المفعول، فالتى لفعل الفاعل، فعل بفتح العين، كضرب، وفعل بكسرها كشرّب،
وفعل بضمها كشرف، والذي لفعل المفعول فعل بضم الفاء وكسر العين
كضمين، ولا تكون الفاء فى المبنى للفاعل إلا مفتوحاً.

وللرباعى المجرد ثلاثة أوزان: واحد لفعل الفاعل كدحرج، وواحد
لفعل المفعول كدحرج، وواحد لفعل الأمر كدحرج.

وأما المزيد فيه: فإن كان ثلاثياً، صار بالزيادة على أربعة أحرف
كضارب، أو على خمسة كإنطلق، أو على ستة كاستخرج، وإن كان رباعياً
صار بالزيادة على خمسة، كندحرج، أو على ستة كاحرنجم.. ويقول: الحروف
الذى يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلى، والذى يسقط فى بعض
تصاريف الكلمة هو الزائد نحو: ضارب ومضروب^(١).

إذن فمعرفة باب المجرد والمزيد وضروب الاشتقاق ووابواب الصرف
من مستلزمات المخرج المستخدم لهذه الطريقة فى التخرج، فلا يتقنها إلا من
تدبر فن الصرف، وأحاط علماً بضروبه، كما يلاحظ أن هذه الطريقة أقرب
ما تكون إلى معاجم اللغة، وإن اختلفت شأية كل منهما^(٢).

ومما ألف على هذا المنهج الكتب الآتية:

١- (المعجم الملهرس لألفاظ الحديث النبوى) لجماعة المستشرقين وعضوية

الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.

(١) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطبع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللراى ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

(٢) انظر «شرح ابن عقيل» ص ٣٤٥، ٣٤٦ ط. المطابع الأميرية ط. ١٤١٢/١٩٩١م

انظر «مختار الصحاح» ص هـ، وللراى ط. المطبعة الأميرية ١٣٤٥/١٩٢٦.

- ٢- فهرس "صحيح مسلم" الذي وضعه المرحوم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي ضمن مجموعة الفهارس التي وضعها لصحيح الامام مسلم، فالفهرس السادس من هذه الفهارس فهرس على هذه الطريقة^(١).
- ٣- فهرس سنن أبي داود الذي وضعه ابن يويى للأجزاء التي شرحها الشيخ محمود خطاب السبكي وهو الفهرس الرابع (الألفاظ)^(٢) وهو كتاب «المنهل العذب المورود شرح سنن الامام أبي داود»^(٣).
- ٤- مفتاح الصحيحين الجديد للأستاذ زكريا علي يوسف^(٤).

ومما يلاحظ أن المؤلفات على هذا المنهج قليلة وفيما يلي التعرف على بعضها:

المعجم الفهرس لالفاظ الحديث النبوي:

مؤلفه:

ابتدا تأليف هذا الكتاب ونشره للدكتور/ أ.بى. فؤاده أستاذ العربية بجامعة لندن - واعتقد أن هذه البداية كانت هي الأساس لكتاب «مفتاح كنوز السنة للأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي»^(٥) - ثم انضم إليه عدد من المستشرقين، وشاركهم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد قدمت المساعدات المالية لتمام هذا العمل المجامع العلمية البريطانية والدانمركية والسويدية والهولندية والكنيسكو، والاتحاد الأممي

(١) راجع «مشرق تخريج احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم» ص ١٠١.

(٢) انظر: «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٧٨.

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٨.

(٤) راجع مقدمة أ. أحمد شاكر على كتاب «مفتاح كنوز السنة» ص ت/ وو.

للمجامع العلمية وغيرهم^(١).

مصادر الكتاب:

وهذا الكتاب يشتمل على تسعة كتب هي:

(صحيح الامام البخارى، وصحيح الامام مسلم، ومسند أبى داود، ومسند الترمذى، ومسند الامام النسائى، ومسند ابن ماجه ومسند الدارمى، وموطأ الامام مالك، ومسند الإمام أحمد بن حنبل).

رموزه:

والناظر فى هذا المعجم يجد ثلاثة أنواع من الرموز:

- ١- رموز المصادر وهي: (خ) للبخارى (م) لمسلم (د) لأبى داود (ت) للترمذى (ن) للنسائى (ج) لابن ماجه (دى) للدارمى (ط) للموطأ (حم) للإمام أحمد أى فى مصادرهم^(٢).

- ٢- رموز خاصة بمحتويات موطأ الامام مالك وهي كالآتى:

رموزه

اسم الكتاب

صلاة

باب وقوت الصلاة

طهارة

كتاب الطهارة

نداء

ما جاء فى النداء للصلاة

ميسر

العمل فى اليسر

جمعة

العمل فى غسل يوم الجمعة

رمضان

الترغيب فى الصلاة فى رمضان

(١) راجع طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ص ٨٧ مفاتيح علوم

الحديث ص ١٤٤.

(٢) وقد أثبت هذه الرموز فى أسفل كل صلتين متقابلتين.

صلاة الليل	ما جاء في صلاة الليل
جماعة	فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد
مسافر	الجمع بين الصلاتين في الحضر والسفر
عبيدين	العمل في غسل العبيدين
خوف.. وعلى هذا	صلاة الخوف
التحوسار في ترتيب الموطأ	

منهج الكتاب:

رأى مؤلفوا هذا الكتاب أن التخريج باعتبار حروف الهجاء عسر من جهة ضرورة معرفة المخرج للكلمة الأولى في مطلع الحديث معرفة يقينية فلو أنها غابت عنه فلا يصل إلى غرضه.

كما أن الفهرسة على الموضوعات تحتاج إلى خبرة الفقيه بفقه الحديث، والاختلف رأيه مع المصنف في فقه الحديث فلا يجد حديثه. لذا نجد أنهم اتجهوا إلى هذا المنهج وهو الفهرسة بدلالة لفظ من ألفاظ الحديث وخاصة ما سدر منها فسلخوا المنهج التالي:

١- قاموا بوضع الأفعال المجردة مرتبة على حروف المعجم يعنى الفعل الذى أوله ألف أولا يليه ما يبدأ بحرف الباء يليه حرف التاء... وهكذا.

٢- أما تحت هذا الأصل فقد ذكروا الماضى ثم المضارع، ثم الأمر، ثم اسم الفاعل، ثم اسم المفعول، مقدمين المبني للمعلوم على المبني للمجهول، ومقدمين المجرد على المزيد، مع تقديم المرفوع يليه المجرور ثم المنصوب، ويقدمون المفرد ثم المثلى الذى يليه الجمع.

٣- يقومون بذكر تحت كل كلمة الأحاديث التى وردت فيها هذه الكلمة مقتصرين من الحديث على الجملة التى تحتوى الكلمة والدالة على بقية الحديث. مع اتباع الترتيب السادة

٤- بعد كل جملة يستخدم التفصيل في العزو إلى المصدر فيأتى أولاً برمز المصدر مثلاً (خ) صحيح البخارى ثم يأتى باسم الكتاب (صلاة) أى «كتاب الصلاة» ثم رقم عددى هو رقم الباب من الكتاب، وذلك فى المصادر المرتبة على الكتب، والأبواب الفقهية ما عدا صحيح مسلم وموطأ الإمام مالك فإن الرقم فيهما بعد اسم الكتاب يعنى رقم الحديث الأصل - دون المتابعات والشواهد.

وفى مسند الإمام أحمد فإنه يعزو إلى الجزء والصفحة، وقد يضع علامة (،) أكثر من مرة دليلة على تكرار الحديث بقررها.

٥- وقد وضع فهرس متنوعة منها: ما كان لترقيم أسانيد كل عشرة أحاديث من صحيح الإمام مسلم من كل كتاب - ومنها: ما كان لتصحيح الأخطاء، ومنها لبيان اختصاره لتراجم موطأ الإمام مالك - كما سبق - ومنها: احتواء الجزء السابع على بعض التنبيهات والإرشادات ونظام ترتيب المواد فى المعجم وتلويح المراجعة ثم الإصلاح فى الترتيب^(١).

٦- قام المؤلفون لهذا «المعجم» بترتيب الكلمات المجردة بحسب الحروف الأبجدية فيضعون مثلاً: الكلمة التى تبدأ بالألف ومشتقاتها، قبل التى تبدأ بالياء ومشتقاتها.. وهكذا إلى آخر «المعجم».

ولما كان هذا المعجم فى سبعة أجزاء^(٢) من القطع الكبير، ولكى يسهلوا على المخرج الوصول إلى الجزء الذى يريد البحث فيه، وضعوا مع العنوان فى كل جزء ما يحتويه من الكلمات، يذكر أول كلمة فى الجزء وآخر كلمة والمقصود هما وما بينهما من كلمات وهذا الترتيب كما يلى:

(١) راجع «كشف الثام» ج ٢ ص ٢٨٥، ٢٨٦ / طرق تخريج حديث رسول الله

صلى الله عليه وسلم» ص ٨٧، ٨٨.

(٢) بلغنى أنه قد ظهر الجزء الثامن لهذا المعجم وهو يشتمل على فهرس الأحاديث.

الجزء الأول: (أ - ح) ومراده الكلمات المبدوءة بـ (أ - ب - ت - ث

- ج - ح).

الجزء الثاني: (خب - سلر).

الجزء الثالث: (سنم - كرم).

الجزء الرابع: (طعن - غمر).

الجزء الخامس: (غمر - كرم).

الجزء السادس: (كرم - نكل).

الجزء السابع: (نكل - يوم).

مثال تطبيقي:

إذا شئت أن تخريج حديث النبي صلى الله عليه وسلم «الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة». فأظهر كلمة في الحديث مثلاً: «الإيمان» وعند تجريدنا من حروف الزيادة تصبح «أمن» فسوف تجد هذه الكلمة في الجزء الأول بعد كلمة «أمل» وعند ذلك ستجد كلمة «الإيمان» في باب (أمن). وستجد الحديث هكذا.

الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة:

خ إيمان ٣، ١٦، أدب ٧٧، إيمان ٥٧ - ٥٩، د أدب ٦، سنة ١٤، ت بر ٦٤، ٧٨، إيمان ٧، ن إيمان ٢٧، ١٦ *، ج ه مقنمة ٩، زهد ١٧، جم ٢، ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٠١، ٥، ٢٦٩^(١).

ورد ذلك في الجزء الأول ص ١١١، العمود الأول.

وهذا يعني أن الحديث أخرجه:

١- البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب رقم ٣، ١٦ وأخرجه في

(١) هذه الأرقام للأبواب والأحاديث تبعاً للنسخ المطبوعة التي اعتمد عليها في ترتيب المعجم، ومما يعين الباحث في استخراج الحديث بسهولة ويسر الوقوف على طبقات

كتاب الأدب باب رقم ٧٧.

٢- مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان حديث رقم ٥٧، ٥٨، ٥٩.

٣- أبو داود في سننه في كتاب الأدب باب رقم ٦ وأخرجه في كتاب السنة باب رقم ١٤.

٤- الترمذي في سننه في كتاب البر باب رقم ٦٤، ٧٨ وأخرجه في كتاب الإيمان باب رقم ٧.

٥- وأخرجه النسائي في سننه في كتاب الإيمان باب رقم ٢٧، ١٦ وكرر في ص ١٦.

٦- وأخرجه ابن ماجه في سننه في المقدمة باب رقم ٩ وأخرجه في كتاب الذهب باب رقم ١٧.

٧- وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٥٦، ١٤٧، ٤١٤، ٤٤٢، ٥٥٠١ ج ٥ ص ٢٦٩.

كما يلاحظ أن المؤلفين لم يذكروا الراوى الأعلى لكل رواية من هذه الروايات اعتماداً على رجوع المخرج إلى المصدر الأساسى، ليقارن الأسانيد والمتون أيضاً إن أراد. وهنا يكون قد تم التخريج الاجمالى من المعجم الفهرس، وإذا أراد المخرج هذه المقارنات السابقة والتخريج عليها من مصادرها فعليه بذكر التخريج هكذا:

أخرجه البخارى في صحيحه/ كتاب الإيمان/ باب الحياء من الإيمان/
ج ١ ص ٧٤/ عن ابن عمر - مع ذكر رقم الباب ورقم الحديث في التخريج إن وجد في نسخته. وهكذا في بقية المواضع السبع السابقة...

والله ولى التوفيق،،،

كتب السنة التى تضمنها المعجم.

الطريقة الثانية :

التخريج اعتمادا على حروف المعجم:

واضع هذه الطريقة:

ترجع هذه الطريقة - كما يرى بعض الباحثين^(١) - إلى الحافظ ابن طاهر المقدسى حين رتب كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» للامام الدارقطني، ويرجع السبب إلى احتمال تأثره بما ألف في كتب الرجال وترتيبها على حروف المعجم نحو «التاريخ الكبير» للامام محمد بن اسماعيل البخارى، أو إلى منهج علماء اللغة وتأثره بترتيب معاجمهم وفق الحروف الهجائية ككتاب «الجمهرة في اللغة» لابن دريد اللغوى^(٢)، أو كتاب «الصحاح» لأبى نصر اسماعيل بن حماد الجوهري الغرابى م (٣٩٣هـ).

وان كان ابن طاهر المقدسى قد سبق بمحاولة فى هذا، كانت للامام القضاعى م (٤٥٤هـ) فى «مسند الشهاب» الذى جرده من الأسانيد ورتبه على الكلمات حسب أسبقية أولها فى ترتيب ألفاظ المعاجم.

ثم جاء بعد المقديسى ابن عساكر فألف كتابه «الإشراف على معرفة الأطراف» فجمع فيه أطراف السنن الأربعة على حروف المعجم، ثم ظهر كتاب «نثر الدرر فى أحاديث خير البشر»^(٣) ورتبت فيه أحاديث الكتب الستة وفق حروف المعجم وهو كتاب فى الاحكام والمواظع والآداب ثم تتابعت

(١) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ١٩٩.

(٢) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ١٩٩.

(٣) قيل: أن مؤلفه هو الحافظ عبد الفنى المقدسى، وقيل غيره.

· راجع المصدر السابق ج ٢ ص ٢٠٠، «الرسالة المتطرفة» ص ١٢٧.

المؤلفات على هذا المنهج^(١).

بم تمتاز هذه الطريقة؟

**** وتمتاز هذه الطريقة بأنها من أسرع طرق التخرّيج وأسهلها في الدلالة على موضع الحديث في طائفة من المصادر الحديثية المعتمدة، وهي التي التزم صاحب الكتاب دراجها فيه، سواء كان مصدراً أو أكثر.

ويؤخذ على هذه الطريقة؛ كونها تلزم المخرج بمعرفة الكلمة الأولى، والحرف الأول فيها معرفة يقينية والا لما استطاع الوصول إلى حديثه، سوى عن طريق الاستقراء الكامل لجميع أحاديث الكتاب.

ويؤخذ على هذه الطريقة أيضاً كون التخرّيج فيها تخرّجاً اجمالياً لا يتعرض للدلالة على الحديث في موضعه من المصدر غالباً فيكتفي المؤلف فيه بقوله: «متعلق عليه» أو رواه أصحاب السنن» أو «السنّة» ونحو ذلك مع ذكر الراوي الأعلى وأحياناً درجة الحديث فهذه الطريقة تحتاج إلى خطوة ثالثة لها وهي الرجوع إلى المصدر المشار إليه ثم استقراءه للعثور على الحديث المطلوب^(٢).

ويلاحظ في مجموع مصادر هذه الطريقة أن منها مصنفات غابتها جمع الأحاديث الشريفة من المصادر المختلفة ثم ترتيبها بحسب حروف المعجم، ومنها ما قام بجمع طائفة من الأحاديث المشتهرة على الألسنة دون

(١) راجع «كشف اللثام» ج ١ ص ٢٠٠/١٩٩ «مفتاح كنوز السنّة» ص ١٨ وما بعدها.

(٢) راجع «التخرّيج» ص ٧/ «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٠٢/٢٠٠ «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٤.

ارتباط بمصادر حديثة معينة، ومنها ما كان مختصاً بترتيب أحاديث كُتاب معين يعمل فهرسة لأحاديثه مرتبة على حروف الهجاء^(١).

كيفية التخريج على ضوء هذه الطريقة :

التخريج على ضوء هذه الطريقة سهل ميسور ويتكون من مرحلتين:

المرحلة الأولى: التيقن من مطلع الحديث خاصة الكلمة الأولى وملاحظة الحروف (الأول والثاني والثالث) وإن زاد فحسن، ثم الكشف على الباب الذي يختص بهذا الحرف، كباب الهمزة، أو الباء... الخ، ثم يتبع ترتيب هذا الحرف في بابه حتى يصل إلى موضع حديثه ما دام وجد فيه.

المرحلة الثانية: تتمثل في أخذ المصادر التي أشار إليها عقب الحديث وتعليقه عليه إن وجد، ثم احضار هذه المصادر وتحديد موضع الحديث فيها ثم اثبات اسم المصدر ومؤلفه والكتاب والباب والجزء والصحيفة والراوى الأعلى، ويسبقه رقم الحديث إن كانت للنسخة مرقومة ثم اسم الطبعة ورقمها - الأولى أو الثانية مثلاً - وتاريخ الطباعة، ولا ينسى اثبات رأى المصنف فيه أيضاً كي يصبح التخريج متكاملًا. وبالله التوفيق.

واليك فيما يلي طائفة من مراجع هذه الطريقة:

١- كتاب «جمع الجوامع أو الجامع الكبير»:

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطي م (٩١١هـ) صاحب فنون وإماما في كثير من العلوم، ورزق التبحر في علوم التفسير والحديث والفقه،

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٤٧/١٣٦ / «مفتاح علوم السنة» ص ١٣٤ وما بعدها.

والنحو. والمعاني والبديع، وقد انتفع كثيراً بمكتبة المدرسة المحمودية، كسان
محتهدا سريع الكتابة، حاضر البديهة، صحيح العقيدة، متواضعا قنوعا عابدا،
لا يقبل جوائز الأمراء والملوك، بارك الله تعالى للسيوطي في عمره، ووقته
فألف في كل فن، وقد بلغت مؤلفاته حين ألف كتابه «حسن المحاضرة» نحو
من ثلاثمائة مؤلف رحمه الله تعالى^(١).

أما عن كتاب «جمع الجوامع»: فقد قصد فيه السيوطي جمع الأحاديث النبوية
بأسرها على أنه توفي قبل اكماله وهي مرتبة على الحروف عدا القسم الثاني
من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتب على المسانيد ذاكرا عقب كل حديث
من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه^(٢) وذلك بأن قسم
الحديث إلى قسمين:

١- الأحاديث القولية المحضة.

٢- الأحاديث الفعلية وتارة تكون فعلية محضة، «بأن يروى الصحابي فعلا
فعله الرسول - صلى الله عليه وسلم - أو الصحابي كقول صفوان
لعمرو: كيف صنع الرسول - صلى الله عليه وسلم - حين دخل الكعبة؟
فقال: صلى ركعتين^(٣)».

وتارة فعلية قولية، وربما تكون قائمة على سبب كحديث «قدم على
النبي - صلى الله عليه وسلم - بسبي، فإذا امرأة من السبي تسعى إذا وجدت
صبيا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته فقال لنا النبي - صلى الله

(١) راجع مقدمة تدريب الراوى ج ١ ص ١٦/١٠ للاستاذ عبد الوهاب عبد الطريف
ط. المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط. الثانية ١٣٩٢/١٩٧٢م.

(٢) «الرسالة المنتطرة» ص ١٣٦.

(٣) راجع «جمع الجوامع» ج ١ ص ١٠٩٧، نقلا عن كتاب «التخريج» ص ٤٥.

عليه وسلم: أترون هذه طارحة ولدها في النار؟ قلنا: لا. وهي تقدر على أن لا تطرحه، قال: الله أرحم بعباده من هذه بولدها^(١) ففعل المرأة هو سبب الحديث^(٢).

فان المعول عليه في ذلك: القسم الأول منه وهي الأحاديث القولية أما الأحاديث الفعلية فكما سبق، فقد ذكرها على ترتيب المسانيد، وبدأ بالعشرة المبشرين بالجنة (أبو بكر الصديق، عمر بن الخطاب عثمان بن عفان، علي بن أبي طالب، سعيد بن زيد، الزبير بن العوام، سعد بن أبي وقاص، طلحة بن عبيد الله، عبد الرحمن ابن عوف، أبو عبيدة بن الجراح)، وذلك كمنهج الإمام أحمد في مسنده ولكنه اختلف عنه في بقية ذكر الصحابة فقد رتبهم الإمام السيوطي على حرف المعجم بعد الانتهاء من أحاديث العشرة المبشرين بالجنة.

وبعد الانتهاء من الأسماء، رتب الكنى، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق في الرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتباً روايتها - الذين أرسلوها على حسب حروف المعجم في أسمائهم، كتابهم^(٣)، وقد ذكر الإمام السيوطي ضمن أحاديث الكتاب طائفة من الأحاديث الموضوعة، وقد التمس له العذر في ذلك شوخ الإسلام محمد بن سالم الحنفلي في الحاشية^(٤) على الجامع الصغير فيبين أن ذلك لم يوافق أو سبق لماتيه، كما أنه أخطأ في التدرج اليسير في العزو^(٥).

(١) (٢) المرجع السابق ص ٤٥، ٤٦.

(٢) راجع «التخريج» ص ٤٦، «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٠ / ٢١٣.

(٤) م (١٠٧١).

(٥) راجع «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٢، لما جهة الخطأ فهو يسوان عزو الحديث

رموز (جمع الحوامع):

لقد استعمل الامام السيوطي هذه الرموز على جهة الاختصار وهي مأخوذة من اسم صاحب الكتاب في الغالب دون القليل المأخوذ من المصدر نفسه:

الرمز	المعبراد به
خ	للبخارى
م	لمسلم
حب	لابن حبان
ك	للكاظم. فان كان في المسترك اطلق والا بين.
ض	لكسفاه المقنسي في المختارة.
د	لأبي داود السجستاني
ت	للترمذي مع نقل كلامه على الحديث.
ن	للتنسائي
هـ	لابن ماجه
ط	لأبي داود الطيالسي
حم	لأحمد بن حنبل في مسنده
عم	لعبد الله بن أحمد بن حنبل في زياداته.
عب	لعبد الرزاق.

لبعض مصادرهم فيرمزوه إلى البعض دون الآخر كحديث «بهدا ينسك فتصدق عليها...» فقد عزاه للتنسائي ولم يرمزوه إلى مسلم مع وروده فيه هامش ص ٢١٢.

الرمز	المسرد به
ص	لمعبد بن منصور.
ش	لابن أبي شيبة
ع	لأبي يعلى.
طب	للطبراني في الكبير.
طس	للطبراني في الأوسط.
طص	للطبراني في الصغير.
اطا	لدارقطني، فان كان في السنن أطلق. والا بين.
حل	لأبي نعيم في الحلية.
ق	للبيهقي، فان كان في السنن أطلق. والا بين.
هب	للبيهقي في شعب الإيمان.
حق	للمقلى في الضعفاء.
عد	لابن عدي في الكامل.
خط	للخطيب فان كان في التاريخ أطلق. والا بين.
كر	لابن عساكر في تاريخه.
ابن جرير	في تهذيب الأثر، والا بين.
	= وفي أسماء الصحابة اقتصر على الاسم فقط ^(١) .

والملاحظ في «الجامع» أيضا أن الامام السيوطي لم يألو جهدا في بيان الحكم على الحديث من حيث الصحة والحسن والضعف، وربما بين العلة في ذلك، وقد نهج في بيان الحكم على الحديث منهاجا مختصرا فذكر أن الكتب التي في

(١) راجع طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من ٤٧.

الأول: إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة وهذه الكتب هي: صحيح البخاري وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم مع التتبع على ما تعقب الحاكم فيه، والمختار للضياء المقدسي، وموطأ الإمام مالك، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة، والصحاح لابن السكن، والمنقذ لابن الجارود، والمستخرج^(١).

الثاني: من الأقسام: اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فبينته غالباً وهذه الكتب هي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند أبي داود الطيالسي، ومسند أحمد بن حنبل، وزوائد أبيه عبد الله عليه، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف بن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور، ومسند أبي يعلى، ومعجم الطبراني الثلاثة، ومؤلفات الدارقطني (السنن وغيرها) والحلية لأبي نعيم، والسنن الكبرى للبيهقي، وشعب الإيمان للبيهقي أيضاً.

وقد أثار إلى أن ما في مسند الإمام أحمد مقبول فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن.

الثالث: وهو ليس فيه إلا الحديث الضعيف - فيستغنى بالعزو إلى هذه الكتب عن بيان الضعف وهي: "الضعفاء" للعقيلي، و"الكامل" فسي الضعفاء لابن عدي، و"تاريخ بغداد" للخطيب، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر، و"تواريخ الأصول للحكيم الترمذي"، و"تاريخ نيسابور للحاكم"، و"تاريخ ابن الجارود،

(١) راجع المصدر السابق ص ٤٩ / «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢١٤.

كيفية التخرّيج من «جمع الجوامع»:

إذا أردت تخرّيج حديث ما من هذا الكتاب، فإذا كان من الأحاديث القولية فأعرف الكلمة الأولى من مطلعها على جهة اليقين، فتكون قد عيّنت موضعه بالنسبة للحروف الهجائية، فإذا عرفت ذلك واستخرجت باب الحرف فحدد مكانه بالنسبة للحرف الأول والثاني والثالث وهكذا. مثاله:

إذا أردت تخرّيج حديث النبي - صلى الله عليه وسلم «طلق الرجل على أهله صدقة» فهو من الأحاديث القولية المرتبة على حروف الهجاء، ويبدأ أوله بكلمة «طلق»، فعليك التفتيش عن باب «النون» ثم تبحث في «النون مع الفاء والقاف» فسوف تجده في جـ ١ ص ٨٥٧ هكذا: «طلق الرجل على أهله صدقة» ثم ت عن أبي مسعود قيس بن عبد الله بن أبي أوفى، الخراطى في مكارم الأخلاق عن ابن مفل. أ هـ^(٢).

ومراده من ذلك: أن الحديث أخرجه أحمد في مسنده، والترمذي في مسنده، وأخرجه الخراطى في كتبه «مكارم الأخلاق»، وأخرجه الطبراني في «معجمه».

أما إذا أردت تخرّيجه من مواضعه في هذه المصادر فعليك بأخذ هذا التخرّيج الإجمالي، والبحث عن الحديث فيها عن طريق الاستقراء أو الامتعالاة بطريق أخرى من طرق التخرّيج للدلالة على موضع الحديث في

(١) راجع «كشف اللثام» جـ ٢ ص ٢١٤ / «طرق تخرّيج حديث النبي صلى الله عليه وسلم» ص ٥٠.

(٢) راجع «طرق تخرّيج حديث النبي» ص ٥٢.

مسند الامام أحمد مثلاً أو سنن الترمذى . الخ، وعلى ذلك فتذكر الكتاب
والباب والجزء والصفحة.. الخ كما علم سابقاً.

أما إذا أردت تخريج حديث من أفعاله - صلى الله عليه وسلم - فعليك
باسم الصحابى أو التابعى ان كان مرسل ثم فتش عنه بحسب ترتيب قسم
الأفعال، فسوف تجد تخريجه أيضاً على غرار الأحاديث القولية فعليك باتباع
نفس المنوال بالرجوع إلى المصاد لتحديد موضعه فيها من الكتاب والباب...
الخ، وبالله التوفيق.

٢- الجامع الصغير :

مؤلفه: هو الحافظ جلال الدين السيوطى صاحب كتاب «جمع الجوامع
أو الجامع الكبير» السابق. وقد أوردته تالياً له، لانه مختصر منه، مقتصر فيه
على الأحاديث الوجيزة. ووصف الامام السيوطى بنفسه «الجامع الصغير»
بقوله فى مقدمته:

«هذا كتاب: أودعت فيه من الكلم النبوية ألواناً، ومن الحكم
المصطنوعة صنوفاً، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من
معادن الأثرابريزه، وبالغت فى تحرير التخريج، فتركت القشر، وأخذت
اللباب، وصنفته عما تفرّد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة فى هذا
النوع، كالفائى والشهاب، وحوى من نفائس الصناعة الحديثة، ما لم يودع قبله
فى كتاب، ورتبته على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما بعده تسهيلاً
على الطلاب، وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» لانه
مقتضب من الكتاب الكبير الذى سميته «جمع الجوامع» وقصدت فيه جمع

الأحاديث النبوية بأسرها»^(١).

ومن هذه المقدمة نستخلص ما يلي:

١- أنه قاصر على المرفوع من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم دون غيره.

٢- أنه تحرى فيه قصر عبارة الحديث، بمعنى أنه جمع فيه الأحاديث القصيرة في ألفاظها.

٣- أنه تحرى فيه البعد عن الأحاديث الموضوعية.

٤- أنه تحرى فيه الصنعة الحديثية، وربما أراد بذلك بيان الحكم على الحديث والتحرى في نسبة الألفاظ إلى راويها الأعلى، والعزو إلى المصادر ونحو ذلك.

٥- إن «الجامع الصغير» مكتوب من «الجامع الكبير».

٦- أنه رتب «الجامع الصغير» على حروف المعجم على غرار «الجامع الكبير» وذلك لتسهيل الكشف فيه على طلاب الحديث.

٧ - أنه جرد هذه الأحاديث من أسانيدها.

رموز الكتاب (الجامع الصغير)

أورد السيوطي رموزه التي استخدمها في كتابه بقوله: «وهذه رموزه: (خ) للبغاري (م) لمسلم (ق) لهما (د) لأبي داود (ت) الترمذي (ن) للنسائي (هـ) لابن ماجه (٤) لهؤلاء الأربعة (٣) لهم الا ابن ماجه (حم) لأحمد في مسنده (عم) لابنه عبد الله في زوائده. (ك) للحاكم فان كان في مستدركه أطلقت والا بينته: (غد) للبغاري في الأدب (تخ) له في التاريخ- (حب) لابن

(١) انظر مقدمة «الجامع الصغير» للسيوطي ج ١ ص ٣ ط. دار الفكر.

حبان فى صحيحه (طب) للطبرانى فى الكبير (طس) له فى الأوسط (طص)
 له فى الصغير (ص) لسعيد ابن منصور فى سننه (ش)
 لابن أبى شيبة (عب) لعبد الرزاق فى الجامع (ع) لأبى يعلى فى مسنده (قط)
 للدارقطنى فان كان فى السنن أطلقت والا بينته، (قر) للديمسى فى مسند
 الفردوس (حل) لأبى نعيم فى الحلية (هب) للبيهقى فى شعب الإيمان (هق) له
 فى السنن (عد) لابن عدى فى الكامل (عق) للعقلى فى الضعفاء (خط)
 للخطيب فان كان فى التاريخ أطلقت والا بينته) .
 فهذه ثلاثون رمزا لثلاثين كتابا أوردها السيوطى اختصاراً، تشير إلى المصدر
 وصاحبه.

ومن الرموز التى استخدمها فى كتابه: رموزاً خاصة بالحكم على
الحديث فانه يرمز إلى الصحة بقوله (صح) وإلى الحسن (ح) وإلى الضعيف
(ض) فهو يضع درجة الحديث بعد ذكر تخريجه وعقب رواية الحديث.

تكميهاً: ينبغي على المخرج أن يتنبه إلى الأمور الآتية:

١- أن الامام السيوطى بعد اثباته للرموز الذى استخدمها فى «الجامع
 الصغير» قام مباشرة بتخريج حديث «اتما الأعمال بالنيات...» اشارة إلى أنه
 قصد بعمله هذا وجه الله تعالى، كما يجب أن يقصد بالأعمال كلها وجه الله
 عز وجل فقال «والله أسأل أن يمن بقبوله وأن يجعلنا عنده من حزبه المفلحين
 وحزب رسوله آمين - ثم قال: «اتما الأعمال بالنيات ولما لكل امرئ ما نوى
 فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت

هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه - ثم أثبت تخريجه كما يلي فقال - (ق ٤) عن عمر بن الخطاب (حل قط) في غرائب مالك عن أبي سعيد ابن عساكر في أماليه عن أنس الرشيد العطار في جزء من تخريجه عن أبي هريرة ثم عنون للحرف فقال - حرف الهمزة^(١).

٢- أن الامام السيوطي حينما وصل إلى الأحاديث التي تبدأ بـ (كان) خُصَّ شمائل النبي - صلى الله عليه وسلم - بباب فقال (باب كان وهي الشمائل الشريفة) وذلك بعد انتهاء المحلى بالآلف واللام من حرف (ك) وبدأ ذلك بقوله «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبيض مليحاً مقصداً (م ت) في الشمائل عن أبي الطفول (صح)»^(٢).

٣- أن الامام السيوطي: بعد الانتهاء من حرف «النون» بحالاته المختلفة وعقب المحلى بـ «أل» عقب باباً خاصاً بأحاديث النهي فقال «باب النهي» بدأه بقوله «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطنات (حم د) عن معاوية (ح)»^(٣).

٤- أن الامام السيوطي: جعل حرف «لا» في موضع خاص بها فعلى المخرج من هذا الكتاب إذا كان حديثه يبدأ بهذا الحرف فليعلم أن له موضع خاص به، وليس مدرجاً ضمن حرف (اللام)^(٤).

ترتيب «الجامع الصغير»:

- (١) انظر مقدمة «الجامع» ج ١ ص ٣.
- (٢) انظر «الجامع» ج ٢ ص ٩٩.
- (٣) راجع «الجامع الصغير» ج ٢ ص ١٨٩.
- (٤) المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٨ راجع أيضاً طرق تخريج حديث رسول الله -

١- بمنن الحديث بحسب موقعه من الحرف الأولى الكلمة الأولى من مطلع الحديث.

٢- ذكر من أخرجه من أصحاب مصادر السنة مشيراً إليه برمز خاص به.

٣- ذكر الراوى الأعلى فاما أن يكون الصحابى إذا كان الاسناد يحتويه واما التابعى ان كان الحديث مرسلًا.

٤- درجة الحديث مشيراً إليها بأحد الرموز الآتية (صح) ان كان صحيحاً (ح) ان كان حسناً (ص) ان كان ضعيفاً.

وهذا يكفى من أراد التخرج الاجمالى أما من أراد تخرجاً وسيطاً أو مفصلاً فعليه أن يستعين على ذلك بأحد طرق التخرج اما الاستقراء والتتبع فى المصدر كله الذى أشار إليه السيوطى فى جامعه، أو باعتبار لفظ من ألفاظ الحديث فى الكتب التى سلكت هذا المملاك فى ترتيب الحديث فانه بذلك على المصدر وموضع الحديث فى هذا الكتاب.

والله أعلم..

طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم:

اقتصرت على كتابين (جمع الجوامع والجامع الصغير) كناية تطبيقية، لطريقة التخرج على حروف المعجم، فعلى المخرج ان يعتنى بمنهج صاحب الكتاب قبل البدء فى تخرجه، حتى يكون على دراية بأسلوبه فما من مؤلف الا وله جهة اختلاف بينه وبين غيره، أو مصطلحات خاصة به، أو قائدة زائدة، وإليك طائفة من المصادر المرتبة على حروف المعجم نذكرها اجمالاً:

صلى الله عليه وسلم - من ٣٢/٣٣.

- ١- «الفتح الكبير فى ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» مؤلفه الشيخ يوسف ابن اسماعيل النبهاني المتوفى عام «١٣٥٠هـ».
- ٢- «الجامع الأزهر من حديث النبي الأئمة». للإمام الحافظ عبد السميع بن تاج الدين المناوى من علماء القرن العاشر والحادى عشر الهجرى.
- ٣- «الزيادة على كتاب الجامع الصغير» للسيوطى م (٩١١).
- ٤- «كنوز الحقائق فى حديث خير الخلق» للإمام عبد الرعوف المناوى صاحب «الجامع الأزهر».
- ٥- «هداية البارى إلى ترتيب أحاديث البخارى» مؤلفه السيد عبد الرحيم ابن عمر الطهطاوى م (١٣٦٥هـ).
- ٦- «المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى م (٩٠٢هـ).
- ٧- كتاب: «تميز الطيب من الخبيث فيما يدور على السنة الناس من الحديث» مؤلفه الامام عبد الرحمن بن على الشهير بـ (ابن الديع).
- ٨- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة الناس» للشيخ اسماعيل بن محمد العجلونى م (١١٦٢).
- ٩- «أحاديث التلخيص» للإمام ابن تيمية م (٧٢٨هـ).
- ١٠- «التكررة فى الأحاديث المشتهرة» للزركشى م (٧٩٤هـ).
- ١١- «اللؤلؤ المنيرة فى الأحاديث المشهورة» للحافظ ابن حجر العسقلانى م (٨٥٢).
- ١٢- «الهدى المنير فى غريب أحاديث البشير النذير» للإمام الشعرانى م (٩٧٣هـ).
- ١٣- «أسنى المطالب فى أحاديث مختلفة المراتب» مؤلفه محمد بن درويش

الشهير بالحوت م (١٢٧٦هـ).

- ١٤- «مفتاح الصحيحين» مؤلفه محمد بن الشريف الترقادى.
- ١٥- «البغية فى ترتيب أحاديث الحلية» مؤلفه المحدث السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن الصديق الغمارى.
- ١٦- «مفتاح الترتيب لأحاديث الخطيب» ألفه السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق الغمارى، شقيق صاحب كتاب «البغية» السابق.
- ١٧- «فهرس معجم الطبرانى الصغير» ألفه عبد العزيز بن محمد السرحان.
- ١٨- «فهرس جامع بيان العلم وفضله» للمؤلف السابق (السرحان).
- ١٩- «إيقاف الأخبار على أحاديث مشكل الآثار» مؤلفه جمعه بن منصور البصارة.
- ٢٠- «مفاتيح الذهبان لترتيب أحاديث تاريخ أصبهان» ألفه المحدث السيد عبد العزيز الغمارى صاحب كتاب «البغية».
- ٢١- «اتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن» لنجم الدين الفغذى م (١٩٨٥).
- ٢٢- «منتخب الصحيحين من كلام سيد الكونين» للشيخ يوسف النبهانى.
- ٢٣- «البيان والتعريف فى أسباب ورود الحديث الشريف» للإمام ابن حمزة الحسينى الدمشقى م (١١٢٠).
- ٢٤- «زاد المعلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم» للشيخ محمد جيب الله الشنقيطى م (١٣٦٣هـ).
- ٢٥- «المقتطف النافع من روض الحديث الجامع» للأستاذ أحمد بن محمد الصبيحى السلاوى من علماء القرن الثالث عشر الهجرى.
- ٢٦- «الغماز على اللماز فى الأحاديث المشتهرة» للامام نور الدين أبو

الحسن السهودي م (٩١١هـ).

- ٢٧- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للحافظ جلال الدين السيوطي.
٢٨- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» مؤلفه: ملا علي القاري.
٢٩- «أكيسة النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم» مؤلفه: نصاصح الدين
أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم الدين. م (٦٣٤هـ).
٣٠- «الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية» للإمام المناوي.
٣١- «الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية» للشيخ محمد العدني.

ومن الفهارس المرتبة على حروف المعجم:

- ٣٢- «فهرس صحيح الامم مسلم» الذي وضعه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٣- «فهرس سنن أبي داود» الذي وضعه ابن بيومي.
٣٤- «فهرس سنن ابن ماجه» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٥- «فهرس موطأ مالك» فضيلة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٦- «التيسير في ترتيب أحاديث الطبراني في المعجم الصغير» مؤلفه:
مبارك بن مصبح العازمي.
٣٧- «أنوار البيان في ترتيب أخبار أصبهان» مؤلفه نبيل بن منصور البصرة.
٣٨- «مفتاح المثل العذب المورود شرح سنن أبي داود السيبكي» للشيخ
مصطفى البيومي.

وبعد فهذه طائفة من المؤلفات التي قامت وترتب أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - تارة باعتبار كتاب وتارة أكثر من كتاب.. والله المستعان^(١).

(١) راجع «طرق تخريج حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم» ص ٧٩/٥٥ «كشف اللثام» ج ٢ ص ٢٠٢ / ٢٩٤ «مفتاح علوم الحديث» ص ١٣٤ / ١٤٠.

الطريقة الثالثة للتخريج:

التخريج بدلالة راوى الحديث الأعلى وترتيب الأحاديث على الأطراف:

الأطراف في اللغة جمع طرف وهو «... منتهى كل شيء»^(١) وفي مختار الصحاح: «... والطرف: الفاحية والطائفة من الشيء، وفلان كريم الطرفين يراد به نسب أبيه وأمه»^(٢) ومنه أطراف الانسان كاليدين والقدمين.

أما الأطراف عند المحدثين «هي التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقیته، مع الجمع لأسانیده اما على سبيل الاستيعاب، او على جهة التکید بكتب مخصوصة»^(٣).

والعلاقة بين المعنى اللغوي، ومعناه عند المحدثين واضح من حيث كون المؤلف على الأطراف يذكر طرفاً من الحديث مقتصرًا عليه في الدلالة على بقیته، وفي اعتماد المؤلف على الراوى الأعلى للاسناد لهذا طرف أيضاً وان كان المراد بالأطراف هو الأول.

الفرق بين الأطراف والمسانيد:

طريقة كتب الأطراف تختلف عن المسانيد وان كانا يشتركان في ذكر الصحابي، الا أن كتب الأطراف تذكر حديث كل صحابي مع الاختصار على طرف من الحديث في الغالب. أما المسانيد فانهم يذكرون الحديث بتمامه. كما يلاحظ أن كتب الأطراف تقتصر في الغالب على مصدر أو أكثر، أما صاحب الممنع فليس مقيداً بحد معين، فانه يحاول استيعاب كل ما ورد عن

(١) انظر «القاموس المحيط» جـ ٣ ص ١٦٧ بتصريف.

(٢) انظر «مختار الصحاح» ص ٢٩٠.

فوائد كتب الأطراف:

ولكتب الأطراف فوائد جمة فانا نستفيد من كتب الأطراف ما يلي:

١- طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة، فنعرف ان كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً.

٢- رجال الاسناد لكل حديث، ويظهر مبهمات، كمسفيان هل هو الثوري، أو ابن عبيته، وحامد هل هو «ابن زيد» أو «ابن سلمة» مثلاً، كما تبين الانقطاع والاعضال، ونحو ذلك.

٣- تصحيح ما يقع من الأغلط المطبعية، أو القلمية في أسانيد كتب الستة، وما أكثرها، خصوصاً عندما قام بنشر كتب الستة من لا علم له بها من التجار، بدون عناية بالتصحيح.

٤- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب النواوين المشهورة، أو بعضهم، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

٥- فائدة سلبية: وهي معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة، فإذا رأيت حديثاً من مسند أحمد، أو غيره مثلاً، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلاً، فان كتب الأطراف المرتبة على تراجم الرواة تبين لك ذلك وعرفت أنه ليس في الكتب الستة.. الخ.

٦- اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيراً ما تختلف نسخ البخاري، وأبي

داود، يذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزى - مثلاً - أن هذا الحديث في نسخة قسطنطين وفلان من أصحاب نسخ البخاري، أو أبي داود^(١).

٧- أن طريقة الترتيب على الأطراف تسمح باحتواء أكبر عدد ممكن من المدونات أو المصنفات الحديثية وغيرها مما اشتمل على آثار للنبي صلى الله عليه وسلم.

٨ - سهولة التخرج منها إذا عرف الراوي الأعلى والطرف الأول للحديث.

٩- دفع المخرج إلى النظر في طرق حديث ما، أو متنبه بالرجوع إلى المصدر الأصلي، مما يدفعه إلى إصدار أصوب الأحكام من الصحة أو الحسن أو الضعف على الحديث أن لم يكن قد سبق الحكم عليه.

١٠- معرفة متابعات الحديث، في الكتب التي اهتمت بطرق الحديث المختلفة، ييسر وسهولة، كذا ما يوجد له من شواهد عند صاحب آخر. والحق أنه كلما نظر المتكبر في المصنفات الحديثية بأنواعها، واختلاف مناهجها - بعون الله تعالى - لا ينشئ الا وقد حصل على كثير من الفوائد العلمية مع استئارة القلب للاقبال على الله تعالى.

ومنهج التصنيف على «الأطراف» يحتاج معرفة الراوي الأعلى، وإلى عزيمة وصبر - والله المستعان - وذلك كأي علم من العلوم، فمن طلب العلوم بغير كد، فهيئات أن يصل إلى بغيته منها.

(١) هذه الفوائد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، فظر ج ١ ص ٢١، ٢٢، من مقدمة متحف الأشراف بمعرفة الأطراف، ط دار الكتب العلمية.

المصنفات على الأطراف:

حظي التأليف على الأطراف بجانب كبير من جهود العلماء خاصة المتأخرين منهم^(١)، ومن آثار هذه الجهود نذكر ما يلي:

- ١- «أطراف المصححين» لأبي مسعود النمشي.
- ٢- «أطراف المصححين» لابن حمدون الواسطي، كذا لأبي نعيم والحافظ ابن حجر.
- ٣- «أطراف الكتب الخمسة» لأبي العباس الطبري.
- ٤- «أطراف الكتب الستة» لابن طاهر المقدسي.
- ٥- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لجمال الدين النمشي المزي.
- ٦- «كتب * الأطراف» لأبي المحسن بن حمزة الحسيلي.
- ٧- «الأشراف على معرفة الأطراف» لابن عسكرو وذكر فيه أنه جمع أطراف السنن الثلاثة مرتبة على حروف المعجم، ثم اتصل بأطراف السنة للمقدسي، وقد أضاف إليها سنن ابن ماجه «مختصر ومبر لفظه» له فيه إشارات النقص لأشياء أطرافها أيضا إلى كتابه خشية نقصه عنها، وترك أطراف المصححين لتتم ما صنف فيها.
- ٨- «الأشراف على الأطراف» لابن الملقن.
- ٩- «تحف المهره بأطراف العشرة» لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١٠- «أطراف المسند المعلى وأطراف المسند الحنبلي» أيضا لشيخ الاسلام ابن حجر.
- ١١- «أطراف الفرائد والأفراد للدارقطني» لأبي الفضل بن طاهر رتب فيه

(١) وعن جهود المتأخرين في تصنيف في هذا الأسلوب يقول أ. أحمد شاكر مؤلف مطبع
شيء من هذه الكتب» انظر «مقدمة كنوز السنة» ج ١ ص ٢٢٠، إدارة ترجمان
السنة.

كتاب الدارقطني على حروف المعجم في مجلد.

١٢- «أطراف صحيح ابن حبان» لأبي الفضل العراقي؛

١٣- «أطراف المسانيد العشرة» لأبي العباس بن طلحة الكتاني^(١).

١٤- «نخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» للحافظ عبد الغني النابلسي.

وبعد، فهذه طائفة مما ألف من الكتب الحديثية على الأطراف ليست على مبدل الحصر، اردت بها وضع يد القارئ على طائفة مما ألف على منهج الأطراف. وفيما يلي التعريف ببعض هذه الكتب :

أولاً - تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف:

مؤلفه:

هو الامام الحافظ يوسف بن الزنكي عبد الرحمن بن يوسف المزي المتوفى (٧٤٢هـ) نشأ بالمرّة وهي قرية قرب دمشق، وحفظ القرآن، وبرع في التصريف واللغة، وشرع في طلب الحديث وله عشرون سنة، ورحل إلى أقاليم كثيرة من أجله، فأخذ عن ألف شيخ تقريباً، وبرع في فنون الحديث، وأقر له الحفاظ من مشايخه وغيرهم بالتقدم وولى دار الحديث الأثرية ثلاثاً وعشرين سنة ونصفاً.

قال الذهبي: كان ثقة، كثير العلم حسن الأخلاق كثير السكوت قليل الكلام جداً صادق اللهجة، لم تعرف له صبوة، وكان متواضعاً، حلماً، صبوراً، مقتصداً في ملبسه ومأكله، كثير المشي في مصالحه، وكان ينطوى

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ١٢٥/١٢٧ / «مقدمة مفتاح كنوز المنة» أ. أحمد شاكّر ج ١ ص ٨ / غ.

على سلامة باطن، ودين، وتواضع، وفراغ عن الرئاسة، وحسن سم، وقلة كلام، وحسن احتمال^(١).

مصادر تحفة الاشراف:

يقول الامام المزني: «أما بعد.. فاني قد عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب - ان شاء الله تعالى - أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الاسلام، وعليها مدار عامة الأحكام وهي:

- ١- صحيح محمد بن اسماعيل البخاري.
- ٢- صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري.
- ٣- وسنن أبي داود السجستاني.
- ٤- جامع أبي عيسى الترمذي.
- ٥- سنن أبي عبد الرحمن النسائي.
- ٦- سنن أبي عبد الله بن ماجة القزويني.

وما يجري مجراها من:

- ٧- مقدمة كتاب مسلم.
- ٨- كتاب المراسيل لأبي داود.
- ٩- وكتاب اللال للترمذي وهو الذي في آخر كتاب الجامع له.
- ١٠- وكتاب «عمل يوم وليلة» للنسائي.

معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي، وكتاب خلف الواسطي، في أحاديث الصحيحين، وعلى كتاب أبي القاسم بن عساكر في كتب

(١) تذكرة الحفاظ للامام الذهبي ج ٢.

السنن، وما تقدم ذكره معها^(١).

يقول شيخ الاسلام ابن حجر: «فان من الكتب الجليلية فسي علوم الحديث كتاب «تحفة الاشراف بمعرفة الأطراف، تأليف شيخ شيوخنا الحافظ المزي، وقد حصل الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتتافس العلماء في تحصيله بعدا وقربا»^(٢)، وقد قال العلماء «محدث بلا أطراف كائنسان بلا أطراف»^(٣) ولا عجب في ذلك فمن أراد معرفة طريق الحديث في الكتب الستة مثلاً، فانه يكفى المخرج مطالعة كتاب الاطراف، فانه يجد طرق الحديث قد جمعت فسي موضع واحد من الكتاب.

هذا وان كان شيخ الاسلام قد انتقد عليه بعض الأوهام اليسيرة فانها لا تؤثر في هذه الموسوعة الحديثية جلية الشأن، وقد أثبت شيخ الاسلام نقده فسي كتابه (النكت الظراف) والكتاب مطبوع بأسفل «التحفة» في طبعة دار الكتب العلمية - بيروت.

مصطلحات الإمام المزي في كتابه:

قال الامام المزي: «فصل في شرح الرقوم المنكورة في هذا الكتاب: علامة ما اتفق عليه الستة (ع)، وعلامة ما أخرجه البخاري (خ)، وعلامة ما

(١) انظر «مقدمة المؤلف» على «التحفة» ج ١ ص ٣، ٤.

(٢) راجع «النكت الظراف» لابن حجر ج ١ ص ٤، بهامش «تحفة الاشراف» ط. دار الكتب العلمية.

(٣) راجع: مقدمة «تحفة الاشراف» ج ١ ص ٢.

استشهد به تعليقاً «خت» وعلامة ما أخرجه مسلم (م)، وعلامة ما أخرجه أبو داود (د)، وعلامة ما أخرجه الترمذي في الجامع (ت) وعلامة ما أخرجه في الشمائل (ثم)، وعلامة ما أخرجه النسائي في المستن (س) وعلامة ما أخرجه في كتاب «عمل يوم وليلة» (سي)، وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزويني (ق). وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زنته أنا. وما قابلته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمة الله عليهم أجمعين»^(١).

منهج كتاب الأطراف:

الغرض من وضع هذا الكتاب جمع أحاديث الكتب الستة وملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدھا المختلفة مجمعة في موضع واحد، وكذا الدلالة على مواضعها في طائفة من مراجع معينة وهي التي قصد المؤلف تخريج أحاديثها، وإليك خصائص منهج المزي في كتابه «حظرة الاثراف».

١- أنه اختار ترتيب الأحاديث على المعانيذ دون غيره من أنواع الترتيب لسهولة المراجعة والاستيعاب، فقد رتبها على تراجم أسماء الصحابة والتابعين، ولتباع التابعين، وأحياناً لتباع التابعين، لتمام بتكوين جميع أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها.

٢- قسم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسندھا ومرسلھا وعددها (١٩٥٩٥) مع المكررات - إلى (١٣٩٥) مسنداً منها (٩٩٥) منسوبة إلى الصحابة، والمراسيل وعددها (٤٠٠) منسوبة إلى أئمة التابعين

(١) المصدر السابق ج ١ ص ٤٣، ٤٤.

ومن بعدهم.

٣- أن من كثرة روايته من الصحابة قسم مروياته على تراجم جميع من يرون عنه من التابعين، وبعض الصحابة، متبعا في ذلك أيضا حروف المعجم.

- وبالمثل مع التابعي إذا كثرة الرواية عنه، قسمها إلى تراجم من يروى عنه من أتباع التابعين.

- وربما قسم الأحاديث على تراجم أتباع التابعين المرتبين أيضا على المعجم مثل: حماد بن سلمه عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

٤- أما عن سياق المرويات تحت كل ترجمة فهي:

- أ - أقدم ما كثر عدد مخرجه على ما قل عندهم فيه.
- ب - أسقط اعتبار موضوع الحديث ولفظه.
- ج - ما رواه الستة مقدم على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة مقدم على ما رواه الأربعة وما رواه الأربعة مقدم على ما رواه الثلاثة وهكذا.
- د - رتب الكتب الستة بتقديم البخاري هكذا (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، وابن ماجه).

٥- أن الإمام المذبي يصدر طرف الحديث بلفظ (حديث) ثم يسوق طرفا من أول الحديث، بقدر ما يدل على يقينه. وهكذا الطرف يكون من أقوال النبي - صلى الله عليه وسلم - في الأحاديث القولية، ومن كلام الصحابة إن كان من الأحاديث الفعلية، وتارة بالاشارة إلى موضوع الحديث مثل قوله (حديث العرنين) وعقب المتن يقول (.... الحديث) أي اقرأ الحديث إلى آخره،

أو إشارة إلى أن الحديث له بقية في مصدره الأصلي.

وتارة ما يقوم المزي بذكر أكثر من طريق للمقارنة بين متونها، وربما ذكره بالمعنى دون اللفظ.

٦- وبعد الفراغ من إيراد طرف الحديث يأخذ في بيان أسانيدِه عن جميع من خرجِه، فردا فردا، باستخدام الرموز التي رمز بها فسى الابتداء، فيكتب أول تلك الرموز بالمداد الأحمر، عبارة عن اسم أول مخرجيه، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث، من أصل المخرج، يليه اسناده عن فلان عن فلان منتهيا باسم المخرج بقوله (عنه به) أى بهذا الاسناد كما جاء في الترجمة.

٧- وإن تكرر الحديث في أكثر من (كتاب) من الأصل نكر جميع تلك الكتب مع أسانيدهم مثلا (خ في الصلاة عن فلان عن فلان.. الخ، وفى الأطعمه عن فلان عن فلان.. الخ).

٨- فإن تعددت طرق الحديث مع الاجتماع في شيخ مشترك ساق موطن الاختلاف في كل الطرق حتى موضع الاتفاق - كصنيع الامام مسلم في صحيحه - ثم يقول في الطريق الأخير (ثلاثتهم) مثلا لو اربعتهم عن فلان وهو الراوى المشترك في الطرق المختلفة^(١).

(١) راجع «مقدمة تحفة الأطراف» ج ١ ص ١٦/١٢ للاستاذ/ عبد الصمد شرف الدين ط. دار الكتب العلمية بيروت، وإذا كان هذا هو منهج الامام المزي في كتابه، فإن المحقق قام بجهد زائد على الأصل حتى ييسر عملية التفرع على المخرج، فقد زاد على الأصل الأمور الآتية:

١- وضع علامة الوقف بين كل اسمين من اسماء الأسانيد تميزا لبعضهم عن بعض.
٢- ضبط ما اشكل من اسماء الرجال، والاعلام، والنسب، والاقبال، وغريب اللغة،

مثال:

٨٨٣ حديث أنجشة م في فضائل النبي - صلى الله عليه وسلم
(الفضائل ١٨: ٤) عن يحيى بن يحيى وأبي كامل الفضيل بن الحسين كلاهما
عن يزيد بن زريع - م في «اليوم والليلة» عن قتيبة ومحمد بن منصور
كلاهما عن سفيان بن عيينة - كلاهما عنه به. رواه زهير (م) فزاد فيه «أم
سليم» (ح ١٨٢٩٥)^(١).

٨٨٤ حديث: «رأيت على أنس بن مالك خنز أصفر» خ في اللباس
(١٣ في الترجمة) وقال لي مسدد، عن معتمر عن أبيه به^(٢).

والمتن، والشاذ بالحركات والاهراب اللازم بعد المراجعة إلى كتب الرجال
واللغة.

٣- أكمل أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان منى ونحوهم، وبهذا من
ترجمهم إما بين قوسين أو في الحواشي مع إضافة فهرسين للأعلام والكتب في
آخر الكتاب.

٤- وضع أرقام متسلسلة لجميع لأحداث للكتاب مع الإحالة عليه.

٥- أضاف - المحقق - إلى المتن ما سقط من الروايات في أصل المصنف مما
استدركه عليه شيخ الإسلام، أو مما أثر عليه عند التحقيق، وقام بتمييزها
بوضعها بين قوسين.

٦- ومن أجل أعماله الترتيب حيث يجد المخرج بجانب كل «كتاب» ذكره المصنف
رقم باب الحديث من ذلك «الكتاب» محصوراً بين قوسين، وكثيراً ما يضيف بعد
رقم الباب رقم الحديث من ذلك الباب هكذا «خ في التلخيص (٩: ٤)» أي الحديث
الرابع من الباب التاسع من كتاب التلخيص، وهكذا لمؤلف المصنف كثيراً لتمييزه
لمن أراد للتخريج من هذه النسخة المحققة والله المستعان، ثم أتبع المحقق جهده
فوضع كتاباً لمراجعة أصول الأسماء للكشف عن كتبها وأبواب كتبها، وهو
دليل عام لفهارس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كل كتاب وباب، وسماء
«الكشاف» عن أبواب مراجع تحققة الأثراف بمعرفة الأثراف ج ١ ص
١٨/١٦.

(٢، ١) انظر «تحفة الأثراف» ج ١ ص ٢٣٣.

كيفية التخرّيج من هذا الكتاب:

إذا شئت تخرّيج حديثاً من هذا الكتاب، عليك استحضار اسم الصحابي الذي روى الحديث، فإن كان من طائفة المكثّرين من الرواية عمن النبي صلى الله عليه وسلم كابن عباس وأبى هريرة وابن عمر، فإذا استحضرت حينئذ اسم التابعي، فالأمر على ذلك فيه يمر بسهولة والا فساتك تحتاج إلى استقراء روايات الصحابي قاطبة للوصول إلى الحديث الذي معك بروايته، وتسهّلاً على المخرج قام المحقق، بنحو ما صنع مؤلفوا «المعجم المفهرس» بكتابة أول اسم في الجزء وآخر اسم من أسماء الصحابة مع العنوان أو على كعب الكتاب.

فإذا وصلت إلى اسم الصحابي ثم التابعي أو من دونه فقد وصلت إلى موضع الحديث، وهذا يعتبر تخرّيجاً اجمالياً، أما إذا أردت نوعاً مفصلاً من التخرّيج فعليك بالرجوع إلى أصول الكتاب، وخاصة إذا أردت المقارنة بين في الكتب الستة محتويات «تحفة الأشراف»^(١) والله ولي التوفيق.

(١) إذا أردت التحقيق من الروايات في شيء فملوك بمراجعة الحديث في كتاب شيخ الإسلام «الفتك الظرفاء» وهو ملحق بالطريقة، ففيه إضافة روايات منقطت من الأصل وهو ليس بكثير، كذا تصوب بعض الأرواب كالسهو في تسمية الحديث إلى مصدره أو تصريب في لفظ الحديث ونحو ذلك.

الباب الثالث: وذكر فيه أحاديث المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة. فيقوم بترتيب الأحاديث وفق أسماء التالين ممن روى عن هؤلاء بقوله (عن رجل من الصحابة، أو عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فترتب هؤلاء التابعين بحسب اسم الراوى على حروف المعجم، فيبدأ بمن ذكر اسمه صراحة، ثم بمن ذكر بكنيته، ثم بمن روى عن أبيه عن جده، ثم ما روته النساء عن أبهم من الرجال «الصحابة»، وقد عتد فصلاً فيما رواه من لم يسم عن لم يسم عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

الباب الرابع: وفيه أحاديث النساء مرتبين على حروف الهجاء.

الباب الخامس: وفيه أحاديث من اشتهرت بكنتها من النساء مرتبين على حروف الهجاء بالنسبة إلى عجز الكنية بحذف صدر الكنية (لم).

الباب السادس: وفيه أحاديث المتنهم من أسماء النساء الراويات عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرتبة على ترتيب أسماء الرجال الرواة عنهن، ثم النساء الراويات عنهن، وذكر في هذا الباب ما رواه عنهم عن مبهم من النساء، مرتباً على حسب حروف المعجم في اسم من أبهم المبهم الأول.

الباب السابع: وقد ذكر فيه الأحاديث المرسله مرتبة بحسب أسماء مرسلها والمرتبة أسماءهم على حروف الهجاء، ثم تبع الترتيب السابق

فى أحاديث الرجال والنساء، فإنه يرتب بحسب الأسماء ثم الكنى ثم المبهمين من المرسلين ثم النساء من المرسلات للحديث، كل ذلك مرتباً بحسب الحروف الهجائية^(١).

ترتيب التخريج عند كل حديث:

١- يبدأ الشيخ النابلسى كل حديث بذكر طرق الحديث وقد اتفق فسى هذا مع الامام المزى فإنه يذكر الطرف الدال على بقاء الحديث فلم يذكر الحديث بتمامه، وربما ذكر جملة من الحديث وأكمل طرفه بمعنى من عنده، وربما ساق عنوان الحديث دون طرف منه كأن يقول (حديث المعراج) أو (حديث الأعرابي الذى بال فى المسجد) دون ذكر لفظ الحديث. وينبئ على ذلك فى المقدمة بقوله: «وقد اختلفت المعنى أو بعضه دون اللفظ فى جميع الروايات، بحيث تذكر الرواية من الحديث، ويشار برموز الحروف إلى ما يوافقها فى المعنى دون الكلمات، فعلى الطالب أن يعتبر فى مطلوبة المصانئ، وهذا أمر واضح عند من يتداول كتب الأطراف ولها يعانى».

٢- ذكر من أخرجه من الأئمة السبعة باستخدام الرمز الذى يدل على كل امام من هؤلاء الأئمة.

٣- الاختصار من الاسناد بذكر شيخ الراوى دون بقية الاسناد وهذه من جهات الاختلاف بينه وبين الامام المزى فى (تحفة الاشراف).

٤- ذكر الكتاب الذى فيه مزيا الحديث، عند صاحب المصدر، وما يلاحظ أن جميع مصار الكتاب كلها مصنفة على الابواب، وتحتوى على

(١) راجع مقنة «مختصر المواريت» جـ ص ط.

الأبواب الثمانية التي هي من خصائص الجوامع وما يلحق بها. فكل مصنف مقسم إلى كتب وكل كتاب مقسم إلى أبواب، وكل باب يحتوي على حديث أو أكثر.

مثال:

٣٨٦٤ (حديث): «لاحد الا في اثنتين رجلا آتاه الله مالا» (خ) عن علي بن عبد الله، وفي فضائل القرآن عن أبي اليمان (م) في الصلاة عن أبي بكر بن أبي شيبة، وعمر بن الناقذ وزهير بن حرب وعن حرمة بن يحيى (د) في البر عن ابن أبي عمر (ت) في فضائل القرآن عن كتيبة «خاتر المواريث» ج ٢ ص ١٠٤^(١).

ملح صاحب الكتاب في هذا الحديث:

١- بين أن هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في موضعين الأول في كتاب التوحيد عن شيخه علي بن عبد الله، أما الموضع الثاني ففي كتاب فضائل القرآن عن شيخه أبي اليمان.

٢- أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة عن أربعة من شيوخه هم: أبو بكر بن أبي شيبة وعمر بن الناقذ وزهير بن حرب وحرمة بن يحيى.

٣- وأخرجه أبو داود في سننه - وهي الصغرى عند الاطلاق المسماة «المجتبى» - في كتاب البر عن شيخه ابن أبي عمر.

٤- وأخرجه الترمذي في سننه في كتاب فضائل القرآن عن شيوخه كتيبة وهذا

(١) كشف اللثام ج ٢ ص ١٨٦/١٨٧ / «طرق تخریج حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم» ص ١٢٧/١٣٥.

يعتبر للمخرج تخريجاً اجمالياً. أما ان أراد التخريج التفصيلي فلهذه بالرجوع إلى المصدر الأصلي.

تنبيهات:

الأولى:

ينبغي على المخرج أن يعلم أن المصنفات بحسب الراوى الأعلى ليست قاصرة على ترتيب الأطراف وإنما يشترك معها التصنيف على المسانيد وكذا المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة.

أما عن كيفية التخريج من المسانيد والمعاجم فيرجع ذلك إلى:

- ١- معرفة راوى الحديث من الصحابة معرفة تامة، لا ليس فيها.
- ٢- معرفة منهج المصنف في كتابه، حيث أن مناهجهم تختلف من حيث ترتيب الصحابة ومعاون الله عليهم.
- ٣- عند استحضار المسند الخاص براوىك الأعلى فاستقرأ مسنده حتى تصل إلى حديثك ان وجد فيه.
- ٤- يمكن استخدام طريقة من طرق التخريج كعامل مساعد في الدلالة على وجوده، أو عدم وجوده.

الثانية:

أنه قد ظهرت طبعة جديدة في المكتبات الآن لموسوعة حديثة تسمى «موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف» ط. الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وهذه الموسوعة اعداد خادم السنة المطهرة «أبوها جر محمد السعيد بن بسويو زغلول» طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ودار الكتب العلمية بيروت - لبنان. وقام بكتابة «مفتاح الموسوعة» د. عبد الغفار سليمان

عبد الغفار البنداري.

مصادر الموسوعة:

اعتمدت هذه الموسوعة على فائقة متنوعة من المصادر فهي لم تقتصر على كتب السنة المشهورة، وإنما أضافت إلى ذلك كتب السيرة ومتعلقاتها الحديثة، كذا كتب التفسير، والتاريخ وغيرها، فقد حوت عددا ضخما من الكتب بلغ مائة وخمسون كتابا^(١).

جاء في المقدمة عند المقارنة بينها وبين (المعجم المهرس) «... فإذا قورن هذا المعجم بتلك الموسوعة تبين لنا أن حجم كتب الموسوعة نسبة إلى المعجم «١٧» مرة تقريبا... في حين أن هناك تقاربا في حجم الموسوعة حيث ستكون الضعف - إن شاء الله تعالى - أي حوالي ١٥ مجلدا، ومتوسط حجم الجزء فيها ٥٠ ملزمة».

منهج الموسوعة:

هذه الموسوعة الطيبة رعت على طريقة أطراف ومقاطع الحديث، وترتيبها هجائيا ألفا يائيا على النظام الآتي:

١- ابتدأ الأحاديث (أطرافا ومقاطع) بحرف الألف الممدودة مثل: آا وعرفها في الموسوعة في (عنوان الحرف) ثم أورد تحتها كل الأطراف والمقاطع التي ابتدأت بحرف الهمزة الممدودة في المائة والخمسين مصنفا السابق ذكرها. ثم تدرج في الترتيب الهجائي في نفس الحرف على تدرج الأحرف الهجائية بالترتيب التالي: (همزة المد «أ» همزة «القطع» (د)،

(١) انظر قائمة المراجع جـ ١ ص ٢١/١٦.

الباء، والتاء، والياء... ش) وتبع نفس الترتيب: تخز في كل مقطع أو طرف تحت نفس العنوان «الحرف الرئيسي» في كل الأحرف، بحيث يمكن للباحث تتبع طريقة البحث المعجمي في الموسوعة دون عناء، ولاعت، وكل أمان لا يخشى أن يسقط منه شيء، وهكذا مع جميع حروف الهجاء.

٢- يلحق بكل حرف في آخره المحلى بالألف واللام من الحرف بترتيب مستقل يتبع نفس نمط ترتيب الحرف نفسه لكن بالتحلية بالألف واللام. مثال: حرف الحاء مثلا: بدأ بطرف* حائط الجنة تجرى فيها الأنهار... وانتهى بالطرف: «حويلا بكم... الحديث» ثم شرع في المحلى بالألف واللام من حرف الحاء فبدأ بالطرف «الحائض تقضى المناسك كلها...» وانتهى بالطرف «الحيرة روضة من رياض الجنة...».

٣- في حرف الكاف بدأ بعد المحلى بالألف واللام من حرف القاف.

٤- في حرف اللام بدأ بحرف اللام مع الألف الممدودة ثم اللام مع همزة القطع والوصل ثم اللام مع سائر الحروف الهجائية بالترتيب «مع الرجوع إلى المقدمة ص ٢٥ في ترتيب الكلمات بعد مقاطع كلمة «لو» فالكلمات بعدها على ترتيب خاص».

٥- فصلت الموسوعة أطراف الأحاديث التي بدأت بلفظ الأمر في آخر حرف الألف مع الميم بصورة مستقلة بحيث بدأت أطراف أحاديث الأمر بهذا الترتيب:

أمين هذه الأمة... الحديث.

- أمر أبا بكر أن يأمرها أن تقتل... الحديث.

- أمر أبا بكر يؤمر الناس.

وهكذا تسلسل الترتيب في لفظه (أمر حتى آخر مقطع فيه: أمر يوم الفتح تميم ابن أسد....) ثم تبعه بأطراف ومقاطع لفظة «أمرت»: أمرت الأرض ما كان منا أن... وهكذا حتى تبع ذلك فهرسة أطراف لفظة أمرتك ثم أمرتكم ثم أمرتم ثم أمرتني... الخ ثم بدلت فهرسة حروف الألف مع اللون بالتسلسل المفهوم مما سبق مع الحروف.

٦- لقد روعي في الاحالة النهج التالي:

تقديم رقم الجزء والسلسل العام إن كان للكتاب سلسل عام مثل ما في المعجم الكبير للطبراني، في الأجزاء التي أخذت سلسلا، أو تقديم الاحالة على السلسل العام فقط مثل كز وسند أبي دلود الطيالسي مع مراعاة الفارق بين الرقم وهو العلامة العددية التي تبدأ وتتقطع دون أن يحمي بواسطتها كل المحدود، والسلسل وهي تلك العلامة العددية التي يحمي بواسطتها كل المحدود من بدايته إلى نهايته بطريقة التسلسل العددي المتصل^(١).

أما عن رموز الموسوعة فقد وضع لكل مصدر أو مرجع رمز خاص به، على المخرج الرجوع إلى هذه الرموز في الفصل السابع من مقدمة الموسوعة^(٢).

مثال: من الموسوعة:

أحي والدالك... فليهما لجاهد.

(١) راجع «مفتاح الموسوعة» ج ١ ص ٢١ / ٢٩.

(٢) ألفت لتقارن على الفصل السابع من (مفتاح الموسوعة) خشبة الاطالة «الفصل

السابع» ج ١ ص ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١.

خ ٤: ٧١ - م البر والصلة ٥ - ز ٦: ١٠.

حم ٢: ١٦٥ و ١٨٨ و ١٩٣ و ١٩٧ و ٢٢١.

حق ٩: ٢٥ - سنة ١٠: ٣٧٧.

خد ٢٠ - تخ ٧: ٢٤ : خط ٤: ٢٥٠.

مجمع ٥: ٣٢٢ - غليل ٥: ١٩ - (١)

مراده أن هذا الحديث أخرجه (البخارى، ومسلم، والنسائى وأحمد بن حنبل والبيهقى والبخارى فى التاريخ الكبير والألب المفرد للبخارى، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادى، ومجمع الزوائد للحافظين العراقي والذهبى وفى ارواء القليل الألبانى، قرين كل منهم رقم الجزء، ورقم الحديث أو سلسله فى المصدر.

الطريقة الرابعة:

التخريج بدلالة موضوع الحديث:

بيان المراد بالترتيب بحسب الموضوع:

موضوع كل علم - كما يقول الجرجاني هو «ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان لعلم الطب، فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض، وكالكلمات لعلم النحو، فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء، ويقول - أيضاً - والموضوع هو محل العرض المختص به».

وعلى هذا فالكتب الحديثية المصنفة على الأبواب أو على الموضوعات الفقهية

(١) انظر «الموسوعة» ج ١ ص ١٦٣ العمود الثانى.

هي محل لعرض الأحكام الشرعية، والبحث عن أحوالها ومتعلقاتها، من حيث الوجوب، والحرمة والتنب، والاباحة، والكراهية، ذلك لمعرفة الأحكام الشرعية الموصلة إلى المعانة الأبدية.

وعلى هذا فالخراج بناء على موضوع الحديث، يعتمد على تحديد هذا الموضوع.

مفومات هذه الطريقة:

- أ - تحديد موضوع الحديث، بأظهر ما يدل على منطوقه من أحكام وارشادات وتوجيهات ثم ما يدل عليه المفهوم كذلك.
- ب - البحث عنه في مظاته من أبواب الكتب في المصادر الأصلية أو فيما ألف على هذه المصادر من كتب مخرجه لأحاديثها.
- ج - تتبع مواضع الحديث تبعاً لما يستلزم فيه من أحكام في موضع أو أكثر.

المصنفات على هذا المنهج:

المصنفات على هذا المنهج نوعان:

- الأول: المصادر الأصلية المصنفة على الموضوعات وما يلحق بها من المستخرجات والمبتكرات والمصنفات ونحو ذلك.
- الثاني: مؤلفات في تخريج أحاديث مصدر من المصادر الحديثية المحضنة، أو في تخريج أحاديث مؤلفات، في نوع آخر كالتفه والتفسير والسيرة، والذهب وغيرها.

النوع الأول والمراد به المصادر الأصلية:

هذا النوع يعتمد التخرج فيه على تحديد موضوع الحديث، ثم الكشف عنه مباشرة في الكتاب الخاص به في المصدر المراد إخراج منه، فلو كان الحديث مثلاً في الصلاة وأردت تخريجه من البخاري فما دأبك إلا احضار صحيح البخاري، وفتح الصحيح على كتاب الصلاة ثم استقرأ أبوابه حتى تصل إلى موضع حديثك، مع ملاحظة أن الإمام البخاري ممن يذكر الحديث في أكثر من موضع لما يستتبع منه من أحكام أو ينفذ في الأبواب المختلفة لهذا السبب حتى أطلق بعض العلماء على هذا الصحيح «فقه البخاري في صحيحه» وهكذا مع جميع الكتب المؤلفة على الأبواب.

مصادر هذا النوع:

أما مصادر هذا النوع فهي المجامع والسنن والمصنفات والموطآت والمستخرجات والمستدركات ونحو ذلك.

ويمكن ذكر هذه المصنفات على سبيل التتبيه إليها:

منها ما ينبغي لطالب الحديث البداءة به وهي أمهات الكتب الحديثية وأصولها وأشهرها وهي ستة:

- ١- صحيح البخاري.
- ٢- صحيح مسلم.
- ٣- سنن أبي داود.
- ٤- سنن الترمذي.
- ٥- سنن النسائي.
- ٦- سنن ابن ماجه.

وملحق بالمتن من هذه الامهات:

- ٧- متن الدارمي.
٨- متن الدارقطني.
٩- متن البيهقي وغيرها^(١).

ومن المصنفات:

- ١٠- مصنف عبد الرزاق.
١١- مصنف ابن ابي شيبة.
١٢- مصنف بقي بن مخلد.
١٣- مصنف أبي سلمة.

ومن الموطآت أهمها:

- ١٤- موطأ الامام مالك بن أنس.

ومن المستخرجات:

- ١٥- مستخرج الاسماعلي على الصحيحين.
١٦- مستخرج الهروي على الصحيحين.
١٧- مستخرج ابن مردويه على الصحيحين.
١٨- مستخرج أبو عوانه على الصحيحين وغيرهم^(٢).

ومن المبتكرات وأهمها:

- ١٩- مستترك الحاكم على الصحيحين.

(١) راجع «الرسالة المستطرفة» ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢١/٢٥، والحق أن «الرسالة المستطرفة» من الرسائل التي ينهى الحرص على اقتناءها كما سبق التنبيه على ذلك لاشتمالها على طوائف من المصنفات والمؤلفات المتنوعة في علم الحديث. لذلك نحيل عليها من أراد الاستزادة من أنواع هذه المصنفات.

وأريد أن أشير إلى أن الحد المشترك بين هذه المصنفات هي الترتيب بحسب موضوع الحديث وإن اختلفت مناهج أصحابها داخل هذا الإطار العام نحو اقتصار بعضها على الصحيح دون غيره واشتغال بعضها على الصحيح والحسن والضعيف والموقوف والمقطوع.

أما النوع الثاني:

وهو مؤلفات لتخريج المرجعية المرتكزة أحاديثها على الموضوعات؛ والمؤلفات في هذا النوع كثيرة ومتعددة، مما يقتضى الحديث عنها تصنيفها إلى المجموعات الآتية:

١- كتب تخريج أحاديث عامة: مثل «كنز العمال في سنن الأئوال والأعمال» لمؤلفه الإمام علاء الدين علي بن حسام الدين الشيرازي الملقب بالمهدي، - «منتخب كنز العمال» للملكي الهندي.

٢- كتب خاصة بتخريج أحاديث كتب معينة منها: - «مفتاح كنوز السنة» للمستشرق أبي الفتح. - «المظني عن حمل الامتياز في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار» للحافظ زين الدين العراقي.

٣- كتب في تخريج أحاديث كتب قديمة منها: - «مصيب الرواية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي. - «الدرية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر. - «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر.

- ٤- كتب في تخريج أحاديث الأحكام منها:
- «مئتي الأخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين بن تيمية.
 - «بلوغ المرام من لئلة الأحكام» لشيخ الإسلام ابن حجر.
 - «تريب الأسانيد وترتيب المسانيد» للمراقى.
- ٥- كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب منها:
- «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذرى.
 - «الزواجر لئترات الكبائر» للحافظ ابن حجر.
- ٦- كتب في تخريج أحاديث التفسير منها:
- «طدر المأثور في تفسير بالمأثور» للحافظ جلال الدين السيوطى.
 - «فتح تفسر في قى لدرية والرواية من علم التفسر» للإمام الشوكلى.
 - «تفسر القرآن العظيم» لابن كثير.
 - «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر.
- ٧- كتب في تخريج أحاديث السيرة والشمال النبوية الشريفة منها:
- «الخصائص الكبرى» للإمام السيوطى.
 - «مناهل الصلوات في تخريج أحاديث الشفاء» للسيوطى.
 - «سيرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم» لابن كثير.
 - «سبل الهدى والرشاد» للشامى^(١).

(١) راجع طرق تخريج أحاديث النبى - صلى الله عليه وسلم - من ١٥٢، ١٥٣ / «مئتي أخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين بن تيمية. هذه المجموعات مثل ضيل الأوطار» للإمام الشوكلى وكتب «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظين المراقى وابن حجر ونحوهما كثير - بحمد الله تعالى - خزينة

كيفية التخریج من هذه الكتب المرجعية للتخریج:

- ١- تحديد موضوع الحديث (صلاة، صوم، زكاة، حجج، يسوع، أشربه،
أطعمة..)
- ٢- الكشف عنه في بابيه المثبت فيه ان وجد وهذا تخریج اجمالي.
- ٣- لن شئت التخریج التفصيلي فعليك بالرجوع إلى ما بقودك إليه تخریج
هذه الكتب من مصادره المعتمدة وهذا هو الأصح في عملية التخریج
فهمة هذه الكتب بالنسبة للمخرج الباحث الارشاد إلى مصادر الحديث.

التعريف ببعض مصادر هذه الطريقة:

كتاب «كنز العمال في سنن الأئوال والأفعال».

بذاته:

هو الامام علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي
محدث فقه واعظ له عدة تصانيف ولد بالركن من بلاد الهند ولد سنة
(٨٨٥هـ) نشأ محبا للعلم، حريصا عليه، مع الزهد والورع وكثير الطاعة،
وافاد كثيرا من علماء عصره، وارتحل إليهم في مختلف البلاد بلغت مؤلفاته
نحو من مائة مؤلف، وكان كثير المتقلب، وألف في مناقب عبد القادر بن
أحمد الفاكهي كتاب «القول النقي في مناقب المتقي» توفي رحمه الله تعالى
سنة (٩٧٥هـ) بمكة المكرمة^(١).

الجواهر النبوية الشريفة علوة بدرها. والله ولي التوفيق
وقد ورد في «كشف اللثام» طوائف من هذه الكتب راجع جـ ١ ص ٢٦٧ وما
بعدها.
(١) راجع «كشف اللثام» جـ ١ ص ٣١٠/ «طرق تخریج حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم» ص ١٥٥.

مصادر «كنز العمال»:

احتوى هذا الكتاب على كل أحاديث «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» و«زيادة الجامع» وكلها للسيوطي، فبلغت أحاديثه أكثر من ستة وأربعين ألف حديث، والحق بكل حديث من أخرجه من الأئمة ومن رواها من الصحابة فمن بعدهم، وقام بترتيب هذه الأحاديث على الأبواب والموضوعات المعهودة في الجوامع وبلغت مصادره (٨٠) مصدراً.

النواحي إلى وضع هذا الكتاب:

- ١- صعوبة الكشف على الحديث في هذه الكتب لمن لم يعرف بدلية الحديث معرفة يقينية.
- ٢- أن من أراد الاطلاع على أحاديث موضوع كامل كالصلاة أو الزكاة ونحو ذلك فلم يتمكن وسط هذا الغضم للآخر من الأحاديث المرتبة على الحروف إلا إذا استقرأ كل أحاديثها حديثاً بعد حديث.
- ٣- أن ما يوضع للأبواب من تراجم لها بمنزلة الشرح للأحاديث، وبياناً مجملًا لأحكامها، ولهذا قام بترتيبه على الأبواب^(١).

المرحلة التي ترتيبها ترتيب «كنز العمال»:

مر ترتيب كتاب «كنز العمال» بخمس مراحل:

المرحلة الأولى:

قام فيها بترتيب أحاديث «الجامع الصغير» وزوائده على الأبواب

(١) راجع طرق تفريع أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم «ص ١٥٦ / مقدمة كتاب «كنز العمال» / راجع أيضاً «كنز العمال» لترجمة بالجزء الأخير.

الفقهية ووضعهما في كتاب سماه «منهج العمال في سنن الأقوال».

المرحلة الثانية:

ورتب فيها ما تبقى من الأحاديث القولية من «الجامع الكبير» وهى التى لا توجد فى «الجامع الصغير وزوائده» أيضاً على الأبواب الفقهية وسماه «الاكمال لمنهج العمال».

المرحلة الثالثة:

مزج بين «المنهج» و«الاكمال» فى كتاب واحد وسماه «غاية العمال فى سنن الأقوال» وميز بينهما بالإشارة إلى أحاديث «الاكمال» بذكر كلمة «الاكمال» امام كل حديث خاص به.

المرحلة الرابعة:

رتب أحاديث قسم الأفعال فى «الجامع الكبير» على الأبواب الفقهية، وأطلق على هذا القسم اسم «مستترك الأقوال بسنن الأفعال».

المرحلة الخامسة:

قام فيها بضم أحاديث «غاية العمال» جو «مستترك الأقوال» فى كتاب واحد سماه «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال» متبعا فيها الترتيب الآتى:

- أ - أحاديث «منهج العمال» التى تمثل «الجامع الصغير وزوائده».
- ب - أحاديث «الاكمال» والتى تمثل ما بقى من قسم الأقوال فى «الجامع الكبير».
- ج - أحاديث «الأفعال» ويتبع هذا الترتيب فى كل باب من الأبواب^(١).

(١) انظر «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال».

هذا وينبغي على المخرج أن يدرس منهج كل مصنف حتى يستطيع أن يدخر كثيراً من الجهد والوقت، فمنهج كل كتاب هو مفتاح له، لا يلج الباحث بسهولة ويسر إلا به. والله ولي التوفيق.

الطريقة الخامسة للتخريج: التخريج بدلالة سفة غالبية توجد في الاسناد أو المتن

ترجع هذه الطريقة إلى جهد علماء السنة النبوية الشريفة، الذين قلموا بدراسة كثيراً من أحوالها، حتى لا يتركوا مجالاً لمستريد أو مزيف، أو منتحل، لذلك توجهوا إلى وضع مؤلفات بحسب سمة برزت لهم في أسانيد الحديث، أو متونها.

فتارة نجدهم يؤلفون في الأحاديث المسلسلة بصفة من الصفات أو حالة من الأحوال، وتارة يفردون الأحاديث التنسية بمصنفات خاصة بها، وتارة يصنفون في الأحاديث الموضوعة وتارة في المتواتر من الأحاديث وهكذا.

كيفية التخريج بناء على هذه الطريقة:

يعتمد التخريج في هذه الطريقة على مدى معرفة المخرج بأحوال الحديث الأصل الذي يبدء، فإن كانت لديه هذه المعرفة واطلع من خلالها على سمة بارزة فيه كالتسلسل أو التواتر، أو كونه حديثاً قدسياً أو متواتراً فهذا ييسر عليه الأمر في الكشف عليه في مظانه التي أفرقت بالتأليف فيه، وغالباً ما يجد في معظم هذه المؤلفات عزو الأحاديث إلى مصادرها.

فإن وجد حديثه في مظانه من هذه المؤلفات الخاصة، كان تخريجها إجمالياً فإن أراد التخريج التفصيلي فعليه بالرجوع إلى مصادرها الأصلية بحسب ما يوجهه المخرج في مؤلفه، فغالب هذه المؤلفات لا يعزا إليها عزوا نهائياً فهي للمخرج دليل ومرشد إلى المصادر المعتبرة عند المتقدمين.

طائفة من مصادر هذه الطريقة:

وفيما يلي نذكر للقارئ طائفة من هذه الكتب:

- ١- «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» للسيوطي، وظاهر من عنوانه أنه خاص بالأحاديث المتواترة.
- ٢- «الاحتفالات السنية في الأحاديث القدسية» للمدني، وهي مرتبة على حروف المعجم.
- ٣- «الأحاديث القدسية» إصدار المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- ٤- «المقاصد الحسنة» للسخاوي.
- ٥- «كشف الخفاء ومزيل الإبهاس...» للمجلوني.
- ٦- «المراسيل» لأبي داود.
- ٧- «الناسخ والمنسوخ» لأحمد بن حنبل، ولأبي داود السجستاني.
- ٨- «تجريد الأحاديث المنسوخة» لابن الجوزي.
- ٩- «مشكاة الأثرار فيما روى عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار». لمحي الدين المرسى.
- ١٠- «العذب المسمل في الحديث المسمل للحافظ الذهبي»^(١).

فهذه طائفة يمكن للمخرج الاستعانة بها عند استخدام هذه الطريقة وهي لا تحتاج إلى عناء كبير حيث أنها في الغالب ما تحتوي على أعداد قليلة من الأحاديث.. والله ولي التوفيق،،،

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ٦٧/٥٧.

الطريقة السادسة للتخريج:

التخريج بطريقة الاستقراء والتتبع:

المراد بالاستقراء هنا هو قراءة أحاديث كتاب من الكتب ممن بدايتها إلى نهايتها، بقصد التوصل إلى حديث ما واكثر من أحاديث ذلك الكتاب، فالقراءة في الأصل هي الجمع، وكل شيء قرأته قد جمعته، ودرسته^(١).

ويراد به هنا أيضاً: «التفتيش الدقيق عن الحديث الذي يراد تخريجه، وتتبعه في بطون المصادر الحديثية المعتمدة، وما يلحق بها»^(٢).

منزلة هذه الطريقة:

يتكرر ما سبق من طرق للتخريج نجد أن طريقة الاستقراء ملازمة لها، وهي أن لم يكن استقراء تاماً لجميع الأحاديث التي بين يدي الكتاب المخرج منه، فهي إما استقراء لحرف من الأحرف، أو استقراء لطائفة من الرواة من الصحابة أو لمن دونهم للوصول إلى رواية صحابي معين، استقراء لفظ من ألفاظ الحديث في طائفة جمعت نفس اللفظ في معاني مختلفة وهكذا. إذن فطريقة الاستقراء والتتبع لا يستغنى عنها، حتى مع استخدام طريقة أخرى من طرق التخريج.

مستلزمات هذه الطريقة وميزتها:

وتستلزم هذه الطريقة الهدوء التام للأعصاب، والصبر الجميل، وتوفير الوقت اللازم بسبر أغوار الكتب، متعددة المناهج، مختلفة الاحجام. وينبغي

(١) (لسان العرب) ج ٣ ص ٤٢ ط.

(٢) «كشف الثام» ج ١ ص ٢٥٨.

على المخرج بهذه الطريقة شدة اليقظة والانتباه، حتى لا يطوى صفحة دون أن يتأكد من عدم اشتغالها على مطلبه.

وبناء على هذا، نستطيع القول أن هذا الأسلوب التخريجي هو من أدق طرق التخريج وأثبتها، فكم يقع لأصحاب الأطراف وغيرها من سهو أو وهم، فضلاً عن كون المخرج بهذه الطريقة يكون تخريجه نهائياً من حيث تتبع حديثه في مصدره الأصلي سداً ومقلاً.

كيفية التخريج بهذه الطريقة:

أما عن كيفية التخريج بهذه الطريقة فليس له قاعدة، إذ أنها تعتمد على جهد المخرج نفسه، فما عليه - كما أرى - إلا أن يحضر مصادره التي يريد للتخريج منها، ثم يتناولها مصدراً بعد مصدر، يقرأ كل حديث فيه حتى يصل إلى حديثه المراد، فإذا فرغ منه، تبعه بآخر، وتبعه أحاديثه من بدايتها، ثم يقوم بآثبات كل ما وصل إليه بالطريقة التفصيلية المعمودة في كل الطرق.

(كتابة اسم المصدر وصاحبه واسم الكتاب واسم الباب ورقم الحديث إن وجد ورقم الجزء والصفحة والرواي الأعلی ومطبعة الكتاب) وبذلك يكون قد تم مرأى ربه بإذن الله تعالى.

الطريقة السابعة للتخريج:

التخريج عن طريق استخدام الأجهزة الآلية الحديثة (الكمبيوتر)

قامت في خلال القرن الرابع عشر الهجري ثورة عارمة في المخترعات الحديثة في استخدام المعادن - بصورة رفيعة المستوى، منها ما سخر لخدمة الإنسان في كثير من شئون الحياة، ومنها مدمر له - أعاننا الله تعالى من شروره - وصدق الله تعالى إذ يقول: «..... وأنزلنا الحديد فيه بأس

شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوى عزيز»^(١).

فكان من نتائج هذا التقدم العلمى فى مجال استخدام الطاقة المعدنية والكونية اختراع الحاسب الالى (الكمبيوتر): وهو آلة تقوم بحفظ المعلومات، وحسابها، وتنظيمها، ومرة اعطائها عند الطلب لها بطريقة خاصة.

وتمتاز هذه الآلة بالسرعة فى تخزين المعلومات، والسرعة عند استدعائها على صفحاتها، وكان من اسباب حفظ الله تعالى للسنة النبوية للشريفة استخدام الحاسب الالى فى حفظها^(٢).

مصادر الكمبيوتر وميزاته:

- (١) سورة الحديد آية (٢٥).
- (٢) بقدر ما أعلم أن أول من أبرز هذه الطريقة هو د. محمد مصطفى الأعظمى رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الامم بن سعود بالملكة العربية السعودية (الرياض) وقام بالإشارة إلى هذا المشروع من خلال ندوة أقيمت له (بعده) لحذى مدن السعودية فى أوائل الثمانينات من هذا القرن الميلادى (العشرين) ونشر خبر هذه الندوة بجريدة (المدنية)، وقمت بكتابة مقال بنفس الصحيفة يتضمن الإشادة بهذا العمل الفريد من نوعه، وكان قد نوه بأدراجه فى الحاسب الالى الكتب الستة (الصحيحين والسنة) كما كان هذا المشروع من مواقع حصوله على (براءة جاتزة الملك فهد للمالية للدراسات الإسلامية) لعام ١٩٨٠م / ١٤٠٠هـ لقد جاء فيها: «٣- ان مشروعه الكمبيوتر واستعماله فى خدمة السنة النبوية، يقدم تجربة فعليه لولية مهالفة العربية فى استخدام الحاسب الالى فى حق الدراسات الحديثة، وهذا عمل ضخم يستند لاستكمال الكثير من الوقت والجهد، ولا شك أن عمله هذا عندما يكتمل سيكون له نفع عظيم يتمثل فى إيجاد الموسوعة الحديثة، وهى عمل ضخم تمن الحاجة إليه ولورد صورة هذه البراءة فى صدر «صحيح ابن خزيمة، الذى قلم بتحقيقه جـ ١ ص ٣ ط المكتب الإسلامى - بيروت ط الأولى ١٣٩٥/١٩٧٥ وقلم مركز لذلك بجامعة الأزهر حديثاً (مركز الشيخ صالح للسنة) وكذا مركز بقسم السنة بالمدينة المنور بالجامعة الإسلامية.

«فللكمبيوتر - كما ورد في الموسوعة - ميزة رائعة جدا هي طاقته الهائلة في تخزين كم هائل من المعلومات المنقذة والسطحية، وبذا يمكن أن تفرغ فيه آلاف الأحاديث وأماكن وجودها، وخلاصة كلام الأئمة والنقاد عن أسانيدهم وأحوال رجالهم - وفي برجرام آخر تفرغ موسوعة فهارس التراجم والرجال المعدة بحيث يستخرج الحديث بكافة طرقه - وفي برجرام آخر رجال الأسانيد كلها - وفي برجرام آخر درجات الضبط والعدالة المختلفة لكل رجل - وفي أربع رواية كل رجل عن شيخه المذكور في هذا الاسناد بحيث تخرج عملية تخريجه وتحقيقه كاملة في لحظات يسيرة»^(١).

كيفية التخرج بهذه الطريقة:


أما عن طريقة التخرج بهذا الأسلوب فإنها تحتاج أولاً إلى تدريب دقيق لاستيعاب كيفية تخرج الحديث، وبفضل الله تعالى نشط عدد لا بأس به من علماء العصر، وبعض الشركات التي تعمل في هذا الحقل في تهيئة هذا الحاسوب لخدمة السنة النبوية، فقاموا بعمل أسطوانات تسمى (الانتراس المدمجة) ويصدر منها الآن ما يسمى (الآلية الحديثية) وهو قرص عليه

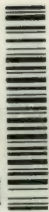
مئات الكتب الحديثية وغيرها .

قام " مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي " بعمل " المكتبة الآلية للسنة النبوية " وهذه الاسطوانة تحتوي على متون طائفة من كتب السنة الصحيحة، وأيضا كتب السنن، وكتب المصنفات والآثار، والمسانيد، وكتب تراجم الرجال بأنواعها، التراجم العامة، والنقات، والضعفاء، والطبقات، إضافة

(١) انظر مقدمة «موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف» ج ١ ص ١٨، ٩ (مفتاح الموسوعة) ط. دار الفكر.

الى كتب في مصطلح الحديث , والتخريج , والسيرة , وكتب المعاجم اللغوية
وغير ذلك .

 Bibliotheca Alexandrina



1132626